

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و
المحاسبة

تخصص : محاسبة ومالية

مخاطر التأمين ومعالجتها محاسبيا

دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

خلال الفترة 2013/2012

تحت إشراف :

أ.د/دحية عبد الحفيظ

إعداد الطالبتين :

حمودي عقيلة

بن عيسى صارة

مكان التربص: الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT –بئر مراد رايس-الجزائر

مدة التربص: 2015/4/12- 2015/5/12

السنة الجامعية

2015-2014

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة العليا للتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و
المحاسبية

تخصص : محاسبة ومالية

مخاطر التأمين ومعالجتها محاسبيا
دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
خلال الفترة 2013/2012

تحت إشراف :

أ.د/دحية عبد الحفيظ

إعداد الطالبتين :

حمودي عقيلة

بن عيسى صارة

مكان التربص: الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT –بئر مراد رايس-الجزائر

مدة التربص: 2015/4/12- 2015/5/12

السنة الجامعية

2015-2014

كلمة شكر و تقدير

أحمدك ربي و أشكرك على عظيم نعمك و جلال قدرتك و حسن توفيقك.

الحمد لله سبحانه و تعالى الذى أعاننا و ساعدنا بعفوه و سلطانه و هدايا و أمدنا بالعزم و الإرادة و الصبر و سخر لنا الأسباب ووفقتنا لإتمام هذا العمل .

و لو أنني أتيت كل بلاغة و أفنيت بحر النطق في النظم و النثر

لما كنت بعد القول إلا مقصرا و معترفا بالعجز عن واجب الشكر

نتقدم بالشكر و الإمتنان و العرفان بالجميل إلى الأستاذ المشرف الدكتور :دحية عبد الحفيظ على قبوله الإشراف على هذا العمل و على نصائحه القيمة و إثرائه و إرشاداته لنا فجزاه الله عنا كل خير.

كما أتوجه بالشكر الخالص إلى كل إدارات و عمال المديرية العامة لشركة CAAT الكائنة ب :بئر مراد راييس ،الجزائر ، و أخص بالذكر مديرية المحاسبة و المالية السيدة إلياس و على رأسهم المديرية العامة للإعلام السيدة : حمدوش مليكة فنشكرهم جميعا على مساعدتهم لنا و نصائحهم القيمة التي رافقتنا طول إنجاز الجانب التطبيقي من هذا العمل .

و أخيرا أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة المدرسة العليا للتجارة بالقليلة.

الإهداء

إلى من غذتني من ينبوع حنانها و غمرتني بدفء عطفها و حممتني بأدعيتها و سلحتني بنصائحها إليك أُمي الغالية حفظك الله و أطال في عمرك.

إلى الذي يستحق الذكر و الاحترام و العرفان إلى من ذلل لي كل غالي و سخر لي كل ما أبغي إليك أبي العزيز رعاك الله و أطال في عمرك و أسأل الله العظيم أن ينير دربهما كما أنار لي مستقبلي.

إلى من يحلو الكلام بذكرهم أختي الغالية دليلة و إخوتي نسيم و زهير و يوسف ، دون أن أنسى مدلل العائلة الغالي عبد العزيز .

إلى زميلاتي : صارة، مها ،حسين زينب،هبة زينب ، ،خلود ،سامية ،نادية ،زكية ، خدوج ،مريم ،حبيبة ...

إلى كل الزميلات و الزملاء تخصص محاسبة و مالية .

إلى كل من وسعه قلبي و لم تسعه ورقتي.

عقيلة

الإهداء

إلى التي أفاضت علي بدعواها وبركاتهما، إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها إلى من
يهتز

لتضرعها عرش الرحمن، إلى التي لم استطع أن أوفي حقها مهما قدمت لها حفظها
الله

أمي الغالية.

إلى من أفنى صحته وجهدا في سبيل ناجحي

والدي العزيز.

إلى أغلى ما منحني الدنيا وأتقاسم معها أفراحي وأحزاني إلى أخوتي نصيرة ،
عائشة إيمان و أختي الحبيبة إخلاص .

إلى خالاتي وعائلة هنان وبن عيسى .

إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد.

إلى كل الأصدقاء والزملاء عقيلة،خلود،زينب.ه،زينب.ح،نادية،مها،خدوج،
سامية،زكية،حبيبة.

إلى كل من هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

أهدي عملي هذا

صارة

الفهرس

الصفحة	فهرس المحتويات
	الشكر
	الإهداء
I	الفهرس
II	قائمة الأشكال والجداول
IV	قائمة الملاحق
V	الملخص
أ - د	المقدمة العامة
الفصل الأول : الإطار العام للتأمينات	
2	تمهيد
3	المبحث الأول : عموميات حول التأمين
3	المطلب الأول : مفهوم التأمين
5	المطلب الثاني : أقسام ودور التأمين و أهميته
9	المبحث الثاني : شركات التأمين
9	المطلب الأول : ماهية شركات التأمين
11	المطلب الثاني : أنواع ووظائف شركات التأمين
13	المطلب الثالث : إيرادات و نفقات شركات التأمين
15	المبحث الثالث : أليات التأمين
16	المطلب الأول : مفهوم عقد التأمين
18	المطلب الثاني : الخصائص و المبادئ القانونية لعقد التأمين
19	المطلب الثالث : إجراءات التأمين
20	المبحث الرابع : إعادة التأمين
21	المطلب الأول : تعريف إعادة التأمين
21	المطلب الثاني : العناصر الأساسية في عملية إعادة التأمين
22	المطلب الثالث : طرق إعادة التأمين
25	خاتمة الفصل الأول
الفصل الثاني : المعالجة المحاسبية لمخاطر التأمين	
27	تمهيد
28	المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الخطر
28	المطلب الأول : تعريف الخطر و العوامل المساعدة على وقوعه
30	المطلب الثاني : أنواع الخطر و معايير تصنيفها

34	المطلب الثالث: الشروط الواجبة في الخطر ليكون قابلا للتأمين
36	المبحث الثاني: تقييم مخاطر التأمين
36	المطلب الأول: كيفية إدارة المخاطر
38	المطلب الثاني: تحديد قسط التأمين
39	المطلب الثالث: تقدير المخاطر
40	المبحث الثالث: محاسبة شركات التأمين
41	المطلب الأول: المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة بالتأمينات
42	المطلب الثاني: مدونة حسابات شركات التأمين
45	المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لمخاطر التأمين
48	المبحث الرابع: تحليل مخرجات المعالجة المحاسبية
48	المطلب الأول: الميزانية المحاسبية
49	المطلب الثاني: حسابات النتائج
50	المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة
52	خاتمة الفصل
الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT خلال 2013/2012	
54	تمهيد
55	المبحث الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
55	المطلب الأول: تعريف الشركة و نشأتها
56	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة CAAT و مجال نشاطها
59	المطلب الثالث: مهام و أهداف و وظائف الشركة
62	المبحث الثاني: تقييم المخاطر للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
62	المطلب الأول: أنواع المخاطر في الشركة الجزائرية للتأمينات
64	المطلب الثاني: كيفية تقييم بعض المخاطر في الشركة
66	المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية لمخاطر التأمين في الشركة
66	المطلب الأول: نظام المعلومات في الشركة
68	المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لبعض مخاطر التأمين في الشركة
75	المبحث الرابع: تحليل القوائم المالية لشركة
76	المطلب الأول: تطور النشاط التقني لسنة 2013
83	المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية في الشركة
85	خاتمة الفصل الثالث
88	الخاتمة العامة
93	قائمة المراجع
vi - i	الملاحق

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	الأخطار غير القابلة للتأمين	32
(2-2)	معايير IAS/IFRS التي تتأثر بها شركات التأمين	41
(1-3)	جدول الإنتاج	76
(2-3)	جدول التعويضات	78
(3-3)	جدول التعويضات مستحقة الدفع	80
(4-3)	جدول المبيعات	81
(5-3)	جدول العمولات	82
(6-3)	أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها	82

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	طرق إعادة التأمين	22
(1-2)	تقسيم الأخطار	30
(2-2)	الشروط الواجب توفرها في الخطر ليكون قابلاً للتأمين	34
(1-3)	الهيكل التنظيمي للشركة	58
(2-3)	تغيرات الإنتاج	76
(3-3)	هيكل الإنتاج	77
(4-3)	تطورات التعويضات	78
(5-3)	هيكل التعويضات	79
(6-3)	هيكل التعويضات مستحقة الدفع	80
(7-3)	تطور المبيعات	81
(8-3)	أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها	83

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
i-ii	ميزانية الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT في 2013/12/31	01
lii	جدول حسابات النتائج للشركة من 2013/01/01 إلى 2013/12/31	02
iv-v	جدول تدفقات الخزينة	03
Vi	جدول تغير الأموال الخاصة	04

الملخص

يتمحور موضوع الدراسة حول مخاطر التأمين و معالجتها محاسبيا ، فقد تمت الدراسة من خلال التعرف على أنواع المخاطر الموجودة في شركة التأمين و معايير تصنيفها، وكيفية إدارة هذه المخاطر من خلال تقديرها وتقييمها و معالجتها محاسبيا ، فشركات التأمين تقوم بدور هام و حيوي في جميع المستويات كونها تنشط كعصب الحياة للعديد من القطاعات الحيوية في الاقتصاد، فبغض النظر عن كونها تعمل على حماية الفرد من مختلف المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أثناء تعاملاته من خلال تغطية الخسائر أو التقليل منها، فهو يعتبر أيضا حامي الاقتصاد الوطني عن طريق عملية إعادة التأمين لبعض الأخطار، إلا أن التأمين في شكله المعاصر لم يعد يهدف فقط حماية الأفراد من خلال رد الخسائر و دفع التعويض، و لكن أصبح للعمل التأميني هدف قومي من خلال صناعة التأمين، و التي تعمل على جمع المدخرات الوطنية و تنميتها و استثمارها الاستثمار الأمثل بما يوافق و سياسة البلاد اقتصاديا و اجتماعيا، و من هنا فإن التقارير المالية و المحاسبية في شركة التأمين غالبا ما تركز على الأحداث المستقبلية، و عليه لا يمكن لشركة التأمين تحديد مقدار أرباحها أو خسائرها بدقة كافية في ختام السنة المالية و ذلك راجع لكون بعض العقود تتخطى مدتها السنة المالية التي عقدت فيها .

و لأهمية شركات التأمين في الحياة الاقتصادية كان لابد من الاهتمام بالمعالجة المحاسبية لمختلف المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين، كيفية إدارة هذه المخاطر، بغية استخراج نقاط القوة و تطويرها و تفادي نقاط الضعف، إذ أن تقييم المخاطر و معالجتها محاسبيا يكتسي أهمية كبيرة نظرا لما يوفره من معلومات حول التأكد من قدرة الشركة على الاستمرار و الوفاء بالتزاماتها و حماية حملة الوثائق و عدم الإضرار بسوق التأمين و الاقتصاد ككل.

الكلمات المفتاحية: التأمين، شركات التأمين، المخاطر، المعالجة المحاسبية.

VI

Le résumé

L'objet de cette étude est la connaissance des différents risques d'assurance et son enregistrement comptable sur la base de son évaluation.

Les sociétés d'assurance occupent une place prépondérante et vitale à tous les niveaux, étant donné qu'elles sont le nerf de différents secteurs économiques notamment l'indemnisation des individus des risques rencontrés durant les différents échanges et transactions établis. D'un autre contexte, l'assurance sous une forme moderne, ne vise pas seulement à protéger les individus des dégâts et pertes, en payant les indemnités.

Ainsi, les assurances visent actuellement la fabrication de l'assurance, par la requête des épargnes et rentes nationales, en les développant dans l'investissement adéquat à la politique nationale et ce dans les secteurs économiques et sociaux de ce fait la majorité des rapports financiers et comptables se basent sur les prévisions, ce qui fait qu'aucune société d'assurance ne peut délimiter le taux de ses bénéfices ou ses pertes en fin d'année, vu l'expiration des dates des contrats conclus.

Ainsi, et vu l'importance de l'assurance de la vie économique par les risques d'assurance de l'entreprise dans le but d'extraire les points faibles, étant donné que l'évaluation de la performance de l'entreprise occupe une place importante parce qu'elle fournit des informations relatives à la fidélité de la société dans le respect de ses engagements, et la protection des documents son touchant le marché de l'assurance et l'économie en général, malgré l'existence de l'évaluation et le tri des indicateurs techniques basé sur un ensemble d'outils composé de points forts et faibles de la société de côté financier et ceux liés à l'environnement de l'entreprise.

Mots clés : assurance, les compagnies d'assurance, les risques, traitement comptable.

المقدمة العامة

المقدمة العامة

يواجه الإنسان أثناء ممارسته لحياته اليومية جملة من المخاطر قد تمس ذاته أو ماله أو حياته ، كما قد تؤدي في الكثير من الأحيان إلى خسائر معتبرة لا يمكن تحملها بمفرده، من هنا اتجه الفكر إلى تحديد من يتحمل هذه المخاطر بدل الشخص المعرض للخطر أو على الأقل تقاسمها ، مما أدى إلى ظهور فكرة التأمين.

ومع تطور المجتمعات وزيادة حاجتها وخاصة حاجة الأمان، أصبح إقبال الجماهير واضحا وأصبحت ضخامة هذه العمليات تحتم وجود شركات متخصصة في التأمين.

وتلعب المؤسسات المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأفراد ونعلم أن الاستقرار الاجتماعي دافع مهم للاستقرار الاقتصادي، ونموه وتطوره وذلك من خلال مختلف النشاطات التي تعتمد عليها هذه الشركات، من خلال الادخار واستثماراتها من أجل التنمية والازدهار الاقتصادي.

فشركة التأمين هي من الشركات التي تقدم منتوجا في شكل خدمة و ليس سلعة ملموسة ،و هذه الخدمة أجلة و ليست عاجلة كما أن أسعار المنتج التأميني لا تخضع لقانون العرض و الطلب في السوق و إنما هي أسعار ثابتة تقدر على أساس الخبرة الماضية في سوق عمليات التأمين بالاستعانة بالأساليب الرياضية ،و عليه لا يمكن لشركة التأمين تحديد مقدار أرباحها أو خسائرها بدقة كافية في ختام السنة المالية و ذلك راجع لكون بعض العقود تتخطى مدتها السنة المالية التي عقدت فيها .

لمحاسبة التأمين دور هام في توفير المعلومات للأطراف المستفيدة حتى تساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص استخدام الموارد ، ويعتبر النظام المحاسبي شبكة الاتصال الرسمية التي تنتج المعلومات تلقائيا والتي تساعد المنفذين في تحقيق الأهداف الأساسية والتي تكون محددة مسبقا من خلال التنظيم.

تسعى كل شركة مهما كانت إلى تحقيق أهداف مسطرة، و لتحقيق ذلك لا بد من تسيير جيّد و ملائم إضافة إلى تنظيم محاسبي جازم بمختلف عملياتها.

و شركة التأمين كغيرها من الشركات الأخرى تسعى لضمان التسيير الجيّد و الملائم من أجل تحقيق أهدافها المسطرة، فمن الطبيعي إذن، أن يكون لشركات التأمين محاسبة خاصة تعالج جميع عملياتها المالية من حيث جمع الأقساط و توظيف المدخرات و تكوين الأموال الاحتياطية و استثمارها.

و لا بد من الإشارة إلى أن محاسبة التأمين، تركز على المبادئ الأساسية للمحاسبة التجارية و الصناعية، بالإضافة إلى الأسس الفنية الخاصة بالتأمين التي يتطلبها أعمال شركات التأمين على الحياة

التي تمتد التزاماتها إلى عدة سنوات، كما أنّ حساباتها تحتاج إلى عناية و دقة بالغتين من أجل احتساب المبالغ الواجب الاحتفاظ بها من الأقساط المدفوعة بشكل احتياطي لدفع التعويضات المنتظرة في السنوات المقبلة.

نتناول في بحثنا هذا جانب من جوانب عمليات التأمين ألا وهي مخاطر التأمين ومعرفة كيفية معالجتها محاسبيا وتتمحور إشكالية هذا البحث في السؤال التالي:

كيف يتم صنع معلومة محاسبية فيما يتعلق بمخاطر التأمين و تقييمها و معالجتها محاسبيا؟

ولمعالجة الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما هو المفهوم العام لتأمينات؟

- ما هي مخاطر التأمين وكيف يتم معالجتها محاسبيا؟

- كيف هو واقع مخاطر التأمين في الجزائر؟

• فرضيات البحث:

- يعتبر جانب تقدير و تقييم المخاطر عنصر قاعدي أساسي في أي صنع معلومة محاسبية في قطاع التأمين.

- إن صنع معلومة محاسبية يعتبر أحد المنافذ أمام شركات التأمين لتضمن نجاحها و بالتالي بقاءها و إستمراريتها في السوق الجزائرية و تتيح لها إمكانية التوسع في الأسواق الخارجية.

- اتخاذ القرار و تحليل وضعية المؤسسة هو أساس صنع معلومة محاسبية و تحليل وضعية المؤسسة مرتبط أساسا بصنع معلومة محاسبية.

• مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية أدت بنا إلى البحث في هذا الموضوع بما أنه يندرج ضمن التخصص.

- التطورات التي شهدتها الجزائر في ظل انتقالها للنظام المحاسبي المالي وبالتالي أردنا إبراز ضرورة إتباع هذه المعايير المحاسبية الدولية.

- في حدود اطلاعنا فان المحاسبة في شركات التأمين من المواضيع القليلة التناول.

-فتح آفاق مستقبلية أخرى لمن أراد البحث في هذا الموضوع.

• أهمية البحث:

بالإضافة للإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث، و اختبار صحة الفرضيات المتبناة، تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

- معرفة موارد و استخدامات التأمين،و ما هي أهم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها التأمين كونه الوسيلة الوحيدة من وسائل الأمن والاستقرار النفسي،ويتجلى ذلك من خلال ما يوفره من أنواع الحماية،وتخفيف حدة نتائج الأخطار،من خلال الحفاظ على رؤوس الأموال المنتجة ،ومن خلال تسهيل إعادة بناء المشاريع عند تعرضها للأخطار .

-إنّ التأمين وسيلة مساعدة على تنمية الشعور بالمسؤولية وتقليل الحوادث،ويُتّضح ذلك من خلال دراسة أسباب وقوع الأخطار، وإصدار التّعليمات والتّوصيات باتّباع أنجع الوسائل للتّقليل من هذه الأخطار، وعدم دفع التّعويض في حالات مساهمة المؤمن له في إحداث الخطر أو المساعدة في إحداثه .

-فهم طبيعة المعالجة المحاسبية لأخطار التأمين و يتجلى ذلك من خلال تقييمها و معالجتها محاسبيا .
-التعرف على الحسابات الخاصة بشركات التأمين.

• أهداف البحث

ترتكز أهداف بحثنا في النقاط التالية :

- فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين .
- التعرف على الحسابات الخاصة بنشاط التأمين .
- الاطلاع على المخرجات النهائية لنظام المحاسبة في شركات التأمين و المتمثلة في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري.

• منهج الدراسة

تستدعي طبيعة موضوع الدراسة استخدام مناهج متعددة تقي بأغراض الموضوع الذي يدخل ضمن الدراسات الاقتصادية ، حيث استخدمنا المنهج الوصفي عند تناول الإطار النظري لتأمين و أهم المخاطر التي تواجهه في حالة وقوع الأخطار واعتمدنا على منهج التحليلي في دراسة الحالة لجانب المعالجة المحاسبية لهذه الأخطار، بغية تتبع واقع عينة من شركات التأمين الجزائرية ،بهدف التعرف على مختلف المراجع والبحوث لموضوع الدراسة ،من أجل بناء نظرة متكاملة عن الموضوع.

• تقسيمات البحث

للإجابة عن التساؤلات المطروحة و لاختبار الفرضيات و تحقيق أهداف هذه الدراسة ارتأينا أن يكون تقسيم هذا الموضوع إلى ثلاثة فصول ،على النحو التالي:

تناولنا في الفصل الأول "الإطار العام للتأمينات" من خلال ذكر عموميات حول التأمين ، ماهية شركات التأمين ،أنواعها ووظائفها ، مواردنا واستخداماتها ،ثم عرض آليات التأمين وأخيرا عرض العناصر الأساسية في عملية إعادة التأمين .

أما الفصل الثاني " المعالجة المحاسبية لمخاطر التأمين " نتناول من خلاله مفاهيم أساسية حول الخطر من خلال تعريفه ،أنواعه و معايير تصنيفه ،ثم نقوم بتقييم مخاطر التأمين ،وذكر مدونة حسابات شركات التأمين ،المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة بالتأمينات هذا من جهة ومن جهة أخرى نقوم بالمعالجة المحاسبية للمخاطر ،و في الأخير عرض مخرجات المعالجة المحاسبية .

أما الفصل الثالث نقوم بالدراسة الميدانية لشركة التأمين، بداية من تقديم الشركة محل الدراسة من خلال عرض مسارها وأهم مراحل تطورها ومعرفة مخاطر التأمين وتقييمها والمعالجة المحاسبية ثم نعرض أهم القوائم المالية.

الفصل الأول

تمهيد الفصل:

لقد أصبح التأمين في المجتمعات الحديثة ضرورة ملحة لدرء الأخطار، فلا يمكن للأفراد والمجتمعات إهماله، وإغفال دوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

فالتأمين وحده هو الوسيلة المثلى لحماية الممتلكات، ووسائل الإنتاج، ورؤوس الأموال وضمانا لحماية الأسرة والأفراد من كافة الأخطار التي قد يتعرضون لها.

وعلى اعتبار أن صناعة التأمين صناعة عالمية وجزء لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية الدولية، فيتوجب على هذه الصناعة مواكبة و مرافقة تلك الحياة الاقتصادية والسير معها جنبا إلى جنب لكي تتفاعل مع تفاعلاتها المختلفة في إطار النظم الدولية أيا كان شكلها، ولكي يرقى بها بشكل مستمر بما يوافق التطورات التقنية و الاقتصادية الهائلة ولكي تتمكن من مواكبة هذه التطورات في مبادئها وأسسها ونظرياتها وتطبيقاتها العملية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال:

المبحث الأول: عموميات حول التأمين.

المبحث الثاني: شركات التأمين.

المبحث الثالث: آليات التأمين.

المبحث الرابع: إعادة التأمين.

المبحث الأول: عموميات حول التأمين

تطورت فكرة نظام التأمين مع مرور الزمن حيث أصبحت من أهم النظم التي تقوم عليها الحضارة الحديثة وعلى هذا الأساس أصبحت شركات التأمين التي تعتبر من ضمن المؤسسات المالية تلعب دورا هاما في دعم الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، مما تلعب دور الوسيط بين مختلف المؤسسات الاقتصادية والمؤمن لهم.

وللتعرف أكثر على هذه الشركات سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم عموميات حول شركات التأمين من خلال عرض مفهوم التأمين، أقسام ودور التأمين وأهميته.

المطلب الأول: مفهوم التأمين

إن للتأمين مكانة بارزة في حياة الإنسان، فهو يعمل على توفير الأمان وإعطاء الثقة اللازمة للأفراد والمنشآت، لذا سنتناول في هذا المطلب التطور التاريخي للتأمين من خلال إبراز نشأته، أقسامه، دوره وأهميته.

أولاً: التطور التاريخي للتأمين

عرف الرومان نوعا بدائيا من التأمين ويتمثل في أول صورة له في المخاطر البحرية، والذي ارتبط وجوده آنذاك بتطور التبادل التجاري الذي كان قائما إبان القرن 14م ما بين الدول الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط، فظهر ما يسمى بعقد القرض البحري¹.

ومقابل تلك المخاطرة التي كان يقوم بها المقرض من خلال تحمله لمخاطر الغير، حيث كان يتقاضى مقابل ذلك معدل مرتفع جدا من الفائدة على القرض، بحيث يمثل الفرق بين سعر الفائدة المرتفع الذي يتقاضاه على القرض البحري الممنوح للسفينة والمعدل السوقي للفائدة مقابل المخاطرة².

وفي خلال القرن 17م ظهر التأمين البري في الدول الأوروبية في صورة تأمين ضد الحريق في أعقاب حريق لندن الشهير عام 1666 م ، حيث دمر الحريق حوالي 85% من مباني المدينة، تمثلت في تحطيم أكثر من 13 ألف منزل وحوالي 100 كنيسة، وأدى هذا الحدث إلى التفكير في تشكيل جمعيات تهتم بأعمال التأمين على المباني من الحريق وفي عام 1667م تعهد المقاول البريطاني "نيكولاس نابون" بإعادة بناء أي مبنى يدمره الحريق شرط أن توكل له العملية منذ البداية، وكان هذا المكتب بمثابة أول مؤسسة تأمين على الحريق في العالم .

¹ جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري (ديون المطبوعات الجزائرية) الطبعة الثانية 1999، ص 7,6

² Chaprisat francois, Droit des assurances ,série ;Que sais-je ?

أنشئت أول شركة تأمين في إنجلترا سنة 1720م في مجال التأمين البحري بعدها انتشرت عدة شركات في البلدان الأوروبية الأخرى. وفي عام 1752م امتد هذا التطور إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تكونت شركة Hand on hand company، وغرضها الأساسي هو التأمين ضد أخطار الحريق وما شجعها لدخول مجال التأمين خبرتها السابقة في مجال أخطار الحريق، و اعتبر هذا النشاط النواة التي أدت إلى نشأة التأمين ضد الحريق في الولايات المتحدة الأمريكية.

ازدهر نشاط التأمين بعد ذلك وخصوصا مع بداية الثورة الصناعية، فبذلك ظهر التأمين على السيارات مما اضطر حكومات الدول الصناعية المتقدمة إلى إزالة القوانين السابقة، التي تحد من استخدام السيارة، ونتيجة لذلك زادت الحوادث مما أدى إلى ظهور وانتشار التأمين على السيارات فظهر التأمين على المسؤولية والتأمين على حوادث المرور وفي القرن 19م انتشر التأمين على الحياة وفي مطلع القرن 20م شهدت صناعة التأمين تطورا مذهلا ، أدى إلى اتساع نطاق العمليات التأمينية وظهور أنواع جديدة كالتأمين ضد إصابات العمل، ضد الأخطار الحربية، التأمين على النقل بما فيه البري والجوي.¹

ثانيا: تعريف التأمين

التأمين ضروري وحيوي لحماية الأفراد والمجموعات من المخاطر التي قد يتعرضوا لها لهذا نجد عدة تعريفات للتأمين و نذكر ما يلي²:

أ/تعريف التأمين من قبل رجال الاقتصاد:

حيث يعرفه جورج ريجدا كما يلي:"هو جمع الخسائر العرضية عن طريق تحيل الأخطار الى المؤمنين،والموافقين على تعويض المؤمن لهم عن هذه الخسائر،أو توفير مزايا مالية أخرى ،أو تقديم خدمات متعلقة بالخطر"³.

فيما يعرفه HINES&WILLIAMS "بالطريقة التي يتم بواسطتها تجميع الأخطار المعرض لها الأشخاص وذلك عن طريق تحصيل الاشتراكات التي تعتبر رأس مال الذي يدفع منه التعويض"¹.

¹ سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي ، الدار المصرية اللبنانية، طباعة-نشر-توزيع ،القاهرة الطبعة الاولى 1986،ص58.

² (فلاح) عز الدين ،التأمين (مبادئه وأنواعه)، دار أسامة للنشر والتوزيع ،عنان،الأردن ،2008،ص67

³ ريجدا جورج، مبادئ ادارة الخطر والتأمين، ترجمة(البلقيني)محمد توفيق، (ابراهيم)محمد مهدي ،دار المريخ للنشر، السعودية،2006، ص 31.

ب/تعريف التأمين من قبل رجال التأمين:

حيث يعرفه علي محمود بدوي: "التأمين هو فكرة تعاونية أي تعاون جميع المشتركين في تحمل الخسائر التي تقع، وهي أيضا فكرة تكوين رؤوس الأموال وتكوين الاحتياطي"²..

ويعرفه أيضا فؤاد الفسفوس: "هو عملية نقل عبء الخسارة الناتجة عن تحقق الخطر الى شركة التأمين، مقابل دفع المؤمن له قسط محدد القيمة بمعرفة الشركة"³.

ج / التعريف القانوني:

عرف المشرع الجزائري التأمين في المادة 619 من القانون المدني على أن "التأمين عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن على أن يؤدي الى المؤمن له أو الى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو ايراد مرتب أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع حادث أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن".

المطلب الثاني: أقسام ودور التأمين وأهميته

إن التأمين في جوهره ينقسم إلى أنواع عديدة حسب الزاوية التي ننظر فيها إليه وهو يقوم على التآزر والتعاقد لكي يتجلى في أسمى معانيه وهذا ما سنعرضه في هذا المطلب أقسام ودور التأمين وأهميته.

أولاً: أقسام التأمين

يوجد العديد من التقسيمات المتعلقة بالتأمين وذلك نظرا لاختلاف الغرض من التأمين ولدينا قسمين من التقسيمات الخاصة بالتأمين وهما: التقسيم من الناحية النظرية، التقسيم من الناحية العملية .

1/التقسيم من الناحية النظرية:

وهذا النوع من التقسيم يركز على الناحيتين القانونية والفنية للتأمين وهذا باتخاذ عدة عناصر يتم وفقها التمييز بين أنواع التأمين ووفقا لمعايير معينة ومن أهمها:

عيد أبو بكر، السيفو وليد اسماعيل، ادارة الخطر والتأمين، دار يازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009،¹ص94.

² بدوي علي محمود، التأمين(دراسة تطبيقية)، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009، ص01

³ الفسفوس فؤاد ، محاسبة المنشآت المالية(البنوك، شركات التأمين)، دار كنوز المعرفة ، عمان، الأردن، 2009، ص219.

المعيار الأول: عنصر التعاقد ونقصد بأساس التعاقد عنصري الإلزام والاختيار في التعاقد أي هل المؤمن له مجبر أو مخير في إجراء عقد التأمين وهنا نميز بين نوعين رئيسيين:

1-التأمين الاختياري: حيث هنا يقوم التأمين على أساس الاختيار بين كل من المؤمن والمؤمن له ولا يوجد أي صورة من صور الإلزام على المؤمن لقبول الخطر مثل: تأمينات ضد الحريق¹.

2-التأمين الإلزامي: هي تأمينات ليس لإرادة الشخص دخل فيها وليس له حرية في قبولها أو رفضها وغالبا ما تقوم الدولة بفرضها و تحدد شروطها ويشمل هذا النوع من التأمين فروع التأمينات الاجتماعية(العجز، الشيخوخة، الوفاة، البطالة، المرض وإصابات العمل) .

المعيار الثاني: الغرض من التأمين

ويقصد به كل الطرق المختلفة لإجراء التأمين ويشمل ثلاث أنواع مختلفة².

1-التأمين الخاص أو التجاري: ويكون الغرض في مثل هذا النوع من التأمين هو تحقيق الربح وعادة ما تقوم شركات التأمين الخاصة بمزاولة هذا النوع من التأمين لغطية الخطر.

2-التأمين الاجتماعي: يقوم على أساس تحقيق أهداف اجتماعية وحماية الطبقات الضعيفة في المجتمع التي ليس لها القدرة في تحمل هذه الخسائر لذا تقوم هيئات أخرى بتحملها .

المعيار الثالث: عنصر التعويض

يقصد بعنصر التعويض طريقة تحديد الخسارة المحتملة وما يتوجب على المؤمن كتعويض وطبقا لهذا الأساس يمكن تقسيم التأمين الى نوعين :

1-التأمينات النقدية: ويطلق على كافة التأمينات التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقق مسببات الأخطار المؤمن منها وهذا نسبة لوجود الجانب المعنوي الذي يصعب قياسه.

2-تأمينات الخسائر: وتشمل هذه التأمينات جميع أنواع التأمينات التي يسهل فيها تحديد الخسارة المادية الفعلية الناتجة عن تحقق الخطر وينطبق هذا النوع من التأمينات على تأمينات الممتلكات باختلاف أنواعها فالتعويض هنا يتناسب مع الخسائر الفعلية ويحد أقصى مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين.

¹ مختار محمود الهانس وإبراهيم عبد النبي حمودة، مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع الاسكندرية، 2001، ص65.

² سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص87.

المعيار الرابع: موضوع التأمين

يقصد بموضوع التأمين هو الشيء موضوع التأمين والخطر المؤمن منه ويمكن تقسيم التأمين إلى ثلاثة أنواع وفق هذا المعيار وهي:

1- تأمينات الأشخاص: وهي تشمل التأمين ضد المخاطر التي يتعرض لها الشخص وتصيبه مباشرة في حياته أو صحته وعليه فالشخص هو موضوع التأمين ومن أهمها: تأمين المرض، البطالة....

2- تأمينات على الممتلكات: وتتنحصر في الأخطار التي تصيب ممتلكات الأشخاص ويندرج تحت هذا التقسيم التأمينات التالية: التأمين من الحريق، التلف أو فقد السيارة، السرقة، تأمين الزلازل.

3- تأمينات المسؤولية المدنية: وهي الأخطار التي تنتج عن التصرفات الخاطئة للغير، نتيجة لتصرف خاطئ أو إهمال مما قد يسبب وقوع خطر معين للغير.

2/ التقسيم من الناحية العملية: يمكن تقسيمه إلى قسمين و هما: التأمين على الحياة والتأمين العام.

1- التأمين على الحياة: وتضم كافة التأمينات التي يكون الخطر المؤمن منه فيها متعلقا بحياة أو وفاة شخص أو الاثنين معا (وفاة وحياة شخص) يكون مختلطا حيث يوجد وثائق تأمين.

2- التأمين العام: وفق هذا التأمين تتم التغطية التأمينية للممتلكات والمسؤولية المدنية نحو الغير حيث تأمين الممتلكات تعطي المخاطر التي يتعرض لها الشخص أو المؤسسة في ممتلكاتهم (الأصول والمنقولات) وتشمل: تأمين الحريق، السرقة، السطو.

ثانيا: دور التأمين

1- التأمين وسيلة لكفالة الأمان للمؤمن له: الأمان رغبة أساسية لدى كل إنسان، إن التأمين يقدم هذا الأمان للمؤمن له، فهو يؤمن الشخص مما قد يلحقه من الأخطار التي تهدده في نفسه أو ماله.

2- التأمين وسيلة للانتماء: يؤدي التأمين وظيفة كوسيلة للانتماء على المستوى الفردي وعلى مستوى الدولة أيضا فبالنسبة للأفراد، يسهل التأمين لهم الحصول على الانتماء بوسائل متعددة، مثلا، حتى إذا تحقق خطر من هذا القبيل حل مبلغ التأمين محل الشيء المرهون، واستطاع الدائن والمرتهن أن يستوفي حقه في مبلغ التأمين¹.

¹ محمد حسن قاسم، "محاضرات في عقد التأمين"، الدار الجامعية، بيروت، 1997، ص40.

3-التأمين عامل من عوامل الوقاية: تلجأ شركات التأمين لتكوين جمعيات مشتركة بينها بقصد دراسة أسباب المخاطر واتخاذ الاحتياطات الكافية لتفادي وقوعها وهي في سبيل ذلك تقوم بالاستعانة بالخبراء والأخصائيين لتوعية المواطنين وإرشادهم إلى طرق الوقاية من الحوادث وتقليل نسبتها، كما تستعين في ذلك بإرسال النشرات التي تبين الوسائل في مكافحة الحرائق أو مخاطر العمل، وبالنسبة لحوادث المرور فكثير ما تشترك شركات التأمين مع غيرها من الهيئات المعنية في التوعية بقواعد المرور والدعوة إلى اتباعها وبيان مخاطرها في حالة عدم الالتزام بها¹.

4- التأمين كوسيلة لتكوين رؤوس الأموال: تتكون شركات التأمين من مجموع أقساط المؤمن لهم فهي تلعب دورا هاما في التنمية و تزويد الاقتصاد برؤوس الأموال للدولة أو للأشخاص العامة في شكل قروض تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية².

ثالثا: أهمية التأمين

إن التأمين في جوهره يجب أن يقوم على التعاون والتآزر و التعاضد لكي يتجلى في أسمى معانيه، وهذا ما يجعل التأمين يقدم العديد من الفوائد نذكر منها³:

- ✓ إن التأمين يعد خير وسيلة من وسائل الادخار والاستثمار.
- ✓ يعتبر من أهم الوسائل المساعدة على زيادة الإنتاج ، تغطية الأخطار والتحفيز على العمل.
- ✓ يعتبر أفضل وسيلة لتسهيل منح الائتمان ، و توفير ضمانات للمقترضين على أموالهم.
- ✓ إن التأمين من الوسائل المساعدة على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية، ويتضح من خلال زيادة التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين أثناء التعطل أو المرض .
- ✓ إن التأمين وسيلة تساعد في القضاء على البطالة، ويتضح ذلك من خلال مساهمته في توسيع نطاق التوظيف والعمالة عن طريق ما تستلزمه شركات التأمين من إداريين ، خبراء، عمال ومستخدمين.
- ✓ إن التأمين يعد خير وسيلة من وسائل الأمن والاستقرار النفسي، ويتجلى ذلك من خلال ما يضيفه من أنواع الحماية، تخفيف حدة نتائج الأخطار، الحفاظ على رؤوس الأموال المنتجة، و تسهيل إعادة بناء المشاريع عند تعرضها للأخطار .

¹ مختار محمود الهناسي، عبد النبي حمودة إبراهيم، مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص60.

² مختار محمود الهناسي ، عبد النبي حمودة إبراهيم، مرجع سابق، ص60.

³ محمد جودة ناصر، مرجع سابق، ص58-59.

✓ إن التأمين وسيلة تساعد على تنمية الشعور بالمسؤولية وتقليل الحوادث، ويتضح ذلك من خلال دراسة أسباب وقوع الأخطار .

المبحث الثاني: شركات التأمين

بالرغم من أن ظهور التأمين يرجع إلى قرون مضت، إلا أن نشأة شركات تمارس النشاط التأميني كهيئات معتمدة جاء متأخرا حتى أواخر القرن السابع عشر (مكتب تأمين الحريق بلندن عام 1666 م)، حيث كانت الحوادث والكوارث المتعاقبة دافعا أساسيا لظهور هذه الشركات، ولإلزام أكثر بماهية هذه الشركات ومميزاتها سنتطرق في طيات هذا المبحث إلى كل الجوانب الكفيلة بذلك .

المطلب الأول: ماهية شركات التأمين

أصبحت شركات التأمين التي تعتبر من ضمن المؤسسات المالية التي تلعب دورا هاما في دعم الاستقرار و التقدم الاقتصادي و الاجتماعي وسنتناول في هذا المطلب ماهية شركات التأمين، من خلال تعريفها و ذكر خصائصها، أنواعها، وظائفها.

أولا- تعريف شركات التأمين

إن شركة التأمين هي الطرف الأول في عقد التأمين والذي يتعهد بدفع مبلغ أو قيمة التعويض عن الخسائر المادية المحققة، مقابل حصوله على قسط التأمين الوحيد أو مجموعة الأقساط والتي تدفع في شكل منتظم والتي تقل في مجموعها نسبيا عن مبلغ التأمين المقرر¹.

كما يرى " Christian Sainrapt ": أن شركة التأمين هي هيئة مرخصة من طرف السلطات العمومية تتحصل على الاعتماد الإجباري من أجل ممارسة عمليات تأمينية محددة تتضمنها القائمة الملحقة بهذا الاعتماد، بحيث أن معظم الهيئات التأمينية هي شركات تجارية، وأغلبيتها هي شركات مساهمة وذلك لضخامة رأس مالها ولطول مدة حياتها².

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن شركات التأمين هي شركات لها ميزة تعاقدية بينها وبين جمع

المؤمن لهم، من خلال وثائق التغطية التأمينية المصدرة من قبلها والتي تتعهد فيها بدفع مبلغ التعويض

لجمهور المستأمنين في حالة تحقق الخطر المؤمن منه، مقابل أقساط أو اشتراكات متفق عليها في فترة

¹ مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي بين الجوانب النظرية والأسس الرياضية، مكتبة - الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 1002 ، ص76.

² -Christian Sainrapt, **Dictionnaire général de l'assurance**, Arcature, Paris 1996, p 1287، بتصرف .

زمنية محددة، تقوم خلالها شركة التأمين باستثمار مبالغ الأقساط المجمعة لديها، بهدف تحقيق العائد للوفاء بالتزاماتها اتجاه زبائنها (المؤمن لهم_ حملة الوثائق).

ثانياً: خصائص شركات التأمين

هناك مجموعة من الخصائص التي تتفرد بها شركات عن باقي الشركات الأخرى و هي كالتالي¹:

1- تعتمد مصادر التمويل في شركات التأمين على رأس المال المدفوع وما في حكمه من أموال ، و ذلك بخلاف الحال في المشروعات الأخرى التي يمكنها الاعتماد على مصادر تمويل خارجية كالقروض الطويلة الأجل، بالإضافة إلى مصادر التمويل الداخلية و ذلك بتدخل المشرع في تحديد أدنى لرأس المال اللازم لممارسة النشاط التأميني.

2- يتمثل المنتج النهائي لشركة التأمين في تقديم خدمة و ليس سلعة مادية ملموسة ، و هي خدمة أجلة و ليست حالية ، و أسعارها ثابتة لا تخضع لقوانين العرض و الطلب في السوق.

3- لا يمكن لشركات التأمين تحديد مقدار ربحها أو خسارتها بدقة في نهاية السنة ، و ذلك لسببين:

- عقود التأمين غالبا ما تخضع مدتها نهاية السنة المالية التي عقدت فيها.
- مقدار الإلتزامات المالية و المصروفات المترتبة على عقود التأمين لا يمكن تحديدها بدقة إلا بعد انتهاء أجل تلك العقود.

4- إن طبيعة عمل شركات التأمين بدخولها في عقود تأمينية طويلة الأجل قد يترتب عليه أن أقساط التي غالبا ما يتم تسديدها في فترات لا تتوافق و الفترة المالية للشركة ، مما يؤدي لوجود أقساط تحت التحصيل و أخرى مدفوعة مقدما و بمبالغ ضخمة، مما يؤدي إلى القول بأن طبيعة نشاط شركات التأمين قد أعطت أهمية كبرى على بنود القوائم المالية الخاصة بالمستحقات و المقدمات و ما يترتب عليها من مسؤوليات و ذلك على خلاف الوضع في العديد من مشروعات الأعمال الأخرى.

¹ أحمد صلاح عطية مرجع سابق ص 19-20.

المطلب الثاني: أنواع ووظائف شركات التأمين

يمارس التأمين من قبل شركات متنوعة و مختلفة ، باختلاف القانون وباختلاف طبيعة خدمة التأمين المقدمة ، حيث نجد هنا تصنيفين لشركات التأمين ، تصنيف أول وفقاً للشكل القانوني وتصنيف ثاني وفقاً للأنشطة التأمينية التي تمارسها ، وفيما يلي سنوضح كل صنف على حدة ، وعرض الشركات التي تندرج ضمنه بالتفصيل و كما نقوم أيضاً بذكر لأهم وظائف شركات التأمين.

أولاً: أنواع شركات التأمين

يمكننا تصنيف شركات التأمين إلى صنفين و هما كالآتي¹:

1- تصنيف شركات التأمين حسب الأنشطة:

إن شركات التأمين حسب الأنشطة تنقسم إلى ثلاثة أقسام و هي:

- 1-1- شركات التأمين على الحياة: يتمثل نشاطها في كل العمليات المتعلقة بالحياة أو الوفاة.
- 2-1- شركات التأمين المتعلقة بالصحة: تختص في إصدار وثائق تغطية تكاليف العلاج للمؤمنين لهم.
- 3-1- الشركات الشاملة: لا تختص هذه الشركات في أي نوع من التأمينات بل تصدر كافة وثائق التأمين.

2- تصنيف شركات التأمين حسب الشكل القانوني: و هي تنقسم إلى ثلاثة أقسام

- 2-1- شركات التأمين المساهمة: و هي أكثر الصور انتشاراً و أنسبها لعملية التأمين ، حيث تكون الملكية في يد حملة الأسهم ، و هي شركات تتميز بكبر رأس مالها ، و في هذا النوع للمساهمين السيطرة الكاملة على الإدارة ، و طبيعة نشاطها يصلح لكل أنواع التأمينات.

- 2-2- الجمعيات التعاونية للتأمين: بالنسبة للجمعيات التعاونية للتأمين فهي تنشأ برأس مال غير محدد (على خلاف النوع السابق) ، و لكل عضو الحق في المساهمة في أكثر من سهم ، و بمجرد شراء

¹ عبد الغفار حنفي ، "سوق المال ، بنوك تجارية ، أسواق الأوراق المالية ، شركات التأمين " بيروت ، ص 157-167

السهم يصبح المشتري عضوا بالجمعية ،و هي تهدف إلى تحقيق التعاون بين الأعضاء من المساهمين و أيضا المؤمن لهم من غير حملة الأسهم ،أما بالنسبة لمسؤولية الجمعية فهي محدودة.

2-3-صناديق التأمين الخاصة (صناديق الإعانات): تشبه لحد كبير شركات الاستثمار، و يكون هذا في إطار المهنة الواحدة ،كثيرا ما تنشأ بين هؤلاء رابطة فيكون بينهم صندوق تأمين خاص ،يطلق عليه أحيانا صندوق الإعانات ، بدون رأس المال بل بمساهمة الأعضاء ،كل حسب قدرته ،و كون الهدف الأساسي هو تغطية ما قد يتعرض له العضو من خسائر.

ثانيا:وظائف شركات التأمين:

تتعدد العمليات التي يتم القيام بها في شركات التأمين لتمثل في مجموعها جملة من الأنشطة التي يتم تحقيق الأهداف المأمول منها ، و نذكر من أهم الوظائف ما يلي¹:

1-وظيفة التسعير: تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استيفاءه من المؤمن له نظير خطر معين المراد التأمين ضده، لذا فهذه الوظيفة تضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة .

2 -وظيفة الاكتتاب: هي عملية اختيار و تصنيف طالبي التأمين ،و المكتتب هو الشخص الذي يقرر قبول أو رفض الطلبات ،و الهدف الأساسي من الوظيفة هو إظهار أرباح في دفاتر العمل التجاري .

3-وظيفة الإنتاج: يقصد بالإنتاج في مجال التأمين المبيعات و النشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين ، فهذه الشركات التأمينية تقوم بمجموعة من النشاطات التسويقية من ضمنها تطوير فلسفة التسويق ووضع خطط الإنتاج ،تطوير برامج تأمينية جديدة لتلبية حاجات العملاء.

4-وظيفة تسوية المطالبات:و هي تلك الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر للمؤمن ضده ،و يوجد في شركات التأمين دائرة مختصة بدراسة المطالبات المقدمة ، و تحديد مدى التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر .

5-وظيفة إعادة التأمين: هو نقل جزء من الخطر إلى جهة أخرى قادرة على تحمل الخطر ،و يطلق على المؤمن الذي تعهد بالتأمين بصفة مبدئية اسم الشركة المسندة ، و يطلق على المؤمن الذي قبل تأمين كل أو جزء من الأعمال المسندة إليه اسم معيد التأمين ،و مبلغ التأمين التي يحتفظ به هذا الآخر يسمى بالمبلغ المتنازل عنه ،و مبلغ التأمين الذي تحتفظ به الشركة المسندة لحسابها يسمى الاحتفاظ الصافي ،و يمكن أن يقوم معيد التأمين بإعادة التأمين لدى مؤمن آخر.

¹أسامة عزبي سلام شقيرى موسى -مرجع سابق ص 157- 164

6-وظيفة الاستثمار:

كون أقساط التأمين يتم تجميعها في بداية العملية التأمينية فإنه سيتوفر لدى شركات التأمين مبالغ ضخمة يمكن استثمارها، و حسب مبدأ الملائمة في الاستثمار فإن شركات التأمين على الحياة تقوم باستثمار أموالها في أدوات استثمارية طويلة الأجل، و ذلك كون الالتزامات المتوقعة تكون لأجل طويلة، أما الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين التي تمارس أعمال تأمينات الممتلكات فبما أن مدة هذه الوظائف غالبا ما تكون سنة فأقل و بالتالي فإن التزاماتها كذلك تكون قصيرة الأجل سنة فأقل، و حسب مبدأ الملائمة تقوم باستثمار هذه الأموال في أدوات استثمارية قصيرة الأجل شديدة السيولة كاستثمار في الأسهم و أدوات الخزينة و شهادات الإبداع و أي أدوات أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة و يسر و سرعة دون خسارة مهمة.

المطلب الثالث: إيرادات و نفقات شركات التأمين

من خلال هذا المطلب نتناول إيرادات و نفقات شركات التأمين لأنها وكأي شركة أخرى تحتاج إلى إيرادات لتسيير نشاطها العادي وإنفاقها في التعويضات والعمولات وأيضا توزيع الأرباح فالإيرادات والنفقات هي المحرك الرئيسي للشركة.

أولا: إيرادات شركات التأمين

تنقسم إيرادات شركات التأمين إلى نوعين أساسيين إيرادات الأقساط، إيرادات الاستثمارات، و إيرادات أخرى تقل عنهما أهمية¹.

1-إيرادات الأقساط: تعتبر الأقساط المحصلة من المؤمن لهم المصدر الرئيسي لإيرادات شركات التأمين و تختلف طبيعة الأقساط حسب نوع وثائق التأمين، و يمكن تقسيمها حسب طبيعتها إلى:

1-1- مبالغ أقساط محصلة من وثائق التأمين على الحياة لا تعتبر إيرادات إلا عندما لا يحدث الخطر كما في وثائق التأمين ضد خطر الوفاة و استمرار المؤمن له على قيد الحياة لنهاية مدة الوثيقة، و لا يمكن معرفة الإيراد على وجه الدقة إلا في نهاية مدة الوثيقة و التي تستمر عادة لسنوات طويلة.

2-1- مبالغ أقساط الوثائق قصيرة الأجل كالتأمينات العامة يتحقق الإيراد بانتهاء مدة الوثيقة و عدم حدوث الخطر كالحريق و الحوادث و غيرها تختلف مدة الوثيقة عن سنة، و لكن السنة تعتبر أساسا مناسبة للقياس.

¹ نضال فارس العبيد، المحاسبة في شركات التأمين، مؤسسة الوراق، عمان، 1999ص27-29

1-3-مبالغ أقساط وثائق قصيرة الأجل (تأمينات عامة أيضا) و يختلف تاريخ بداية و نهاية السنة المالية للشركة و هنا يمكن اعتبار المحقق من القسط كإيراد هو ما يمثل الجزء المنتهي من خلال السنة المالية لشركة التأمين ، و الجزء غير المحقق يمثل المتبقي من السنة التأمينية و يدخل ضمن إيرادات سنة أو سنوات تالية لشركة التأمين ، و لكن هذا الإجراء يؤخذ عليه نظرا لاحتمال حدوث الخطر خلال السنة المالية التالية ، و يتم دفع التعويض بالكامل خلال سنة مالية لم تحصل مقابلها نصيبا من قيمة التعويض.

2-إيرادات الاستثمار: تحصل شركة التأمين على إيرادات استثمار أموالها في الأنواع المحددة بموجب القانون و نظرا لأهمية هذه الإيرادات تم تخصيص حساب صافي لدخل من الاستثمارات لإظهار النتيجة الصافية (الإيرادات و المصروفات).

3-إيرادات أخرى : أهم الإيرادات الأخرى الناتجة عن العمليات التأمينية مثل رسوم إصدار و تعديل الوثائق مقابل ما تتحمله شركة التأمين من مصروفات و جهد نتيجة إعداد الوثائق عند إصدارها و تعديلها وتعتبر من الإيرادات التي تخص سنة الإصدار أو التعديل ، و إن كانت المعالجة السليمة لها تقتضي توزيعها على سنوات الوثيقة دون أن تخص بها سنة الإصدار أو التعديل.

ثانيا:نفقات شركات التأمين:

شركات التأمين كغيرها من الشركات لها نفقات تتمثل في¹:

1-التعويضات: تعتبر التعويضات من أهم النفقات في شركات التأمين و تشمل كافة المبالغ التي تلتزم بدفعها عند تحقق الخطر المؤمن ضده ، و تختلف طبيعة التعويضات تبعا لاختلاف نوع التأمين.

1-1-تعويضات تأمينات الحياة و الوفاة: تعتبر استرداداً للأقساط المدفوعة مضافا إليها جزء من فوائد استثمار مبالغ الأقساط كما تقررها الشركة ، كما ان احتساب مبلغه رياضيا يتم على هذا الأساس.

1-2-تعويضات التأمينات العامة : لا تستحق تعويضات التأمينات العامة إلا عند حدوث الخطر و يتحدد التعويض بناء على الضرر الفعلي بحد أعلى من القيمة المؤمن بها ، و هي كذلك تعتبر استرداداً لأقساط التأمين و ما يزيد عن القسط من التعويضات يعتبر خسارة تتحملها شركة التأمين.

1-3-الإستردادات: و تمثل القيم الحالية لوثائق التأمين التي يتم تصنيفها قبل تاريخ استحقاقها لعدم رغبة المؤمن لهم في استمرار التأمين ، و تتوقف قيمة الإستردادات على مدة الوثيقة و نوعها و فترة سداد الأقساط.

¹ نضال فارس العبيد .مرجع سابق ص26-33

1-4-توزيع الأرباح: تقوم شركة التأمين باحتساب أرباح لبعض وثائق التأمين و تظهر المنح و التوزيعات في جانب المصروفات ضمن التعويضات في حين يرى البعض ضرورة ظهورها في حساب توزيع الأرباح.

2-العمولات: تمثل مبالغ تتحملها شركة التأمين للحصول على الوثائق ،و تشمل دور المنتجين و عمولات الوكلاء و المزايا المقررة لهم ،و تشمل مصروفات و أعباء الكشف الطبي على المؤمن لهم و يتضح من طبيعة العمولات و المصروفات أن الشركة تتحملها عن إصدار الوثائق و لكنها تخص مدة الوثيقة ،و مع ذلك يتم تحصيل حسابات النتيجة بالعمولات في سنة الإصدار فقط في حين أنه ينبغي توزيعها على مدة الوثيقة ،لإجراء مقابلة سليمة بين الإيرادات و المصروفات.

3-المصروفات العمومية و الإدارية: وتشمل كل المصروفات الإدارية و العمومية التي تخص فروع التأمين أو شركة التأمين ككل و تواجه المحاسب في شركات التأمين مشكلات القياس الخاصة بتحديد نصيب كل فرع من فروع التأمين ،بالإضافة إلى تحديد الأساس المناسب لتوزيع المصروفات المشتركة.

المبحث الثالث:آليات التأمين

تؤول عملية التأمين إلى إنشاء عقد بين الطرفين المؤمن والمؤمن له وهذا العقد كغيره من العقود يركز على مبادئ لإبرامه وأيضا إلى أركان قانونية حتى يسمى عقدا وتنتج عنه شروط يلزم تطبيقها من قبل الطرفين خلال المدة المحددة له ومن خلال هذا سنتناول في هذا المطلب إلى مفهوم عقد التأمين ،المبادئ القانونية لعقد التأمين وإجراءات التأمين.

المطلب الأول : مفهوم عقد التأمين

يلعب التأمين دورا هاما في حياة المجتمعات التي تلازمها الأخطار حيث أن وقوعها لا شك يسبب خسائر ،فالتأمين وسيلة لتعويض هذه الخسائر ،فهو يعمل على توزيع المخاطر التي يمكن أن تقع لهذه المجتمعات ،لذا سوف نتطرق إلى كل من هذه النقاط من خلال :تعريف عقد التأمين ،أطرافه و أركانه.

أولا :تعريف عقد التأمين

"هو تعهد صادر من شخص بأن يدفع لشخص آخر نقودا أو أي شيء آخر ذا قيمة مالية في حالة وقوع حادث عرضي خارج عن إدارة أي من الطرفين تكون للشخص الموعود بالدفع مصلحة من عدم وقوعه بغض النظر عن العقد."

كما عرف أنه "كل عقد يتحمل بمقتضاه أحد الطرفين المتعاقدين خطر الخسارة أو المسؤولية التي تقع على الآخرين مقابل عوض ذي قيمة مالية ،يعرف بالقسط ،وذلك وفقا لخطة يتم بموجبها توزيع هذا الخطر ،هو عقد التأمين ،مهما كان الشكل الذي ينصب به أو الاسم الذي يتخذه. "

كذلك عرف التأمين بأنه "عقد يحصل بموجبه أحد المتعاقدين ،وهو المؤمن له ،نظير مقابل يدفعه،على تعهد بمبلغ يدفعه له أو للغير ،إذا تحقق خطر معين،المتعاقدا الآخر وهو المؤمن الذي يدخل في عهده مجموعة من هذه الأخطار يجري مقاصة فيما بينها "1.

ثانيا : أطراف عقد التأمين

يبرم عقد التأمين بين المؤمن والمؤمن له ،فهما إذا طرفا عقد التأمين ،وقد يكون المؤمن له هو المستفيد من مبلغ التأمين إذا أبرم العقد لمصلحته ،وفي هذه الحالة تجتمع صفتا المؤمن له والمستفيد بشخص واحد ،كما قد يكون المستفيد من مبلغ التأمين شخص آخر غير المؤمن له أبرم عقد التأمين لمصلحته :

1-المؤمن : وهو الشخص الذي يلتزم بأن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد مبلغا من المال أو ايرادا أو عوض مالي آخر ،في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده.ويستوفي أن يكون هذا الشخص شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا .

ويشترط في المؤمن الصفة القانونية في إبرام العقد ،وبما أن المؤمن هو شركة التأمين ذات شخصية معنوية ،فأن الذي يبرم العقد مع المؤمن له هو الممثل القانوني لهذه الشركة والذي يعبر عن إرادة الشخص المعنوي.

2-المؤمن له : وهو صاحب الشيء موضوع التأمين أو صاحب المنفعة التأمينية في الشيء المؤمن عليه والذي يدخل في عقد التأمين مع المؤمن لتغطية الخسارة المتوقعة .
وقد يكون المؤمن له شخصا طبيعيا ،كما قد يكون شخصا معنويا ،وكذلك يشترط في المؤمن له الصفة القانونية في إبرام العقد.

¹ د.يوسف حليم الطائي،د.سنان كاظم الموسوي،د.حسين جميل البديري،د.هاشم فوزي العيادي،إدارة التأمين

3-المستفيد : قد يكون المستفيد المؤمن هو كما لو أمن شخص على منزله من خطر الحريق ،فهذا الشخص هو الذي يتعاقد مع شركة التأمين ويعتبر طرفا في العقد ،ويؤدي الالتزامات المقابلة للالتزامات المؤمن له ،وهو في الوقت نفسه الشخص الذي يتقاضى قيمة التأمين من المؤمن عند تحقق خطر التأمين ،فيكون عندئذ هو المستفيد من التأمين أيضا.فصفة المستفيد وصفة المؤمن له اجتماعا هنا بشخص واحد .

ثالثا : أركان عقد التأمين

عقد التأمين كسائر العقود لا ينعقد إلا بتوافر أركان انعقاده والتي هي أركان انعقاد عامة في أي عقد من العقود وهي التراضي والمحل والسبب.

- 1-**التراضي :** ويقصد به من الناحية القانونية اتفاق إرادتين أو أكثر على إحداث أثر قانوني ويشترط تطابق الإيجاب والقبول الصادرين من المتعاقدين ،كما يشترط لصحة التراضي توفر الأهلية القانونية .
- 2-**المحل :** يتمثل محل عقد التأمين في الخطر الذي يخشى المؤمن له من وقوعه في المستقبل ،ف عناصر التأمين هي:القسط محل إلتزام المؤمن له ،مبلغ التأمين محل التزام المؤمن ،والخطر محل إلتزام كل من الطرفين.

3-**السبب :** يكون السبب هو الغرض المباشر الذي يدفع بالتعاقد إلى إبرام العقد وهذا ما يسمى بالسبب القسدي ،قد يكون السبب هو الباعث على التعاقد فمصلحة المؤمن له تكمن في المحافظة على الممتلكات أو الحياة من المخاطر التي قد تحدث¹ .

المطلب الثاني : المبادئ القانونية لعقد التأمين

يعرف التأمين بأنه مجال شاسع للغاية بحيث أن تطبيقه غير محدود فكلما تعددت الأخطار ظهرت أنواع جديدة من التأمين ،فعقود التأمين مهما اختلفت أنواعها و صورها فإنها جميعها تعتمد على مبادئ قانونية يمكن تلخيصها كالآتي : مبدأ منتهى حسن النية ،المصلحة التأمينية ،السبب القريب والتعويض ،الحلول والمشاركة في التأمين .

1- مبدأ منتهى حسن النية:

يفصح كل من طرفي التعاقد عن جميع الحقائق للطرف الآخر فلا يخفي البيانات الجوهرية ،فإذا أخل أحدهما بهذا المبدأ يكون العقد باطلا ،ففي التأمين على الحياة يعتبر المؤمن له لم يتبع هذا المبدأ إذا أخفى

¹ عبد الرزاق الصنهوري ،الوسيط في شرح القانون المدني-عقود الضرر وعقود التأمين- المجلد الثاني،دار إحياء

التراث العربي،1986،ص30.

عن المؤمن أنه أصيب بمرض معين أثناء التعاقد، أو عدم التصريح بوجود أمراض وراثية في أسرته أو إعطاء بيان غير صحيح عن عمره .

مما سبق نستنتج أنه إذا عمد المؤمن له بإدلاء بيانات خاطئة يصبح العقد قابلاً للبطلان أما إذا كان الخطأ غير متعمد فإنه يبقى ساري المفعول ،كما أن الاخلال بهذا المبدأ قد يكون من قبل المؤمن نفسه حيث يضل المؤمن له بمعلومات كاذبة فيصبح لهذا الأخير الحق في فسخ العقد.

2- مبدأ المصلحة التأمينية : يقبل المؤمن التأمين على شخص أو شيء في حالة ما إذا كان المؤمن له لديه مصلحة تأمينية ،فمثلاً مالك بيت عندما يؤمن ضد الحريق تكون له منفعة ،فإذا لم يتحقق الخطر سوف يحقق ربحاً وليس خسارة مادية وبالتالي سوف يعتمد للمحافظة عليه.

3- مبدأ السبب القريب : يلتزم المؤمن بدفع تعويض إذا كان الخطر المؤمن ضده هو السبب القريب والذي يولد سلسلة من الحوادث المتصلة التي تؤدي في النهاية إلى وقوع الخسارة ،دون تدخل أي مؤثر خارجي مستقل ،وبالرغم من وضوح هذا المبدأ إلا أن تطبيقه عملياً يسبب خلافات كثيرة بين الطرفين ،مثلاً في حالة إبرام عقد تأمين ضد الحريق وحدث زلزال تسبب في انفجار أنابيب الغاز ونشوب حريق ،يكون المؤمن غير ملزم بدفع تعويض للخسائر الناتجة عن حدوث الحريق ،لأنه ليس السبب المباشر في تحقق الأضرار .

4- مبدأ التعويض :

يهدف مبدأ التعويض لمنع المؤمن له من تعمد وقوع الخطر المؤمن ضده أو على الأقل يعمل على الإحتياط ،طبق هذا المبدأ على جميع أنواع التأمين ،فيما عدا تأمينات الأشخاص حيث أن حياة الإنسان وقيمة أي عضو في جسمه لا تقدر بالنقود، أما بالنسبة للتأمينات الأخرى فالمؤمن غير ملزم بدفع القيمة الكلية للخسارة، إلا إذا كان القسط مساوياً لقيمة الخطر المؤمن ضده قبل وقوع الخسارة مباشرة، أما إذا كان أقل فيكون ملزماً بدفع جزء من الخسارة والتي تتناسب مع مبلغ التأمين.

5- مبدأ الحلول:

يعتبر قريناً بمبدأ التعويض وينطبق على التأمينات التي تخضع لهذا الأخير ،فالمؤمن الحق في الحلول والحقوق والدعاوى التي تكون للمؤمن له قبل وقوع الخطأ والخسارة الناتجة عنه.

6- مبدأ المشاركة في التأمين :

يعتبر مبدأ المشاركة في التأمين مرتبطاً بالمبدأين السابقين ،فالهدف منه ألا يحصل المؤمن له على قيمة التعويض نتيجة خطر معين إلا مرة واحدة فقط ، فهو لا يستطيع أن يؤمن على الخطر لدى أكثر من

مؤمن في نفس الوقت ، فلا يكون بذلك التأمين وسيلة للكسب غير المشروع، وتبعاً لذلك لا ينطبق هذا المبدأ على التأمين ضد الحوادث الشخصية و التأمين على الحياة كونها لا تخضع لمبدأ التعويض¹.

المطلب الثالث : اجراءات التأمين

إن التأمين هو بدوره يتضمن اجراءات لتوفير المعلومات اللازمة في العملية التأمينية بين المؤمن والمؤمن له يمكن حصرها في ² كل من الطلب والإشعار بالتغطية ، إبرام العقد ثم إصداره ، المطالبة بالتعويض عند وقوع الخطر .

1- الطلب : يتقدم الراغب في التأمين ضد خطر معين ويكون له فيه مصلحة تأمينية بطلب إلى شركة التأمين، إما بطريقة مباشرة في مكتبها أو غير مباشرة بواسطة وكيلها العام.

يأخذ الطلب شكل إستمارة تتضمن عدة أسئلة تتطلب الإجابة عليها بدقة و الصراحة، فتتجمع لدى شركة التأمين البيانات الضرورية التي على أساسها تقرر قبوله أو رفضه، فبعد إستلام المؤمن طلب التأمين يقوم بإجراءات معينة، ففي تأمين الممتلكات ضد الحريق مثلاً يجب ذكر مسببات الحريق المحتملة، كما أنه في التأمين على الحياة المؤمن له يلتزم بإظهار الكشف الطبي وبالتالي معرفة حالته الصحية.

2- إشعار التغطية : يكون بمثابة قبول مؤقت لتغطية الخطر من قبل المؤمن، ويتضمن إتفاق مبدئي للطرفين في إنتظار إعلان الرد النهائي على طلب التأمين، وبذلك تسقط التغطية بعد إنتهاء مدة الإتفاق المؤقت إذا قرر هذا الأخير رفض الطلب، وإما أن يعتبر الإشعار إثباتاً مؤقتاً للقبول النهائي وبذلك يكون تسليم عقد التأمين للمؤمن له مسألة وقت.

3- إصدار عقد التأمين : يلتزم المؤمن بكل ما يرد في العقد من شروط، وذلك بعد إصداره وهي آخر مرحلة لإتمام عملية التأمين.

4-المطالبة بالتعويض : يعتبر دفع التعويض المترتب على التأمين عند وقوع الخطر الوظيفة التي يؤديها التأمين للمجتمع ، فالمؤمن لا يمكنه أن يفني بتعهده والتزامه بدفع التعويض مالم يستلم إشعار بالمطالبة من قبل المؤمن له ، وتشتترط بعض شركات التأمين أن تستلم الإشعار بملأ استمارة خاصة معدة لهذا الغرض ، حتى يمكن معرفة البيانات الضرورية للبت في الطلب والرجوع للملفات لإستخراج عقد التأمين والذي على أساسه تجري المفاوضات لتقدير الخسائر خاصة إذا كانت جزئية ، وتقسيمها على

¹ عبد الغفار حنفي كرسية قريبا قص، الأسواق والمؤسسات المالية، طبعة 2011 الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 349 .

² راشد راشد، التأمينات البرية الخاصة ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص: 60.

المؤمنين إذا كان الخطر تغطيه عدة عقود لدى شركات مختلفة والمفاضلة بين دفع مبلغ التعويض نقدياً أو عينياً في حالة تأمين الممتلكات والبضائع.

المبحث الرابع: إعادة التأمين

الفكرة الأساسية للتأمين تقوم على أساس تحقيق قانون الأعداد الكبيرة و ذلك ليتمكن المؤمن من قبول أكبر عدد ممكن من الأخطار و لذلك نجد المؤمن يواجه أخطار أكبر من قدرته على استيعابها من حيث قدراته المالية ، لذلك يلجأ المؤمن إلى عدة وسائل للحد من هذه الظاهرة ، فمثلاً إذا عرض هيئة تأمين خطر معين و كان هذا الخطر يتميز بدرجة عالية من الخطورة أو مبلغ التأمين مرتفع أو نوعية تأمين نادرة قليلة الشيوع في سوق التأمين فإن هذا الوضع يضع هيئة التأمين أمام أحد الاحتمالات التالية :

- أن ترفض الهيئة تلك العملية ، و بهذا سوف تخسر الهيئة الربح المتوقع من العملية لو لم يقع الخطر.
- أن تقبل العملية و تكون الهيئة بذلك معرضة لمخاطر عالية جداً في حال وقوع الخطر المؤمن ضده قد يؤدي إلى تصفية و إفلاس الشركة.
- أن تقبل جزء من العملية يتناسب مع طاقتها الاستيعابية و تقوم بتحويل الباقي إلى هيئات إعادة التأمين و بحيث تقبل كل هيئة تأمين حصة من العملية تتناسب مع طاقتها الاستيعابية.
- أن تقبل هيئة التأمين العملية و تتشارك مع هيئات تأمين أخرى في تحمل أعباء الخطر و تتحمل كل هيئة حصة من العملية و تأخذ من قسط التأمين ما يتناسب مع تلك الحصة¹.

المطلب الأول: تعريف إعادة التأمين

إن إعادة التأمين يكون فيما بين هيئات التأمين يمكن لشركة التأمين اللجوء إليه لذا ومن خلال هذا المطلب نتناول تعريف إعادة التأمين باعتباره اتفاق بين هيئتين أو أكثر لتحمل التعويض .

تعرف بأنها: "اتفاق داخلي بين هيئتين أو أكثر من هيئات التأمين ،تقوم الهيئة الأولى بالتنازل عن جزء من كل عملية تأمينية تحصل عليها الهيئة و ذلك مقابل أن تلتزم الهيئة الأخرى بتحمل نسبة من التعويض المدفوع للمؤمن له في حال وقوع الخطر للمؤمن ضده في صورة حادث ،في حين تلتزم الهيئة الأولى

¹ أسامة عزمي سلام. شقيري نوري موسى -"إدارة الخطر و التأمين"-ص169

بسداده مبلغ معين للهيئة الأخرى و هو نصيب تلك الهيئة من قسط التأمين ، و هذا الاتفاق قد يكون اتفاق مسبق لكل العمليات التأمينية أو اتفاق فوري حسب كل عملية على حدة".

-و تسمى الهيئة الأولى بالمؤمن الأصلي و هيئة إعادة التأمين دون موافقة أو علم المؤمن له و علاقة المؤمن له علاقة مباشرة مع المؤمن الأصلي فقط و لا يمكن له الرجوع على هيئة إعادة التأمين.

-و تختلف عملية إعادة التأمين عن عمليات المشاركة في التأمين حيث يكون كل المؤمنين مسؤولين أمام المؤمن له في حدود حصة كل منهم في مبلغ التأمين ، كما أن المؤمن له يكون مسؤولاً أمام مجموعة المؤمنين بالوفاء بالتزاماته المحددة في العقد¹.

المطلب الثاني: العناصر الأساسية في عملية إعادة التأمين

لكي تكون عملية إعادة التأمين فعالة يجب أن تتوفر فيها عناصر أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:
المؤمن المباشر ، معيد التأمين ، المبلغ المعاد تأمينه ، المبلغ المحتفظ به ، عمولة إعادة التأمين و عقد إعادة التأمين .

1- المؤمن المباشر: و هو المؤمن الأصلي و الذي يقوم بالتنازل عن حصة من العملية لمعيد أو معيدي التأمين و بالتالي فإنه يقوم بنقل جزء من الخطر إلى هيئة أو هيئات إعادة التأمين.

2- معيد التأمين: الهيئة التي تقبل أعمال التأمين و قد تكون هيئة مهمتها الأساسية إعادة التأمين أو تمارس نشاط إعادة التأمين إلى جانب أعمالها التأمينية الأخرى.

3- المبلغ المعاد تأمينه: و هو المبلغ الذي يتنازل عنه المؤمن الأصلي إلى هيئة إعادة التأمين.

4- المبلغ المحتفظ به: و هو الفرق بين مبلغ التأمين الذي اتفق المؤمن الأصلي مع المؤمن له على دفعه عند وقوع الخطر و المبلغ المعاد تأمينه لدى هيئة إعادة التأمين.

5- عمولة إعادة التأمين: و هو ذلك المبلغ الذي تتقاضاه هيئة التأمين المباشر لتغطية المصاريف التي تحملتها في سبيل حصولها على تلك العملية.

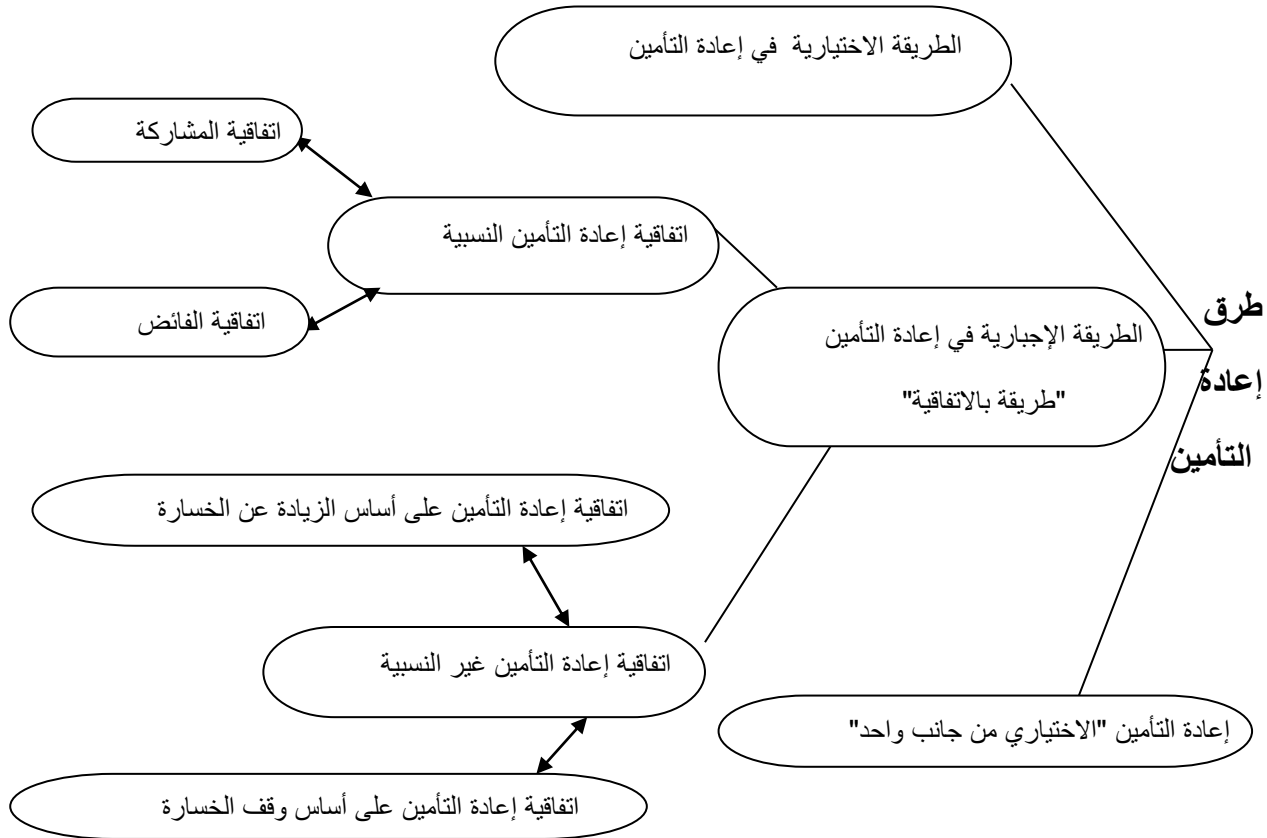
6- عقد إعادة التأمين : و هو اتفاق بين هيئتين هما المؤمن الأصلي و هيئة إعادة التأمين².

¹ أسامة عزمي سلام. شقيري نوري موسى -مرجع سابق-ص 170

² أسامة عزمي سلام. شقيري نوري موسى -مرجع سابق-ص 170

المطلب الثالث: طرق إعادة التأمين

تتم عملية إعادة التأمين بطرق مختلفة و يسعى المؤمن الأصلي لاختيار الطريقة التي تتلاءم احتياجاته و التزاماته، و أهم هذه الطرق موضحة في الشكل رقم (1-1) و هي¹



1- الطريقة الاختيارية في إعادة التأمين:

يكون لدى المؤمن الأصلي الحرية في أن يعيد التأمين بالنسبة لأي عملية ترد إليه كما يكون لديه الحرية في اختيار الجهة التي سيعيد التأمين لديها و يكون لديه الحرية أيضا في اختيار المبلغ المعاد للتأمين، إذ أن هيئة إعادة التأمين بإمكانها رفض أو قبول العملية التي ترد إليه أو وضع شروط خاصة لقبولها .

إجراءات الطريقة الاختيارية في إعادة التأمين:

¹ أسامة عزمي سلام. شقيري نوري موسى - مرجع سابق ص174

-عندما ترد للمؤمن الأصلي عملية تأمين معينة ينوي إعادة التأمين على جزء منها يقوم بتنظيم قسيمة إعادة التأمين و هذه القسيمة "القصاصية"تحتوي المعلومات الأساسية المتعلقة بالخطر المراد إعادة التأمين جزء منه (نوع التأمين ،و مبلغ التأمين ،و مدة التأمين ،العمولة المطلوبة للمؤمن ،الشروط الخاصة ..)، يتم توقيع عقد إعادة التأمين بين المؤمن الأصلي و هيئات إعادة التأمين¹.

2-طريقة إعادة التأمين بالاتفاقية (الطريقة الإجبارية):

تبرم هذه الصيغة على هيئة اتفاق بين المؤمن الأصلي و هيئة إعادة و تقسم الى قسمين رئيسيين هما:

أ- **اتفاقية إعادة التأمين النسبية:**حسب هذه الاتفاقية يتم اقتسام الأقساط و الخطر و مبلغ التأمين بشكل نسبي بين المؤمن الأصلي و هيئة إعادة التأمين و أهم هذه الاتفاقيات ما يلي:

1 -**اتفاقية المشاركة :** تتميز هذه الاتفاقية في اشتراك كل من المؤمن الأصلي و هيئة إعادة التأمين في العمليات التأمينية التي ترد إلى المؤمن الأصلي بحيث يتولى كل من المؤمن الأصلي و هيئة إعادة التأمين تحمل جزء من الخطر و جزء من قسط التأمين و جزء من التعويض المدفوع و يكون هذا الجزء على شكل نسبة مئوية يتفق عليها مقدما.

2 -**اتفاقية الفائض :** حسب هذه الطريقة يقوم المؤمن الأصلي بالاحتفاظ لنفسه بمبلغ معين من العملية التأمينية و هذا الجزء يسمى بالخط ،أما باقي مبلغ التأمين فيسمى بالفائض و يتم تقسيم الفائض الى عدة خطوط و يتم توزيع هذه الخطوط على شركات إعادة التأمين الذين تشملهم الاتفاقية و يكون ذلك حسب قدراتهم الاستيعابية و إذا لم تستطع اتفاقية الفائض من تغطية الخطر بالكامل فيكون هذا الفائض غير المغطى يمكن تغطيته من خلال اتفاقية فائض ثاني ،و اتفاقية فائض ثالث و هكذا....

ب -**اتفاقية إعادة التأمين غير النسبية:**في هذه الاتفاقية لا يتقاسم المؤمن الأصلي و هيئة إعادة التأمين المسؤوليات نسبيا،فالتزام هيئة إعادة التأمين لا يقوم إلا عند تجاوز مجموعة التعويضات عند حد معين هو احتفاظ المؤمن الأصلي المتفق عليه كمبلغ محدد،كما في اتفاقيات زيادة الخسارة أو كنسبة مئوية كما هو الحال في اتفاقيات وقف الخسارة .

1- **اتفاقيات إعادة التأمين على أساس الزيادة عن الخسارة:** دعت الحاجة إلى حصر المؤمن المباشر لمسؤوليته بحد أقصى في هذا النوع من الاتفاقيات لضمان إن لا يكون للخسائر الكبيرة وقع سيئ على ملاء المؤمن المباشر المالية و بموجب هذه الوثيقة لا يكون التزام هيئة إعادة التأمين إلا عند تجاوز مجموع التعويضات الناجمة عن حادث واحد لاحتفاظ المؤمن المباشر الذي يقرر ابتداء عند إبرام الاتفاقية².

¹ أسامة عزمي سلام. شقيري نوري موسى -مرجع سابق-ص 175 -ص 177

² أسامة عزمي سلام. شقيري نوري موسى -مرجع سابق-ص 179 -ص 180

2- اتفاقية إعادة التأمين على أساس وقف الخسارة: تلتزم هيئة إعادة التأمين بموجب هذه الاتفاقية بالتعويض عن تجاوز التعويضات الواجبة على المؤمن الأصلي بنسبة معينة من الأقساط المحصلة منه سنوياً أو عند تجاوزها لمبلغ أقصى يتفق عليه أيضاً، وهذه الاتفاقية لا تعطي وزناً لمفهوم الحادث الواحد بحيث المهم هنا أن تكون الخسارة قد وقعت بمجموعها ضمن مدة الاتفاقية وضمن فرع التأمين المتفق عليه، وقد ينبثق عن هذه الاتفاقية اتفاقية تحمل نسبة مئوية من الخسائر لا تزيد عن حد معين يتفق عليه مقدماً.

3- اتفاقية إعادة التأمين الاختياري من جانب واحد: تضمن هذه الاتفاقية للمؤمن الأصلي "المباشر" أن يعيد تأمين أي عملية وفق اختياره في حين تكون هيئة إعادة التأمين ملزمة بقبول أي عملية ترسل إليها من قبل المؤمن الأصلي وذلك بموجب اتفاقية موقعة بينهما مسبقاً تضمن الحق في التنفيذ من جانب واحد، وبالتالي فإن المؤمن الأصلي يعيد وفق اختياره فائض الخطر من أي عملية وفق الأنواع التي تحددها الاتفاقية إلى المعيد والذي يكون ملزم بقبولها، ولا يملك رفضها طالما أنها بقيت في حدود الاتفاقية وبذلك يستريح المؤمن الأصلي من عرض كل عملية تأمين على هيئة إعادة التأمين على حدة و انتظار قبول أو رفض المعيد لتلك العملية، إلا أن المؤمن الأصلي بحسب هذه الطريقة يتحمل كلفة أعلى من الكلفة التي يتحملها في الطريقة الإجبارية وذلك مقابل الحق الذي حصل عليه "حق إعادة من عدم إعادة التأمين"¹.

¹ أسامة عزمي سلام. شقيري نوري موسى - مرجع سابق - ص 181 ص 183

خاتمة الفصل الأول

من خلال دراستنا لهذا الفصل تمكنا من إبراز الإطار العام للتأمين وذلك لأن التأمين ظهر منذ القدم بالتطرق إلى مفهوم التأمين بأنه عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن على أن يؤدي إلى المؤمن له مبلغا من المال في حالة وقوع حادث أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن، كما حاولنا استعراض أهم أنواع التأمين المختلفة وهذا حسب الناحية النظرية والناحية العملية إلا ان هناك نوعين من التأمين الأخرى وهي التأمين المشترك وإعادة التأمين .

وتناولنا أيضا في هذا الفصل شركات التأمين واستنتجنا بأنها مؤسسات مالية وشركات تجارية تقوم بتقديم خدمة، وشركات التأمين لا تؤسس إلا وفق شروط محددة ومعينة، ونجد وظائف وأنواع متعددة لهذه الشركات وهدفها من وراء تأدية نشاطها هو تحقيق أكبر ربح ممكن، معتمدة في ذلك على مصادر مالية يتم استثمارها، وفق سياسة استثمارية معينة.

ثم توجهنا إلى آليات التأمين ألا وهي عقد التأمين وكذلك أهم المبادئ القانونية لعقد التأمين حيث أن اجراءات التأمين تتضمن كل من الطلب والإشعار بالتغطية، إبرام العقد ثم إصداره، المطالبة بالتعويض عند وقوع الخطر.

أما في الأخير قمنا بعرض مفهوم إعادة التأمين واستخلصنا أن هناك علاقة مباشرة بين المؤمن الأصلي ومعيد التأمين، غير أن هناك علاقة غير مباشرة بين المؤمن ومعيد التأمين كما أن إعادة التأمين يركز على ثلاثة أنواع تتمثل في إعادة التأمين الاختياري والاتفاقي والإجباري وبالتالي فإن التأمين هو الملجأ الوحيد لمواجهة الخطر.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل

بعدما كان الاعتقاد سائداً نحو اعتبار المحيط مصدراً وحيداً وأساسياً للأخطار، توسع هذا الاتجاه لتصبح المؤسسة هي أيضاً مصدر خطر على نفسها، وأن هناك من الأخطار ما يهدد كيانها ويؤثر على وجودها وبقائها أصلاً.

كما لم تعد المؤسسة اليوم تتعرض لحالات من الخطر تتسم بالتأكد، ولكن الأمر تطور إلى حالات من عدم التأكد إلى حالات عشوائية، وليس هذا فحسب بل إلى حالات عدائية يصعب التحكم فيها، وهذا ما أدى في بداية الأمر إلى ظهور حاجة ملحة لتسيير الخطر تسمح بالإحاطة بكافة حالات مواجهة الخطر مهما كانت درجة تأثيره، قوية أو بسيطة.

ومهما كانت ثروة هؤلاء الأشخاص فإنهم لا يستطيعون في كثير من الحالات تغطية النتائج الضارة التي تصيبهم في مالهم أو ذويهم، فما على هؤلاء الأشخاص سوى اللجوء إلى شركات التأمين وذلك باتفاق الشخص المؤمن له وشركة التأمين للتقليل من الأخطار الوخيمة التي أصابتهم أو قد تصيبهم.

تعد مواجهة الخطر من أكبر المواقف التي تستدعي اتخاذ قرارات معينة سواء من طرف الفرد أو المؤسسة، وهذا خاصة فيما يتعلق بعدم الأمان المالي و بالنسبة لمعظم هؤلاء، كان التأمين هو الأسلوب الأكثر أهمية لمجابهة هذا الخطر، حيث تتكلف مؤسسات خاصة تعرف بشركات التأمين في جميع أنحاء العالم بمهمة تقديم الخدمة التأمينية حيث تعمل على تعويض المتضررين في حالة حدوث الخطر، و سنتناول من خلال هذا الفصل مخاطر التأمين و معالجتها محاسبياً و لهذا قمنا بتقسيمه إلى أربعة مباحث و هي كالآتي:

✓ المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الخطر.

✓ المبحث الثاني: تقييم مخاطر التأمين.

✓ المبحث الثالث: محاسبة التأمين.

✓ المبحث الرابع: تحليل مخرجات المعالجة المحاسبية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الخطر

بينت التجارب التي خاضها الإنسان أن حياته محفوفة بالمخاطر سواء كانت مادية أو معنوية، نظرا لتعدد قراراته بالنسبة لنفسه أو لعمله أو لغيره من الأشخاص ،و من خلال هذا المبحث نتناول بعض المفاهيم المتعلقة بالخطر ،و ذلك لأن الخطر يعد مشكلة أساسية يتعامل معها التأمين، إذ أن ظهور الخطر و محاولة تفاديه أو التقليل من الخسائر التي يسببها أدى اللجوء إلى التأمين،و بالتالي قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب و هي كالآتي:تعريف الخطر و العوامل المساعدة على وقوعه ،أنواع الخطر و معايير تصنيفه والشروط الواجبة لتأمين الخطر.

المطلب الأول:تعريف الخطر و العوامل المساعدة على وقوعه

يختلف مفهوم الخطر بالنسبة للفرد والمؤسسة عن مفهوم الخطر بالنسبة لشركات التأمين، وعلى ذلك يختلف أسلوب تقدير حجم الخسائر المتوقعة، إذ أن الفرد أو المؤسسة ينظر إلى الخطر على أساس أنه الخسائر المادية الاحتمالية نتيجة وقوع حادث معين، أما بالنسبة لشركات التأمين فالأمر يختلف لمفهومها للخطر، حيث أن شركات التأمين هيئات مكلفة بمواجهة الخطر وتطبيق الطرق المستخدمة في رد الخسائر ودفع التعويضات، لذلك فمفهوم الخطر لديها يتمثل في الفرق بين كل ما هو مخطط وما تم تحقيقه فعلا وذلك بالنسبة للحقوق والالتزامات.

أولا:تعريف الخطر

لقد تعددت التعاريف المحددة للخطر و رغم كونها تختلف في طرحها إلا أنها تشترك في جوهرها نظرا لأنها جميعها تعتبر الخطر هو حالة عدم التأكد ،فكلمة الخطر في اللغة مستوحاة من المصطلح اللاتيني الذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغيير ما مقارنة مع ما كان منتظرا ¹.

✓ **التعريف الأول:** يعرف الخطر على أساس أنه: " حالة عدم التأكد التي يمكن قياسها" ² و هذا التعريف ينظر لوضع عدم التأكد عن الفرد أساسا لتحديد الخطر إلا أنه يشترط ضرورة قياس هذه الحالة.

¹ صوار يوسف، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير تحت عنوان "محاولة تقدير خطر" عدم تسديد القرض التقني والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية دراسة حالة بنك BADR. جامعة تلمسان" ، 2008 ص 23 .

² محمود الهانسي و إبراهيم عبد النبي حمودة ،مبادئ الخطر و التأمين ،الدار الجامعية للنشر و الطبع والتوزيع الإسكندرية، 2001 ص10.

✓ **التعريف الثاني:** عرف البعض الآخر الخطر بأنه " عدم التأكد من وقوع خسارة معينة " ¹. فهو يعتمد على الحالة المعنوية للفرد عند اتخاذ قراراته ذلك أنه قام على عدم التأكد الذي لا يخضع بالقياس بطريقة موضوعية بل يتوقف على التقدير الشخصي للنتائج الناشئة على موقف معين.

✓ **التعريف الثالث:** الخطر عبارة عن " إمكانية وقوع خسارة " ². وهذا يعني جعل الخسارة محتملة الدور أثناء احتمال وقوع الخسارة.

✓ **التعريف الرابع:** الخطر هو " الخسارة المادية المحتملة نتيجة وقوع حادث معين " ³. بناء على التعريفات السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل ومحدد للخطر وهو أن "الخطر هو الخسارة المحتملة في الدخل أو الثروة نتيجة وقوع خطر معين ".

ثانيا :العوامل المساعدة على وقوع الخطر:

و نقصد العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة وقوع الخطر، حيث يمكن تصنيفها إلى ما يلي ⁴:
عوامل موضوعية، وعوامل أخلاقية، وأخرى طبيعية.

1-العوامل الموضوعية: هي التي تربط ارتباطا مباشرا بالشئ موضوع الخطر، و تكمن فيه و التي تؤثر على احتمال وقوع الخطر بزيادة حجم الخسائر، فعلى سبيل المثال كون مؤمن ضد الحريق متموقع أعلى محطة بنزين أو بجانبها يعتبر من العوامل التي تؤدي إلى زيادة احتمال وقوع خطر الحريق.

2-العوامل الأخلاقية: والمتمثلة أساسا في الصفات الأخلاقية التي يتحلى بها الشخص نفسه، مثل التهاون والإهمال أو التلاعب مما سوف يؤدي إلى وقوع خطر المسؤولية المدنية اتجاه الآخرين.

3-العوامل الطبيعية: هي العوامل التي تساعد على زيادة احتمال وقوع الخطر، ولكنها عوامل طبيعية لا دخل ليد الإنسان في حدوثها، فهي خسارة مادية، نتيجة لظواهر طبيعية كالفيضانات والزلازل.. الخ.

¹ إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه ،التأمين و رياضياته المبادئ النظرية و التطبيقات العملية ،مكتبة الإشعاع بالطباعة و النشر و التوزيع،الإسكندرية1998ص14.

² criselda deelstra et guillaume Plantin .théorie du risque et réassurance. Edition économique paris 2006, P 68

³ إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه ،التأمين و رياضياته مع التطبيق على تأمينات الحياة و إعادة التأمين ،الدار الجامعية للنشر ،الإسكندرية 2003 ص07

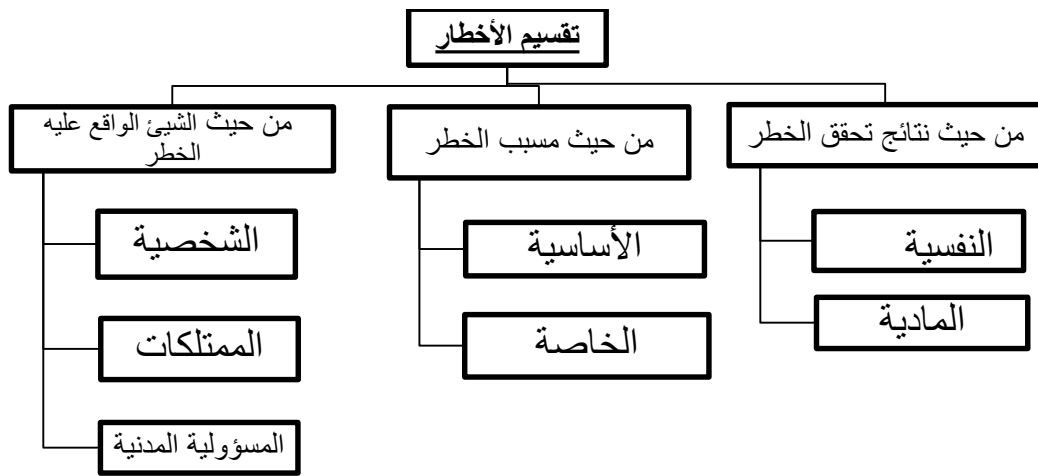
⁴ مختار محمود الهانسي، "مقدمة في مبادئ التأمين"، الدار الجامعية ، بيروت، 1993 ، صفحة 14.

المطلب الثاني: أنواع الخطر و معايير تصنيفه

إن الأخطار متعددة و مختلفة و كثيرة طالما أن الخسارة هي احتمالية و متوقعة و لهذا يصعب وضع تقسيمات عامة لها من وجهات نظر معينة، باعتبار الخطر مفهوماً واسع النطاق و هذا نظراً لاتساع أنواعه و المعايير الداخلة في تصنيفه.

✓ **أولاً: أنواع الخطر** يمكن تقسيم الخطر من وجهة نظر نتائج تحققه ومن وجهة نظر مسببات وقوعه و كذا من جهة نظر الشيء الذي يقع عليه أثر تحقق الخطر¹ ، و يمكن تلخيص أنواع الأخطار في الشكل التالي:

الشكل (1-2)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معطيات سابقة

1- تقسيم الأخطار من حيث نتائج تحقق الخطر:

حيث يشمل تحديد النتائج و الآثار المترتبة عن تحقق الخطر، و تشمل الخسارة المحققة أخطار نفسية، و أخطار مادية.

✓ **الأخطار النفسية:** و هي التي لا يؤدي وقوعها إلى إحداث خسارة مادية مباشرة في الممتلكات أو الأصول الرأسمالية للشخص إلا أنها تحدث أضراراً نفسية سيئة على الشخص محتمل الخطر.

✓ **الأخطار المادية:** فهي الأخطار التي ينتج عن تحققها خسائر مادية تصيب الأشخاص و الممتلكات و هذا بصورة مباشرة كالحرّيق، السرقة، المرض، و الموت و هذا النوع من الأخطار يشمل نوعين هما :

- **أخطار المضاربة:** تنشأ بفعل الإنسان ولأجله، حيث يستغل فرصة تغير الأسعار لتحقيق أرباحا .
- **الأخطار البحتة:** الخطر البحت لا يمكن أن ينتظر من ورائه إلا الخسائر: حريق، سرقة، حادث¹ .

¹ C.Marmuse et X.Montaigne, "Management Du Risque", Vuibert, Paris, 1989, PP45-56

2 -تقسيم الأخطار من حيث مسبب الخطر:

✓ **الأخطار العامة (الأساسية):** و تشمل الأخطار التي لا دخل للشخص في وقوعها و عدم إمكانية التنبؤ بحدوثها، مثل الكوارث الطبيعية كالزلازل و الفيضانات..الخ

✓ **الأخطار الخاصة:** تختلف عن السابقة في كون أن المتسبب فيها هو الفرد بحيث تصيب الفرد في ذاته أو ممتلكاته و عليه بإمكان شركات التأمين التعويض كون الخسارة المحققة محدودة.

3-تقسيم الأخطار من حيث الشيء الواقع عليه الخطر:

يقصد به الشيء المصاب بأضرار من جراء وقوع الخطر وهذا الضرر يصيب الفرد في نفسه أو ممتلكاته و يمكن تقسيمه إلى² :

✓ **الأخطار الشخصية:** تشمل كل الأخطار التي يكون المتضرر من وقوعها الشخص نفسه و هذا بصورة مباشرة سواء في حياته أو في صحته و تشمل أخطار الوفاة، المرض، و الشيخوخة³.

✓ **أخطارا لممتلكات:** و يقتصر هذا النوع من الأخطار على الأخطار التي تصيب الشخص و تسبب له خسارة في ممتلكاته سواء كانت منقولة أو ثابتة.

✓ **أخطار المسؤولية المدنية من قبل الغير:**و تشمل الأخطار الناتجة عن وقوع أخطاء من شخص ما و ينتج من جرائها حدوث خسائر مادية لأشخاص آخرين، و عليه فالشخص ملزم بالتعويض عن هذه الخسائر ،فمثلا :شخص يمتلك سيارة و عند قيادته لها أصاب أحد المارة و عليه فإنه مسؤولا بالتعويض.

ثانيا: معايير تصنيف الخطر

يمكن تصنيفها كما يلي :

- الأخطار القابلة للتأمين و الأخطار غير القابلة للتأمين.
- الأخطار الثابتة و الأخطار المتغيرة.
- الأخطار المتجانسة و الأخطار غير المتجانسة.
- الأخطار المعينة و الأخطار المتفرقة.

¹ -د.مداني بن بلغيث ،جامعة ورقلة- عبد الله الابراهيمى،جامعة الاغواط، تسيير الخطر في المؤسسة -تحدي جديد -، ص 80.

² بديدة علاييني و عدنان ضناوي -التأمين من الخطر ،دراسة مقارنة ،دار المعارف العمومية ،طرابلس، 1992 ص 15.

³ - د.عبد احمد أبو بكر،د.وليد إسماعيل السيفو ،إدارة الخطر والتأمين ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الأردن عمان 2009ص43.

✓ الصنف الأول: الأخطار القابلة للتأمين و الأخطار غير القابلة للتأمين

بمقتضى أحكام القانون المدني و كذلك بموجب أحكام قانون التأمين، فنصت في هذا السياق المادة 621 من القانون المدني بأن: "تكون محل التأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة للشخص من عدم تحقق الخطر" 1، و تؤكد المادة 29 من قانون التأمين على أنه "لا يمكن لكل شخص له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في حفظ مال أو في عدم وقوع خطر أن يؤمنه".

إلا أنه هناك مخاطرة غير قابلة للتأمين سواء بحكم درجة حساسة ضررها أو التكلفة بها من جهات أخرى غير شركات التأمين أو أن يكون محل هذه المخاطرة غير مشروع و من أمثلة ذلك مخاطر الحروب بمختلف أشكالها سواء كانت دولية أو داخلية و كذلك عدم قابلية التأمين لبعض المخاطر التي اتخذت بفعل الطبيعة، و توجد كذلك مخاطر غير قابلة للتأمين لمخالفتها للنظام العام، و من هنا يمكن ذكر كل من الأخطار القابلة للتأمين والأخطار غير القابلة كما يلي:

الجدول (1-2)

الأخطار غير القابلة للتأمين	
مخاطر السوق	- تغيرات الأسعار الفصلية - المنافسة في السوق بين الشركات - عدم قبول المستهلك للسلعة
مخاطر سياسية	- الحروب والثورات - الضرائب غير المقبولة - القيود على حرية التجارة - القيود على تبادل العملة
مخاطر الإنتاج	- التشغيل غير الاقتصادي للآلات - ارتفاع و انخفاض أسعار المواد الخام - الإضرابات و ارتفاع معدل الغياب
مخاطر شخصية	- البطالة، الجهل، الفقر، تراجع الوضع الصحي

المصدر: من إعداد الطالبتين

1 أحكام القانون التأمين، المادة 621 من القانون المدني.

الأخطار القابلة للتأمين : هي كل الأخطار التي تتضمن الشروط السابقة ويقسمها دافيد ريتشمان وآخرون في كتاب الإدارة المعاصرة ¹:

- مخاطر الممتلكات المباشرة أو غير المباشرة.
- مخاطر الأشخاص الناتجة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة.
- المسؤولية المدنية تجاه الغير (الخسائر الناتجة عن استخدام السيارات والممارسات المهنية)
- مخاطر الحريق مخاطر الإجرام والسطو و السرقة والشيكات الباطلة.
- مخاطر سوء انتمان الموظفين.

الصنف الثاني: الأخطار الثابتة و الأخطار المتغيرة إن المخاطر في درجة واحدة من حيث احتمال وقوعها فقد تكون درجة احتمال وقوعها ثابتة و قد تكون احتمالات الوقوع متغيرة ،فتكون ثابتة إذا بقيت ظروف تحققها ثابتة لمدة معينة من الزمن و هذه المدة قد تتحدد حسب طبيعة العقد بسنة أو بخمسة سنوات أو أكثر ،و قد تكون مؤقتة فتتغير من حيث درجة تحقق هذه المخاطر من وقت لآخر ،فمثلا: الحريق تتضاعف نسبة احتمال وقوعه في الصيف ،و يكون الخطر متغيرا عندما تختلف فرصة وقوعه من فترة لأخرى سواء بالزيادة أو بالنقصان ،ففي تأمين الوفاة تتزايد درجة احتمال وقوع الخطر كلما مر الزمن و تقدم المؤمن له في العمر أما التأمين في حالة الحياة فتكون درجة احتمال وقوع الخطر مضاعفة ،كلما مر الزمن و قربت المدة المتفق.

الصنف الثالث: الأخطار المتجانسة و الأخطار غير المتجانسة إن الأخطار المتجانسة هي تلك التي تتشابه من حيث طبيعتها و مدتها فمن حيث الطبيعة يتطلب الأمر في كثير من عمليات التأمين الجمع بين أنواع مختلفة من المخاطر و ينبغي أن تكون هذه المخاطرة متجانسة كمخاطر الحريق و السرقة و مخاطر حوادث المرور و المخاطر الناجمة عن المسؤولية المدنية .

الصنف الرابع: الأخطار المعينة و الأخطار غير المعينة الخطر المعين هو ذلك الذي يقع الاحتمال فيه على محل معين وقت ابرم العقد ،كالتأمين على حياة شخص معين أو التأمين على محل تجاري من الحريق فهنا محل التأمين معين ،أما الخطر غير المعين فينصب الاحتمال فيه على محل غير معين وقت التعاقد و يتعلق الأمر في هذه الحالة بأن يكون قابل للتعيين وقت وقوع الخطر ،و تتجلى هذه الصورة في التأمين على المسؤولية المدنية و في حوادث السيارات حيث أن المحل لم يكن محدد أو معين

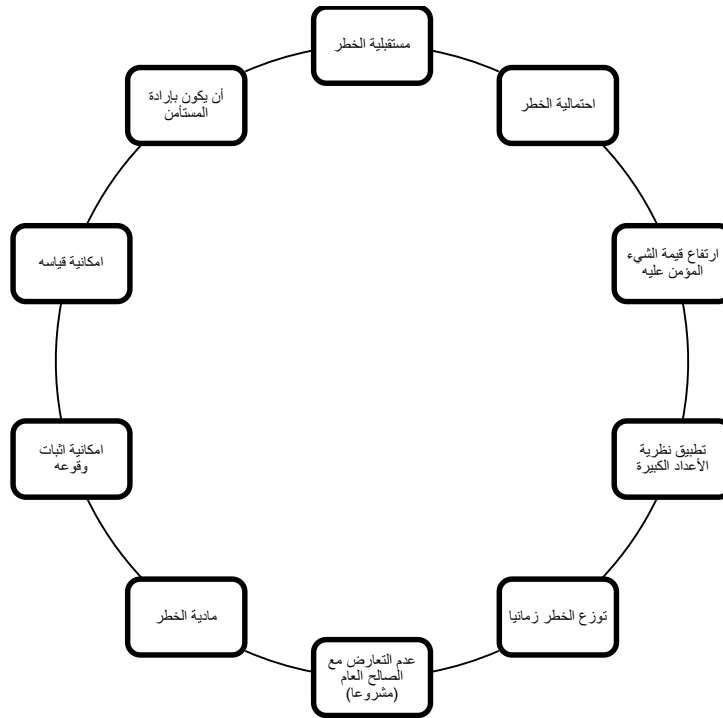
¹ دافيد ريتشمان ،" الإدارة المعاصرة" ، دار المعارف العمومية ،طرابلس، 1999 ص 17.

وقت إبرام العقد و إنما يكون معينا عند وقوع الحادث و يتمثل المحل (محل الخطر) سواء في الغير (الضحية) أو السائق أو الراكب على متن السيارة أو أشخاص على متن سيارة أخرى يقع معها التصادم.

المطلب الثالث: الشروط الواجب توافرها في الخطر ليكون قابلاً للتأمين

إن تعرضنا للأخطار مستمر طالما أن حياتنا العملية مرتبطة بعدة متغيرات ذات الطابع المتقلب من حين لآخر و بات من الصعب التحكم فيها أو التنبؤ باتجاهاتها لذلك كان حتماً على الإنسان أن يسعى بقدر ما أوتي من إمكانيات للتعامل مع الخطر على أسس تأمينية سليمة يجب أن يتوفر هذا الخطر على شروط معينة .

يمكن توضيح الشروط الواجب توافرها في الخطر ليكون قابلاً للتأمين في الشكل (2-2):



حتى يمكن التعامل مع الخطر على أسس تأمينية سليمة يجب أن يتوفر هذا الخطر على شروط معينة و تشمل على الشروط التالية:

✓ أن يكون الخطر محتمل الحدوث: و يقصد بهذا أن لا يكون الخطر مؤكد الحدوث فإن المؤمن حتماً سيرفض ذلك لأن الخسارة التي سيتحملها تكون مؤكدة الدفع و لا يجب أن يكون مستحيل الحدوث لأنه لو تم ذلك يستحمل المؤمن له قسط دون أن يتمتع بأي تغطية تأمينية و هذا أمر غير منطقي ، و عليه لابد ان يكون محتمل الوقوع أي انه يقع بين التأكد التام و الاستحالة .

✓ أن يكون تحقق الخطر أمرا مستقبليا: إن عقد التأمين في الواقع لا ينصب إلا على خطر مستقبلي الحدوث بحيث لا يكون وقت تحقق الخطر معروفا و لا يكون قد وقع وقت إبرام العقد أو قبل إبرامه. حيث نصت المادة 43 من قانون التأمين على انه : "إذا تلف الشيء المؤمن عليه أو أصبح غير معرض للأخطار عند اكتتاب العقد بعد هذا الاكتتاب عديم الأثر و يجب إعادة الأقساط المدفوعة للمؤمن له حسن النية و يحتفظ المؤمن بالأقساط المدفوعة في حالة سوء نية المؤمن له".

✓ ألا يقع الخطر بإرادة المستأمن: حيث بمقتضى هذا الشرط لا يجب أن يكون تحقق الخطر المؤمن منه ناتج عن عمل إرادي بحت من جانب المؤمن له أو المستفيد من التأمين أي حتى يكون الخطر قابلا للتأمين يجب أن يكون وقوع الخطر هو حادث عرضي و لا صلة لإرادة المؤمن له أو المستفيد من التأمين أي أن التأمين لا يغطي الخسارة المتعمد في إلحاقها ،و هذا ما يهدف الحصول على تعويض أكبر من قيمة الخسارة التي لحقت به.

✓ إمكانية قياس الخطر: أي أن يكون هذا الخطر قابلا للقياس الكمي و هذا القياس يكمن في إمكانية قياس احتمال تحقق الخطر مسبقا ، حيث هناك أخطار يمكن في إمكانية قياس احتمال وقوعها و تحقيقها حسابيا بطريقة دقيقة ،و هناك أخطار يتم حساب احتمال تحقيقها بطريقة تقريبية حيث يتطلب لذلك توافر بيانات إحصائية دقيقة عن فترة طويلة نسبيا عن حالات تحقق الخطر موضوع القياس¹.

✓ أن يكون محل الخطر مشروعا: كي يكون الخطر قابل للتأمين يجب أن يكون مشروعا بمعنى أن لا يكون مخالفا لنظام العام و القوانين، فمثلا لا يجوز أن ينصب التأمين على مخاطر يكون موضوعها التهريب أو الاتجار بالمخدرات و السلع ،و عليه يجب أن يكون الشيء موضوع التأمين مشروعا و غير مخالفا للقانون حتى يتم التأمين عليه من أي خطر.

✓ إمكانية تطبيق نظرية الأعداد الكبيرة: مهما توفرت الإحصاءات الدقيقة عن خطر معين ومهما تمكنت شركات التأمين من احتساب احتمال وقوعه فإن المطلوب أن يكون عدد المؤمن لهم على خطر معين كبيرا لأن نظرية الاحتمالات لا تكون صحيحة إلا بالنسبة للأعداد الكبيرة.

✓ إمكانية إثبات وقوع الخطر:

- لا يمكن قيام التأمين على خطر إذا كان من الصعب أو المتعذر إثبات وقوع هذا الخطر وتحديد حجم الخسائر الناتجة عن تحققه.

- لا يمكن التأمين ضد خطر احتراق النقود في المنزل فالكمية غير معروفة وكذلك طبيعة النقود غير معروف.

¹ بن عمروش فائزة ،واقع تسويق الخدمات في شركات التأمين ،دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد الفلاحي CNMA مذكرة ماجستير ،علوم تجارية فرع الإدارة التسويقية جامعة بومرداس - 2008 ص 40.

إذا قبلت شركة التأمين بمثل هذه التأمينات بشروط خاصة فعليها إثبات وقوع الخطر وتحديد الخسائر المادية المحققة وإلا ستكون مضطرة لدفع كامل مبلغ التعويض المطالبة به من قبل المؤمن له نتيجة تحقيق الخطر.

✓ **مادية الخطر:** لا بد أن تكون الخسارة الناتجة عن وقوع الخطر مادية لكي تستطيع شركات التأمين قياس الخسارة الناتجة لأنه في الحالة المعاكسة عندما تكون الخسائر معنوية سيتعذر عليها ذلك فلا يمكن قياس الخسارة الناتجة عن تحقق خطر له قيمة عاطفية مثال ذلك: لا يمكن قياس الانعكاسات النفسية الناتجة عن وفاة أحد الأقارب.

المبحث الثاني: تقييم مخاطر التأمين

تعتبر خدمة التأمين خدمة آجلة لا يمكن معرفة التكلفة لها إلا في نهاية مدة عقد التأمين ،لذلك فإننا عند تسعير خدمة التأمين نحاول الوصول إلى تكلفة متوقعة ونعتمد في تقدير التكلفة المتوقعة على الخبرات في الماضي بشرط أن تكون هذه الخبرة كافية بقدر يسمح بتطبيق قانون الأعداد الكبيرة حيث نتناول في هذا المبحث تقييم مخاطر التأمين وتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب كما يلي: كيفية إدارة الخطر ،تحديد قسط التأمين ،تخصيص المؤنات.

المطلب الأول: كيفية ادارة الخطر

تقوم إدارة المخاطر بمواجهتها من خلال التعرف على مصدر الخطر ثم تقدير حجم الخسارة المحتملة في حال وقوع الخطر و من ثم اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة هذا الخطر و ذلك في ضوء كلفة تلك الوسيلة لذلك تكمن إدارة تلك المخاطر من خلال الخطوات التالية¹.

✓ **تحديد الهدف:** يجب أن يكون الهدف الأساسي لإدارة الخطر هو حماية كفاءة أنشطة المنشأة للتأكد من عدم وجود أخطار صافية أو خسائر متوقعة تعيق من تحقيق أهداف المنشأة هذا الهدف يتضمن أمرين هما: تجنب الخسائر الضخمة التي يمكن أن تعيق المنشأة من أداء أنشطتها المختلفة أو ينتج عنها إفلاس و حماية العاملين بالمنشأة من أخطار الأشخاص مثل الوفاة أو الإصابة أو المرض.

✓ **تحديد أو اكتشاف الخطر:** ويتم ذلك من خلال وجود إدارة داخل المشروع "إدارة الخطر والتأمين" وهذه الإدارة تدرس أوجه النشاط المختلفة بالمشروع من إنتاج وتخزين وشراء وبيع واختيار العاملين وذلك بهدف اكتشاف الأخطار التي يتعرض لها المشروع ،ولتسهيل عملية اكتشاف الخطر بالمشروع تقوم إدارة الخطر والتأمين بإعداد دليل للخطر يتضمن توضيح الأخطار حسب نوعيتها وبيانات تفصيلية

¹ د. عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية 21 أكتوبر، 2009 ، ص 4 - والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف ، 20

أخرى عن مسببات الخطر والعوامل المساعدة للخطر ومن خلال هذا الدليل تختار الإدارة ما يتناسب مع حالتها¹.

✓ **تقييم الخطر :** على إدارة الخطر والتأمين تقييم هذه الأخطار التي تم اكتشافها وتحديدتها ،ويقصد بتقييم الخطر قياس احتمال وقوع خسارة معينة ،والخسارة المادية المحتملة ويتطلب هذا التقييم إعطاء أولويات للأخطار ذات الأثر الجسيم حيث يتم تبويب الأخطار في مجموعات مثل أخطار جسيمة ،أخطار متوسطة ،أخطار قليلة أو مجموعات خطر مهمة جدا ،خطر مهم ،خطر غير مهم.

✓ **تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر (اتخاذ القرار):**بعد تحديد الأخطار وقياسها تأتي مرحلة اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة كل خطر على حدة، وهناك مدخلان أساسيان للتعامل مع الأخطار التي تواجه الفرد أو المؤسسة هما:مدخل التحكم في الخطر "الوقاية والمنع"و مدخل تحويل الخطر،فمدخل التحكم في الخطر يركز على تدنية الخسائر المتوقعة من وقوع الخطر،بينما مدخل تحويل الخطر فيركز على ترتيب رأس المال اللازم لمواجهة الخسائر الناشئة عن تحقق الأخطار.

✓ **تنفيذ القرار:**فمثلا إذا كان القرار هو تحويل الخطر إلى جهة أخرى هي شركة التأمين فلا بد لنا من اختيار المؤمن المناسب والتفاوض معه ثم التعاقد على التأمين ولو كان القرار يقتضي اختيار أسلوب منع الخسارة فلا بد من تصميم برنامج معين لمنع وقوع الخسارة إذا ما كان القرار التأمين الذاتي فعلى المشروع أن يقوم بإنشاء إدارة أو صندوق خاص لهذا الخطر.

✓ **التقييم والمراجعة :**إن عملية التقييم والمراجعة ضرورية كون إدارة الخطر والتأمين لا تعمل في بيئة ساكنة وذلك كون الأخطار تتبدل وتتغير وتختفي بعض الأخطار وتنشأ أخطار أخرى،كما أن عملية التقييم والمراجعة ضرورية لاكتشاف الأخطاء قبل أن تصبح هذه الأخطاء مكلفة .

المطلب الثاني : تحديد قسط التأمين

يتم حساب كل من قسط التأمين الصافي وقسط التأمين التجاري فالأول يركز على أساس الخبرة الماضية للأخطار المختلفة من حيث عدد الحالات المحققة فيها الخسائر والمقدار المادي لكل خسارة ،أما القسط الثاني يركز على القسط الأول مع زيادة المصروفات الإدارية والعمومية و كما نقوم أيضا بعرض مختلف الشروط الواجبة في قسط التأمين .

أولا:القسط الصافي هو ذلك القسط الذي يكفي لتغطية الخسائر الفعلية في حال حدوثها،وعند احتساب القسط الصافي نفترض مبدأ تعادل التزامات المؤمن لهم مع التزامات المؤمن أي أن :

¹ Hamilton, C.R., " New trends in Risk Management " ,Information Systems Security, 1998, Vol. 7, No.1,P70-78

التزامات المؤمن = التزامات المؤمن له أي الأقساط الصافية المحصلة = التعويضات المدفوعة، و بالتالي فإن القيمة الحالية للأقساط الصافية المحصلة = القيمة الحالية للتعويضات المدفوعة أي:

القسط الصافي = معدل حدوث الخطر * مبلغ التأمين * القيمة الحالية لدينار واحد عند سعر فائدة معين.

ثانيا : القسط التجاري وهو القسط الذي يقوم المؤمن له بدفعه للمؤمن وهو أكبر من القسط الصافي أي القسط التجاري = القسط الصافي + الإضافات أما الإضافات فهي: المصروفات الإدارية والعمومية، هامش ربح للمؤمن ، و كذلك احتياطي لمواجهة التقلبات العكسية التي تنشأ بسبب زيادة الخسائر.

الشروط الواجب توافرها في قسط التأمين:

1- أن يكون هذا القسط والمستوفى من المؤمن له كافيا لتغطية الالتزامات والمصاريف التالية:

مواجهة التزامات المؤمن في تعويض الخسائر التي تنجم عن تحقق الخطر المؤمن ضده" والقسط الصافي يغطي ذلك"، تغطية المصروفات الإدارية المتنوعة التي يتكبدها المؤمن من جراء قيامه بأعمال التأمين، تحقيق هامش الربح.

2- أن يكون قسط التأمين المستوفى عادلا ومتناسقا: بمعنى أن يتناسب قسط التأمين مع طبيعة ودرجة الخطر المؤمن ضده ،فمثلا لو تساوى مبلغ التأمين لمصنع مواد كيماوية ومصنع آخر لتصنيع البلاط فلا يجب أن يتساوى قسط التأمين المستوفى من كل من المصنعين لأن الخطر هنا غير متكافئ .

3 - أن يكون قسط التأمين منافسا : عند وصول المؤمن إلى قيمة القسط التجاري الواجب استيفاؤه من المؤمن له عن خطر معين يبقى أمامه أن يكون هذا القسط منافسا ،وعليه في النهاية أن يقدم خدمة التأمين بسعر منافس ،لذلك نجد شركات التأمين تسعى لتنظيم أمور السوق من خلال اتفاقيات للحد من سيطرة عنصر المنافسة عن طريق توحيد الأسعار أو تحديد الحد الأدنى لأسعار بعض الأخطار .

4 -التوقع الرياضي : نستخدمه في حساب قسط التأمين على الحياة حيث أن المبلغ الذي يدفع عند تحقق الخطر يكون محددا مسبقا، فالتأمين على الحياة يتم استقاء الأقساط "الاشتراكات" من جمهور المؤمن لهم لتكوين الصندوق اللازم لمواجهة الالتزامات ، وتقوم فكرة التوقع الرياضي على أخذ عائد الاستثمار في الحساب عند احتساب قسط التأمين وعدم إهماله .

المطلب الثالث : تقدير المخاطر

اقترح الباحث (آلان فيليمير ALAIN VILLEMEUR) عدة طرق عملية لتقدير المخاطر و التي تستعمل حالياً في التحكم في المخاطر الصناعية فهي لا تركز على التجربة المكتسبة فقط ،بل تدارك الأخطار الصناعية بالاعتماد على التوقع بحدوثها وتقديرها، فالخطر يركز على عاملين هما¹ :احتمال الحادث المتوقع حدوثه والخسائر التي تنتج عنه ، حيث يتم تقدير احتمال حادث يحتمل حدوثه في المستقبل في الميدان الصناعي بطريقتين هما:

أ- تحليل تكرار التجربة : وهذا يتطلب إحصاء ودراسة كل الحوادث الطارئة على النظام الصناعي المعني و استخلاص احتمال وقوع هذه الحوادث بطرق إحصائية .

ب- تحليل توقعي للنظام : وهو يهدف إلى تشخيص كل أسباب الحوادث المفصلة التي من خلال الارتباط ندرك فرص الحادث المتوقع ومعرفة احتمالات الحوادث المفصلة باستعمال نظرية الاحتمالات التي تسمح لنا باستخلاص تقدير الحادث المتوقع .

المراحل الأساسية لعملية التقدير التوقعي للنظام :

-التحليل التقني : بعد عملية جمع البيانات المتعلقة بالنظام تأتي عملية التحليل التي يجب أن توضّح بصورة مفصلة للنظام، أي حدوده وأوجهه ثم تشخيص أهم مميزات النظام و أهم وظائفه .

-التحليل الكمي :إنّ الهدف من هذا التحليل هو التشخيص بواسطة طرق القياس (احتمالات، تكرارات).

-التحليل النوعي : يهدف هذا التحليل إلى البحث عن كلّ الأسباب التي أدت إلى الخلل و التي تؤثر على أمن تشغيل النظام .

- التركيب و النتيجة : و تتمثل في الإختلالات التي تعرقل أمن تشغيل النظام و الأخطار التي تصدر من طرف الإنسان .

¹ - هيد الرؤوف عز الدين وآخرون - محاسبة شركات التأمين - مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس قسم العلوم التجارية جامعة المسيلة - دفعة 2003 - ص29/28

المبحث الثالث:محاسبة شركات التأمين

إن نشاط التأمين اليوم يكتسي أهمية بالغة أكثر من أي وقت مضى، وأصبح يمثل أهم الركائز التي يعتمد عليها الاقتصاد في أية دولة، نظرا لمساهمته في تحقيق التنمية وبشكل فعال عن طريق استثمار أموال شركات التأمين، فهي تقوم بتجميع كل هذه المبالغ لدرء المخاطر، مما جعلها تجمع حساباتها و كذا وجود سجلات و استخدام مختلف الأنشطة المتمثلة في التعويضات وكذا عمليات إصدار وثائق التأمين و تبين الدراسات المحاسبية المختلفة أن المحاسبة وليدة ظروف اقتصادية وقانونية واجتماعية، وتطورت مع تطور الحاجة إلى البيانات والمعلومات المحاسبية لخدمة طوائف متعددة سواء داخل المؤسسة أو خارجها، كما تبين كذلك أن المحاسبة ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لخدمة أصحاب المؤسسة، والإدارة بل والمجتمع ككل ، ونظرا لتطور الخدمات التأمينية انعكس أثر النشاط التأميني الذي تقوم به شركات التأمين على الحسابات، التي يتم من خلالها تسجيل وتبويب عملياتها، إلا أن المحاسبة في شركات التأمين تختلف عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى في درجة تأثرها بطبيعة العمليات التأمينية التي تزاولها هذه الشركات، ومدى ارتباطها بالقوانين والأنظمة التي تصدرها الدولة للإشراف والرقابة على قطاع التأمين ، فمن خلال هذا المبحث نتطرق إلى:المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة بالتأمينات، المعالجة المحاسبية لمخاطر التأمين،مدونة حسابات شركات التأمين .

المطلب الأول:المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة بالتأمينات

المعايير المحاسبية الدولية أصبحت ضرورة حتمية بالنسبة لمختلف شركات التأمين حيث يضمن لها أن تتبع معالجات محاسبية مشابهة في كل البلدان ، الأمر الذي يؤدي إلى توحيد التسجيلات والإجراءات المحاسبية، مما يساهم في زيادة درجة الثقة في المعلومات المقدمة لمختلف مستخدميها حتى يضمن لهم مواجهة المخاطر و اتخاذ القرارات ووضع حلول وبدائل تختلف باختلاف طبيعة المخاطر التي يتعرضون لها.

أولاً: مفهوم المعايير المحاسبية: عرفت المعايير المحاسبية على أنها : "نموذج أو نمط للأداء المحاسبي والأحكام الخاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث والظروف التي تؤثر في الوحدة الاقتصادية"¹.

كما عرفت المعايير المحاسبية على أنها : " المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها مع إيصال المعلومات إلى المستفيدين منها"¹ .

¹ الأميرة إبراهيم عثمان، دراسة نظرية تحليلية لفعالية توحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، مجلة الإدارة، الرياض، العدد 1989، 64، ص: 125

وتعد المعايير المحاسبية كما يشير البعض بمثابة: "بيانات كتابية يصدرها جهاز أو هيئة تنظيمية محاسبية رسمية كانت أم مهنية تتناول تنظيم الأسلوب المناسب لتحديد وقياس وعرض عنصر محدد من عناصر القوائم المالية للوحدة الاقتصادية وذلك لأغراض تحديد نتائج الأعمال وبيان المركز المالي لتلك الوحدة بدرجة مناسبة من الدقة والموضوعية"².

ثانياً: المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة بالتأمينات:

الجدول رقم (2-2): معايير IAS /IFRS التي تتأثر بها شركات التأمين:

IAS1	عرض القوائم المالية
IAS19	محاسبة (أو الاعتراف) منافع المستخدمين
IAS32	عرض الأدوات المالية
IAS39	الاعتراف وقياس الأدوات المالية
IFRS4	عقود التأمينات
IFRS7	المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية الواجب توريدها

المصدر: نبيل بوفليح، سحنون بونعجة، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية الواقع العملي و آفاق التطوير، مداخلته بعنوان "محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية"، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف 3- 4 ديسمبر 2012، ص 12.

المعيار IFRS4: يعد الأهم من خلال إجراءات تحديث المعايير المحاسبية المتعلقة بقطاع التأمينات، حيث أن مشروع المعيار جاء متفاعل مع كافة معايير IFRS الخاصة بقطاع التأمين و الخدمات المالية.

هناك بعض المعايير التي تؤثر على الشركات بنفس الطريقة، و هو الحال بالنسبة إلى المعيار IAS1 "عرض القوائم المالية" الذي أوجد قاعدة فيما يخص عرض و تمثيل القوائم المالية حتى يمكن للكيان المقارنة بينها مع الفترات السابقة و كذا القوائم المالية المصدرة من الكيانات الأخرى في نفس القطاع. أما المعيار IAS19 متعلق بمنافع المستخدمين، فمثلا المؤسسات العامة في قطاع التأمين كما هو

¹ أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة – منظور التوافق الدولي-، الدار الجامعية، مصر، 2005 ، ص: 366

²توفيق محمد شريف، رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية - منهج تنظيمي للسياسة المحاسبية على المستوى الكلي-، مجلة الإدارة العامة، الرياض، 2002 ، ص18

الشأن بالنسبة للمؤسسات العامة في القطاعات الأخرى تكون ملزمة بتقييم التزامات التقاعد تجاه مستخدميها و يجب عليها ما ورد في المعيار IAS1¹.

و فيما يخص المعايير IAS32، IAS39، IFRS، كما هو الشأن بالنسبة إلى كل المؤسسات التي تستثمر و تعود إلى عمليات التحويل أو تستخدم الأدوات المالية بصورة واضحة، فإن شركات التأمين تكون خاضعة لتغيير شامل فيما يخص طرق الاعتراف و القياس هذه الأدوات المالية .

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS4: إن المعيار IFRS4 له نصوص عامة تتعلق بالإفصاح و اتساق السياسات المحاسبية، بحكم عدم وجود فواصل دقيقة لحدود المعيار عن المعايير المحاسبية الدولية الأخرى، و كذلك يعتبر المعيار IFRS4 أول دليل يصدر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية حول المحاسبة عن عقود التأمين لكن ليس الأخير، حيث تم إصدار المعيار IFRS4 عندما رأى أن هناك حاجة مستعجلة لإفصاح متقدم عن عقود التأمين، و حصول تطورات متواضعة في ممارسات الاعتراف و القياس.

المطلب الثاني: مدونة حسابات شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي :

مؤسسات التأمين وإعادة التأمين مجبرة على احترام قائمة الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي إلا أنه يجوز لها إضافة حسابات فرعية حسب نشاطها مع إحترام الحسابات الرئيسية الموجودة في المدونة الخاصة بشركات التأمين.

- عرض مختصر للحسابات المميزة 2:

* **المجموعة الأولى:** حسابات رؤوس الأموال و تضم الحسابات التالية:

الحسابات (10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18) و هي نفسها في المخطط المحاسبي العام .

¹ نبيل بوفليح، سحنون بونعجة، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية الواقع العملي و آفاق التطوير، مداخلة بعنوان "محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-3- 4 ديسمبر 2012، ص 12.

² ministère des finances, C N C, Avis n°89 portant plan et règles de fonctionnement de comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et /ou de réassurances ,Alger 2011 p3 .

- الحساب 14 مؤونات تقنية، و يتفرع إلى :

حساب 140 مؤونات الضمان (لتكوين مؤونات لمواجهة النقص عند عمليات التأمين وإعادة التأمين).

حساب 141 مؤونات مكملة إجبارية للديون التقنية (يستعمل للتعويض عن نقص في الديون التقنية)

حساب 142 مؤونات الأخطار و الكوارث (تسجل هذه المؤونات لتساهم في التضامن الوطني لمواجهة الأخطار).

- الحساب 19 ديون على الأموال أو القيم المستلمة عن عمليات إعادة التأمين والتي تمثل التزامات تقنية، ويتفرع إلى:

ح/ 190 كيانات ذات صلة

ح/ 191 كيانات مساهمة

ح/ 192 كيانات أخرى

* المجموعة الثانية: حساب الأصول الثابتة وهي نفسها في مخطط الحسابات العام.

* المجموعة الثالثة: حسابات المؤونات و الديون التقنية للتأمين.

ح 30 / مؤونات فنية لعمليات مباشرة " التأمين على الأضرار".

ح 31 / مؤونات فنية على العمليات المقبولة " التأمين على الأضرار".

ح 32 / مؤونات فنية على العمليات المباشرة " التأمين على الأشخاص".

ح 33 / مؤونات فنية على العمليات المقبولة " التأمين على الأشخاص".

ح 38 / حصة التأمين الاقتراني المسندة.

ح 39 / حصة إعادة التأمين المسندة.

* المجموعة الرابعة: حسابات الغير.

ح/ 40 الديون الناشئة عن إعادة التأمين والتأمين المشترك.

ح/ 41 المؤمنون، وسطاء التأمين و الحسابات الملحقه.

الحسابات (42،43،44،45،46،47،48،49) نفس الحسابات في المخطط المحاسبي العام.

* **المجموعة الخامسة:** الحسابات المالية وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام.

* **المجموعة السادسة:** حسابات الأعباء.

ح/ 60 فوائد (مطالبات) على الكوارث و النكبات

الحسابات (61،62،63،64،65،66،67،68،69) نفس الحسابات الموجودة في المخطط المحاسبي العام.

* **المجموعة السابعة:** حسابات المنتوجات.

ح/ 70 الاشتراكات (أقساط الاشتراكات)

ح/ 71 اشتراكات مؤجلة

ح/ 72 عمولات إعادة التأمين

الحسابات (73،74،75،76،77،78) نفس الحسابات في المخطط المحاسبي العام.

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لمخاطر التأمينات

تأكيدا للدور الهام الذي تؤديه المحاسبة في المجتمع من خلال ما تقدمه من معلومات محاسبية ضرورية في العديد من المجالات و لاسيما المجالات الاستثمارية ، فقد سعت الكثير من دول العالم إلى تنظيم السياسة المحاسبية الخاصة بها لكي تحكم العمل المحاسبي وتكون بمثابة إرشادات مفيدة في التطبيق العملي، ويتم بموجبها إعداد التقارير المالية التي يعتمد عليها حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة في الوحدات الاقتصادية في اتخاذ القرارات الصائبة، ولاسيما القرارات الاستثمارية و يمكن اعتبار المحاسبة المالية علم اجتماعي متطور يواكب التغيرات التي تطرأ على المجتمع لأن المعلومات المحاسبية هي أساس اتخاذ القرارات، وهي تؤدي دور فعال حيث تعمل على حصر العمليات المالية التي تقوم بها الشركات إضافة إلى معالجة هذه البيانات الأساسية وتحويلها إلى معلومات تقوم المحاسبة بإيصالها إلى مستخدميها من خلال التقارير المالية.

أولاً :المعالجة المحاسبية للإنتاج والقبض: عندما يرغب شخص ما بأن يؤمن ضد خطر معين يتوجه إلى وكالة التأمين أين يستقبل في مصلحة الإنتاج من طرف المحرر المنتج المكلف بالتأمين ،إن المبلغ المترتب على المؤمن له اتجاه المؤمن في مقابل تكلفة الخطر المؤمن ضده، هو إيراد يسجل محاسبيا

في(ح/ 700) ويحدد القسط بشكل عام عن طريق الاتفاق وهو يشمل على جزئين:

الجزء الأول: ويدعى القسط الصافي وهو نسبة معينة ومحددة في الجدول تقتطع هذه النسبة من قيمة الشيء المؤمن عليه (النسب المحددة قانونا)، فمثلا في السيارات تحدد النسبة على حسب (الطاقة، نوعيتها، المدة) وهي كل الضمانات الممنوحة إجباريا والغير إجبارية بدون رسوم .

الجزء الثاني يدعى بالقسط الإجمالي أو الخام وهي المصاريف والأعباء العامة التي تتحملها الوكالة والتي يتم تحصيلها من كل قسط.

القسط الخام :القسط الصافي + مصاريف مباشرة وغير مباشرة

القسط الإجمالي = القسط الصافي + TVA 17%+ TGRAD+TD+FGA+ (40. 00 دج)

أولاً:تقوم شركات التأمين بتسجيل أقسط التأمين على ثلاث مراحل كالتالي 1

1- مرحلة إثبات عملية التأمين: تتم بإمضاء العقد وينتج عنها حق للمؤسسة على المؤمن له

****	من ح/ أقساط صادرة للتحصيل	411
*****	إلى ح/ القسط التجاري (الصافي)	7000
*****	ح/ القسط التجاري (الإضافي)	7003
*****	ح/ الرسم على القيمة المضافة	4451
*****	ح/ صندوق الكوارث الطبيعية	4671
*****	ح/ طابع الحجم	4427
	إثبات عملية التأمين	

2- مرحلة التسديد: يقوم المؤمن له بتسديد القسط حسب مبلغ العقد

***	***	من ح/ البنك	512
	***	أو ح/ الصندوق	513
	411	إلى ح/ أقساط صادرة للتحصيل تسديد القسط	

3- تحويل الحقوق لمستحقيها: في هذه المرحلة تقوم المؤسسة بتحويل الحقوق لمستحقيها

*****	*****	من ح/ الرسم على القيمة المضافة	4451
	*****	ح/ صندوق الكوارث الطبيعية	4671
	*****	ح/ طابع الحجم	4427
	512	إلى ح/ البنك	

ثانيا: تسجيل التعويضات

عند وقوع أي حادث يجب على المؤمن له تقديم تصريح بالحادث في اجل (48 ساعة من وقوع الحادث)، حيث يقوم الخبير بتقييم الأضرار وتحديد مبلغ التعويض بمحضر معاينة ، ويتم التسجيل كما يلي:

1- عملية إثبات الأضرار والمصاريف على العمليات المباشرة المتعلقة بالدورة:

****	****	من ح/ اضرار على العمليات المباشرة	6000
	***	ح/ مصاريف ملحقة مع الأضرار	6003
	3060	إلى ح/ أضرار و مصاريف للدفع على العمليات المباشرة إثبات الأضرار و المصاريف (حقوق الغير)	

2- عملية التسوية (تسديد التعويضات) :

- المرحلة الأولى: مبلغ التقييم = مبلغ التسوية الواجب دفعه

3060	من ح/ أضرار و مصاريف للدفع على العمليات المباشرة	*****	*****
53	إلى ح/ النقديت		
	تسديد الأضرار و المصاريف على العمليات المباشرة		

- المرحلة الثانية: مبلغ التقييم < مبلغ التسوية (نعكس قيد الإثبات بقيمة الفرق بين مبلغ التقييم ومبلغ التسوية)

3060	من ح/ أضرار و مصاريف للدفع على العمليات المباشرة	***	***
6000	إلى ح/ أضرار على العمليات المباشرة		***
6003	ح/ مصاريف ملحقه مع الأضرار		***
	تخفيض مبلغ الأضرار و المصاريف للدفع		

- عملية التسديد:

3060	من ح/ أضرار و مصاريف للدفع على العمليات المباشرة	****	***
53	إلى ح/ النقديت		
	تسديد مبلغ الأضرار و المصاريف الملحقه		

المرحلة الثالثة: مبلغ التقييم > مبلغ التسوية

إثبات الزيادة في مبلغ الأضرار و المصاريف الملحقه :

6000	من ح/ أضرار و مصاريف للدفع على العمليات المباشرة	****	****
6003	إلى ح/ أضرار على العمليات المباشرة	****	
3060	ح/ مصاريف ملحقه مع الأضرار		****
	تخفيض مبلغ الأضرار و المصاريف للدفع		

-عملية التسديد بمبلغ التسوية :

3060	من ح/أضرار و مصاريف للدفع على العمليات المباشرة	*****
53	إلى ح/ النقديت	*****
	تسديد مبلغ الأضرار والمصاريف الملحق	

المبحث الرابع: تحليل مخرجات المعالجة المحاسبية

نتناول في هذا المبحث مختلف القوائم المالية من الميزانية المحاسبية ،جدول حسابات النتائج و أخيرا جدول تدفقات الخزينة فهي تعتبر صورة صادقة وفعالة بمدى إظهارها للتفاصيل الكافية التي تساعد المستخدمين على فهم حقيقة وواقع المشروع وتمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة وبما أن شركات التأمين تقوم بعمليات يومية متعددة ،وجب تنظيم هاته العمليات في وثائق إثبات للعودة إليها وقت الحاجة ،وكان لزاما على مصلحة المحاسبة إعداد حسابات ختامية كجدول حسابات النتائج وجدول الميزانية وإعداد باقي الجداول الملحق وذلك بعد انتهاء الدورة المحاسبية لها ومن خلال هذا نعرض نماذج عامة لأهم القوائم المالية في شركات التأمين والتي نص عليها النظام المحاسبي المالي .

المطلب الأول : الميزانية

نتناول في هذا المطلب الميزانية المحاسبية من خلال ذكر مضمونها (العرض و الإفصاح) ،و شكل الميزانية باعتبارها وثيقة شاملة لمختلف أصول و خصوم المؤسسة .

أولا : مضمون الميزانية: وتتضمن الميزانية العمومية لشركات التأمين شأنها في ذلك شأن جميع المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية وأيضا المؤسسات المالية ،الأصول التي تمثل استخدامات الأموال في شركات التأمين والخصوم التي تمثل مصادر الأموال لهذه الشركة .¹

ويتم تبويب عناصر وبنود الميزانية وفقا لترتيب ورودها في الميزانية كما أوصت المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين.²

¹ محمود محمود السجاعي , المحاسبة في شركات التأمين ضوء المعايير المحاسبية الدولية لشركات التأمين ،جامعة المنصورة، 2006 ،ص207 .

² ثناء محمد طعمية ،:محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملي، إيتراك للطباعة و النشر والتوزيع

1- العرض والإفصاح في الميزانية :1

يجب عدم إجراء المقاصة بين بنود الأصول والالتزامات بالميزانية إلا إذا كان هناك حق أو مبرر قانوني يسمح بإجراء تلك المقاصة .

يجب مراعاة أن النموذج المعروض يمثل الحد الأدنى من المعلومات التي تعين الإفصاح عنها بالميزانية.

بالنسبة للشركات التي تجمع بين نشاط تأمينات الأشخاص ونشاط تأمينات الممتلكات والمسؤوليات يتعين عليها أن تقدم بالإضافة إلى الميزانية المجمعة للشركة ميزانيتين مستقلتين إحداها لتأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال والأخرى لتأمينات الممتلكات والمسؤوليات. ويتعين أن تتضمن كل ميزانية منها كافة الأرصدة التي تخصها وبالنسبة لحقوق المساهمين تدرج ضمن الميزانية المجمعة للشركة.

2 - شكل الميزانية (قائمة المركز المالي): أنظر الملحق رقم : (1)

المطلب الثاني : حسابات النتائج 2

1- مفهوم حسابات النتائج: وهو جدول يتضمن أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة بعد مقابلة

الإيرادات والمكاسب والمصاريف والخسائر عن فترة معينة و يتعين عدم إجراء المقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات بجدول حساب النتيجة فيما عدا الإيرادات والمصروفات المتعلقة بأصول والتزامات تم إجراء المقاصة بينما بموجب قانوني. وفي هذا الشأن يمكن إجراء المقاصة بين عناصر محددة بجدول حساب النتيجة, وذلك على النحو التالي : الأرباح والخسائر الناتجة عن البيع أو التصرف في الاستثمارات ، الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم حركة و أرصدة العملات الأجنبية وتعد جميع عناصر الدخل و الإيرادات والمصروفات على أساس قاعدة الاستحقاق ، كما يجب الشركة التي شأنها حساب إيرادات ومصروفات سنوات سابقة ناتجة عن خطأ لا جوهري معالجة ذلك بتأثير رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة بقيمة الخطأ الجوهري أخذ بعين الاعتبار التسوية الضريبة اللازمة , على أن يتم الإفصاح عن ذلك بصورة مستقلة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية.³

- شكل جدول حسابات النتائج: أنظر الملحق رقم (2)

1 محمود محود السجاعي, مرجع سبق ذكره. 2006, ص 219.

2 أو سرير منور, مجبر محمد, أثر تطبيق ن.م.م الجديد على عرض القوائم المالية "حالة جدول النتائج", الملتقى الدولي الأول حول "

3 النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية , المركز الجامعي بالوادي. 17-18 جانفي 2010 ص 4.

المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة

من خلال هذا المطلب يمكننا تبيان أساس إعداد جدول تدفقات الخزينة و ذكر أهميته بالنسبة للمستخدمين في تقييم درجة السيولة والمرونة المالية وقدرة الشركة على التكيف مع الأزمات ، كما تناولنا أيضا جدول تغيير الأموال الخاصة وقمنا بعرض مختلف عناصرها .

أساس إعداد جدول تدفقات الخزينة: يتم إعداد جدول تدفقات الخزينة على الأساس النقدي واستخدام الطريقة المباشرة، وعلى ذلك يتم تسوية أرباح (خسائر) العام قبل خصم الضرائب بالمبالغ غير النقدية مثل المخصصات والاهتلاك والاستهلاك.¹

أهمية جدول تدفقات الخزينة: يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات إضافية تفيد في تقييم الأداء: كما تفيد مستخدميها في صنع القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة وتقييمها وتساعد أيضا المعلومات المتوفرة من جدول تدفقات الخزينة في تقرير قدرة الشركة على:²

- ولید تدفقات نقدية موجبة في المستقبل
- مقابلة الالتزامات المالية الممثلة في سداد الالتزامات ودفع التوزيعات.
- معرفة التغيرات النقدية في الأموال والمتعلقة بأنشطة الشركة.
- الحصول على التمويل الخارجي عندما يكون ضروريا.

هذا الجدول يساعد المستخدمين على تقييم درجة السيولة واليسر والمرونة المالية وتشير السيولة إلى مدى اقتراب الأصول والالتزامات من النقدية، واليسر يعني قدرة الشركة على الاستجابة والتكيف مع الأزمات المالية والاحتياجات والفرص غير المتوقعة، ويركز المحللون الماليون حاليا على توجيه اهتمام المستثمرين إلى تحليل تدفقات الخزينة عند اتخاذهم لقرارات الاستثمار في الأسهم، وبالرغم من أنهم ينظرون إلى تدفقات الخزينة على أنها أداة هامة مكملة وتفيد في تجنب الاستدلالات الخاطئة بسبب سوء فهم الأرباح المحاسبية التي تم إعدادها على أساس الاستحقاق المحاسبي.

¹ محمود محمود السجاعي , مرجع سبق ذكره , 2007 ص 188.

² ثناء محمد طعيمة, مرجع سبق ذكره , ص 255-256

جدول تغيير الأموال الخاصة

يشترط المعيار (1) أن تقدم المؤسسة في جدول تغيير الأموال الخاصة مايلي :بالنسبة لكل مكون لحقوق الملكية , آثار التطبيق ذو الأثر الرجعي أو إعادة بيان أثر رجعي بموجب المعيار المحاسبي الدولي (IAS8) : السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء ، تسوية بين المبالغ المسجلة في بداية و نهاية الفترة, مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغيرات الناتجة من الربح أو الخسارة, وكل بند من الدخل الشامل الآخر.

كما يضيف المعيار بأن يتم عرض إما في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الملاحظات, مبالغ الحصص المعترف بها كتوزيعات إلى الملاك خلال الفترة ومبلغ كل سهم ذو علاقة ويمكن عرض أهم العناصر المكونة لجدول تغيير الأموال الخاصة في الملحق رقم: (04)¹

¹ قوادي محمد, قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية, مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة سعد دحلب البليدة , جويلية 2010 ,ص 78.

خاتمة الفصل الثاني

من خلال دراستنا لهذا الفصل تمكنا من إبراز المفاهيم الأساسية للخطر و هذا من خلال ذكر مفهوم الخطر و أهم ما يرتبط به بالتركيز على الأنواع المختلفة له و أهم معايير تصنيفه و هذا التحديد الواضح للأخطار، سيساعد كل من شركات التأمين والأشخاص الراغبين في الحصول على هذه الخدمة.

ثم توجهنا إلى كيفية إدارة الخطر من خلال تقديره و تحديد قسط التأمين باعتباره الملجأ الوحيد لمواجهة الخطر حيث توصلنا إلى أنه يمكن إدارة الخطر من خلال الخطوات التالية:

تحديد الهدف، تحديد الخطر "اكتشافه"، تقييم الخطر، تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر، تنفيذ القرار، التقييم والمراجعة.

ثم قمنا بعرض أهم المعايير المحاسبية الدولية التي أصبحت ضرورة حتمية بالنسبة لمختلف شركات التأمين حيث يضمن لها أن تتبع معالجات محاسبية مشابهة في كل البلدان ، الأمر الذي يؤدي إلى توحيد التسجيلات والإجراءات المحاسبية، مما يساهم في زيادة درجة الثقة في المعلومات المقدمة لمختلف مستخدميها حتى يضمن لهم مواجهة المخاطر ووضع حلولاً وبدائل تختلف باختلاف طبيعة المخاطر التي يتعرضون لها.

و أخيراً قمنا بعرض مختلف مخرجات المعالجة المحاسبية (الميزانية ،جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة).

فتكون هذه النقاط المطروحة كدستور يهتدي به كل من الفرد و شركات التأمين فيوضح للفرد الأخطار التي بإمكانه أن يحمل أعباء وقوعها على شركة التأمين والأخطار التي يتوجب عليه الاحتياط لها بنفسه أو تحمل نتائجها ،كما يساعد شركات التأمين بحمايتها من سوء نية المستفيدين الذين يسعون إلى تحقيق أرباح غير مشروعة من خلال افتعال الخطر عمداً،و بالتالي هنالك مجموعة من الشروط الواجبة التحقق في هذا الخطر لكي تقبل شركات التأمين بتعويض أضراره.

الفصل الثالث

تمهيد الفصل :

بعد تطرقنا في الفصل النظري الى مخاطر التأمين ومعالجتها محاسبيا سنحاول من خلال هذا الفصل اسقاط الدراسة النظرية على الواقع الميداني لذلك قمنا بدراسة ميدانية لعينة من شركات التأمين بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT لقياس مدى تطابق و جهة نظرنا مع مجتمع الدراسة و كذا للتعرف على مدى التزام هذه الشركات بكيفية تقييم المخاطر وتسجيلها محاسبيا، ولقد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى أربع مباحث الأول تناولنا فيه تقديم عام للشركة من خلال نشأتها ومهامها وأهدافها أما المبحث الثاني فقد تطرقنا الى تقييم المخاطر على الشركة وفيما يتعلق بالمبحث الثالث سنعرض المعالجة المحاسبية لمخاطر التأمين ومخرجات المعالجة المحاسبية التي تتمثل في الميزانية ،جدول حسابات النتائج وفي الأخير سنقوم بتحليل القوائم المالية وخاصة فيما يتعلق بجانب المؤونات .

المبحث الأول: تقديم الشركة محلّ الدّراسة CAAT:

نتناول في هذا المبحث تعريف و نشأة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT أما في المطلب الثاني نعرض الهيكل التنظيمي للشركة و المجال الذي تنشط فيه و أخيرا مهامها ،أهدافها ووظائفها.

المطلب الأول: تعريف الشركة و نشأتها

في إطار إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT أنشأت هذه الشركة في 30 أفريل 1985، و التي من إختصاصها كل أنواع التأمين الخاص بحوادث النقل البري، الجوي و البحري فهي إذن مؤسسة عمومية ذات أسهم أنشئت سنة 1985 وفق المرسوم 85/82، و مع دخولها في إستقلالية المؤسسات الإصلاحية الاقتصادية، أصبحت تمارس كل أنواع التأمين على غرار كل المؤسسات الأخرى.

إن الشبكة الوطنية لشركة التأمين CAAT و في إطار التطور المستمر، قد بذلت مجهودات خاصة و أظهرت إستعدادات محددة في برنامج عملها و هذا منذ نشأتها، و الآن شركة التأمين CAAT تحتوي على 7 وحدات متواجدة عبر القطر الوطني على النحو التالي:

3 وحدات في الجزائر العاصمة (الجزائر العاصمة، حيدرة ، الحراش).
وحدة في عنابة.

وحدة في قسنطينة.

وحدة في وهران.

وحدة في غرداية.

بحيث كل وحدة من هذه الوحدات، تراقب و تتحكم في عدة وكالات، التي أنشئت لمواجهة الطلب المتزايد و منافسة الشركات الأخرى التي لعل شبكة كبيرة مثل شركة CAAR و SAA.
كما أن شركة CAAT تساهم في رأس مال عدة شركات إقتصادية نذكر منها:¹

الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX.

شركة إعادة التأمين AFRIC.RE.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لشركة CAAT و مجال نشاطها:

يتم عرض في هذا المطلب الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للشركة.

أولا : مجال الشركة

مجال الشركة CAAT يتحدد في عدة نشاطات منها :

- المصانع الخاصة المتعلقة بالمنتجات الصناعية.
- الميناءات و المطارات.
- النقل و التفرغ.
- العبور و التخزين.
- البنوك و الفندق.
- كل أنواع التجارة¹.

ثانيا : الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

يتكون الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT من الرئيس المدير العام

PDG الذي يقوم بتسييرها ويساعده في ذلك كل من :

- ❖ نائب المدير العام المكلف بالجانب التقني ،نائب المدير العام المكلف بالجانب التطويري ،المدير العام المكلف بالجانب الإداري والمالي يقومون بإدارة مجموعة من المديريات المركزية بتفويض من سلطة الرئيس المدير العام؛

❖ المفتش العام ويمثل المفتشيات الجهوية التابعة له؛

❖ مجموعة من المساعدين ؛

❖ الأمين العام وهو تحت سلطة الرئيس المدير العام.

أولا : المديرية العامة للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

تتشكل المديرية العامة لـ CAAT من المديريات المركزية التالية² :

1- مديرية تابعة مباشرة للرئيس المدير العام :

❖ مديرية المراجعة.

2- مديريات تابعة لنائب المدير العام المكلف بالأعمال التقنية :

❖ مديرية الأخطار الصناعية ؛

❖ مديرية الهندسة والإنتمان؛

❖ مديرية تأمين السيارات؛

¹موقع الأنترنت WWW.CAAT.DZ

² وثائق الشركة ،مديرية التخطيط والتنظيم ومراقبة التسيير.

❖ مديرية تأمين النقل؛

❖ مديرية إعادة التأمين.

3-مديريات تابعة لنائب المدير العام المكلف بأعمال التطوير :

❖ مديرية التسويق والاتصال ؛

❖ مديرية التخطيط والتنظيم ومراقبة التسيير؛

❖ مديرية الشبكة التجارية ؛

❖ مديرية الإعلام الآلي.

4-مديريات تابعة لنائب المدير العام المكلف بالجانب الإداري والمالي :

❖ مديرية الموارد البشرية؛

❖ مديرية التكوين؛

❖ مديرية المحاسبة والمالية؛

❖ مديرية الوسائل والممتلكات؛

❖ مديرية الاستثمار والمشاركة.

ثانيا : الفروع

الفرع هو الكيان الذي يمثل المؤسسة في منطقة أو إقليم جغرافي محدد ،يديره مدير الفرع ويكون متصلا بالمديرية العامة وتحت سلطتها. حيث يمثل المؤسسة في قطاع النشاطات المسؤول عليها ،وينفذ برامج العمل الخاصة بالمؤسسة.

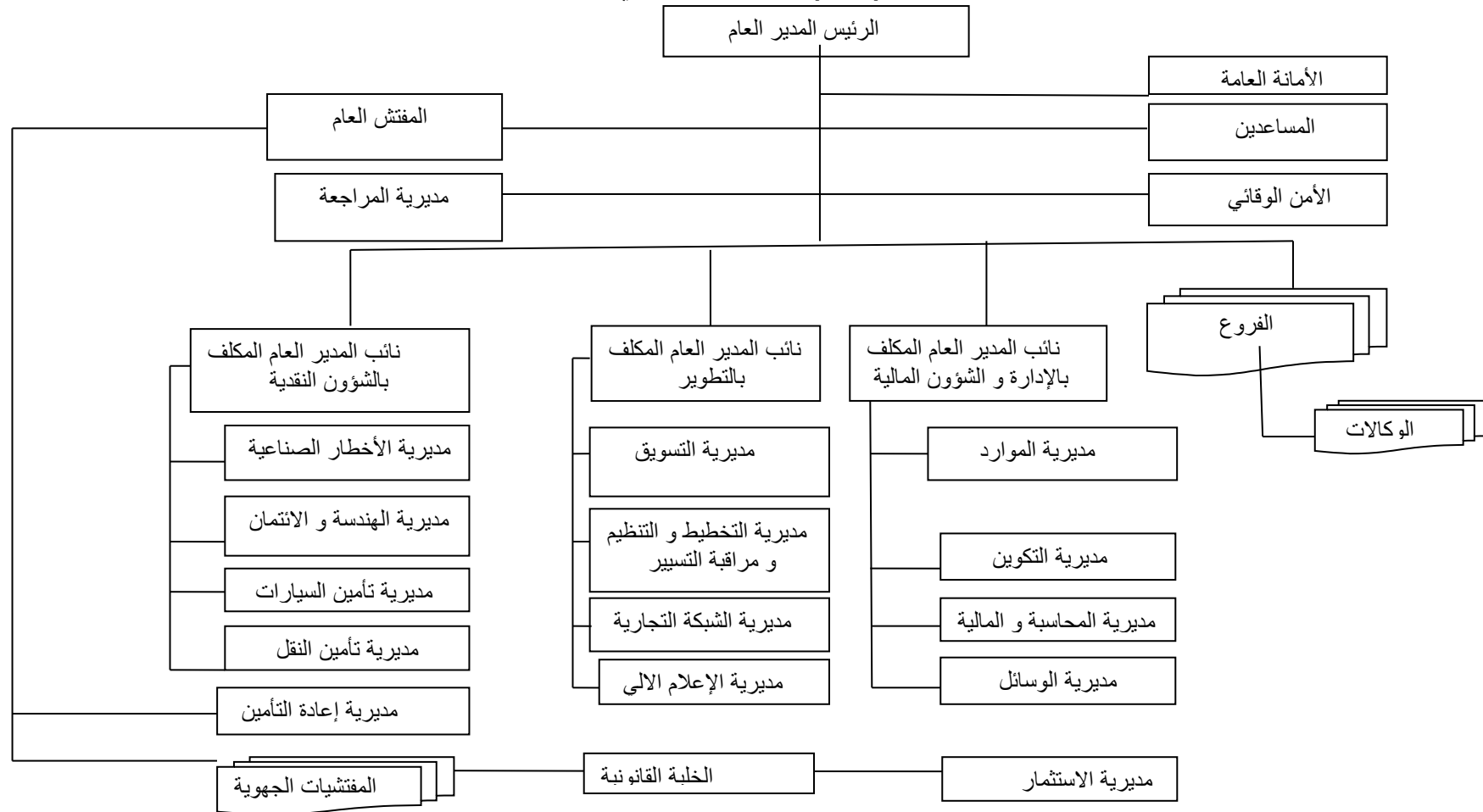
يقوم بتسيير الفرع كل من مدير الفرع المساعد ويتبعه مساعد التسيير،كما أن الفرع يضم مجموعة من الدوائر والمصالح .

ثالثا : المفتشيات الجهوية

كل مفتشية جهوية مسيرة من طرف مفتش جهوي تابع للمفتش العام وهي مقسمة في مناطق محددة ولها مهمة تفتيشية.

رابعا : الوكالات

تكون كل وكالة تحت سلطة مدير الفرع ويسيرها مدير الوكالة بمساعدة نائب المدير من خلال تنظيم، إدارة وتنمية عمل الوكالة ،وتتكون كل وكالة من 4 مصالح :مصلحة المحاسبة والمالية؛مصلحة النقل؛مصلحة الأخطار الصناعية والهندسة ، مصلحة السيارات والمخاطر البسيطة.

الشكل (3-1) الهيكل التنظيمي للشركة¹¹المصدر :وثائق الشركة لسنة 2013

المطلب الثالث: مهام و أهداف ووظائف الشركة

أولا :مهام و دور الشركة :

من بين مهام الشركة CAAT ، عرض ضمانات للزبون على الأخطار الممكن أن تلحق به في حياته الاجتماعية و المهنية، إذ تقوم بتنظيم نشاط التأمين بدلالة الحاجات و الرغبات المحتملة للزبائن، هذا بالإضافة إلى أن شركة CAAT مرتبطة بالتطور للبلاد، وترتكز على إستراتيجية توسيع القاعدة الصناعية، و مهامها على هذا المستوى تتمثل في :¹

- ممارسة كل عمليات التأمين.
- تمويل المشاريع الإنمائية.
- العمل على دراسة سوق التأمينات و اقتراح مقاييس فعالة لموازرة الاقتصاد في إطار سياسة البلاد.
- القيام باستثمارات سياسية و اقتصادية.
- تستعمل سياسة الادخار و تساهم و تشارك كمستثمر تأسيسي.
- حماية ممتلكات المواطن.

ثانيا :أهداف الشركة :

- تنويع محفظة الشركة و توسيع نشاطها، ذلك بتغطية الأخطار الصناعية البسيطة على الأشخاص و غيرهم.
- تطوير شبكة التوزيع الوطنية، بإنشاء وحدات و وكالات جديدة لمواجهة الطلب المتزايد و منافسة الشركات الأخرى مثل: CAAR, SAA ...الخ.
- تشجيع الادخار في المدى الطويل، و المساهمة في الاقتصاد الوطني و توظيف رؤوس الأموال على شكل ودائع لدى البنوك.

¹ المرجع السابق

ثالثا : وظائف الشركة

يمكن تحديد الوظائف التي تقوم بها الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT فيما يلي :

أولا : وظيفة الإنتاج إن عقود التأمين التي تبرمها الشركة الجزائرية للتأمين مع زبائنهم وكالات التأمين التابعة لها ووكلائها العاملين تتضمن في حد ذاتها عملية الإنتاج ،بينما تتولى المديرية المركزية للإنتاج على مستوى المديرية العامة القيام بالمهام التي سيلبي ذكرها :تسيير عقود التأمين الهامة ،تصميم الوثائق التقنية،المشاركة في اعداد و متابعة الخطط قصيرة ،متوسطة و طويلة المدى ،مراقبة عمليات الإنتاج بالفروع و الوكالات ،ممارسة عمليات إعادة التأمين و تحديد الأشغال و توزيعها على العمال .

ثانيا : وظيفة التعويض يعد تعويض الأضرار التي يتعرض لها الزبائن ،من المهام و الالتزامات الرئيسية للشركة الجزائرية للتأمينات ،تقوم بهذه الوظيفة عادة الوكالات إلا أن مديرية تعويضات النقل و المديريات الفرعية لتعويض الأضرار الصناعية و البسيطة تتدخل عادة في عدة نواحي منها:دراسة ملفات التسديد التي تتجاوز صلاحية الفروع ،تسديد الأضرار التي تتعلق بعقود التأمين الهامة ،مراقبة تسديد الأضرار التي تقوم بها الفروع و الوكالات ومراقبة و متابعة العلاقات مع المتعاملين و الخبراء .

ثالثا :وظيفة المحاسبة و المالية تتولى وكالات التأمين عن طريق مصلحة المحاسبة و المالية ،تسجيل مختلف العمليات المحاسبية و المالية،حيث تتمثل مهمتها في تسيير الموارد المالية للمؤسسة و محاسبة تكاليفها كما تقوم أيضا ب : تسجيل مختلف الفواتير في إطار قانوني ،التسويات الجبائية بمختلف أنواعها ،بينما دائرة المحاسبة و المالية على مستوى المديرية العامة فتقوم ب: مراقبة العمليات المالية و المحاسبية للشركة ،التنظيم و التنسيق لكل عمليات المحاسبة و المالية للشركة وإعداد ميزانية المحاسبة و التكاليف حسب المنتج.

رابعا: وظيفة المراقبة و المراجعة تتولى القيام بهذه الوظيفة مديرية المراجعة و المراقبة،و التي ترتبط مباشرة بالمديرية العامة و هذا ما يكسبها استقلاليته.تعمل هذه المديرية على ضمان نشاط عادي و قانوني ،لكل المصالح المركزية و الفرعية بالشركة ، حيث نستطيع تلخيص مهامها في النقاط التالية:اختيار سلامة التنظيم داخل المصالح و طرق التسيير المعتمدة،و اقتراح التعديلات والتحقق من قانونية مختلف العمليات المنجزة (التقنية ،التجارية ،الإدارية ،المالية و المحاسبية)،التحقق من تطبيق اجراءات التسيير كاملة ،و اقتراح التحسينات اللازمة ،القيام بعمليات التدخل و التفتيش المفاجئة ،و هذا بالموافقة من الادارة العامة للتأكد من سلامة العمليات،اتخاذ القرارات التصحيحية في الحالات الاستعجالية و الطارئة ،بهدف إعادة النظام إلى الحالة العادية ،و التسيير القانوني و حماية مصالح الشركة وإعداد برنامج سداسي كل ستة أشهر للمراجعة.

خامسا :الوظيفة الإدارية

و هي الجهاز المركزي للمؤسسة فهي التي تتكفل بجميع المعلومات الهامة التي تخص المؤسسة ،و تقوم بتوفير جميع الوسائل الضرورية لإنجاحها ،و ذلك راجع للدور الفعال الذي تلعبه لأداء خدمات سريعة و فعالة ،يتطلب هيكلية إدارية مكيفة مع تقنيات التسيير الحديثة ،و هذه الوظيفة في الشركة تعتمد على:تسيير ممتلكات المؤسسة و الموارد البشرية ،وضع تسيير الوسائل الضرورية لنشاط التأمين في تصرف العاملين بالمؤسسة،تسيير المهام الإدارية و الأمن و صيانة ممتلكات المؤسسة،اقتراح السياسات المستقبلية التي من شأنها أن ترفع الإمكانيات و نحقق الأهداف،اعتماد الاجتماعات التنسيقية و هذه الأخيرة تهدف إلى إلغاء الضوء على حالة المؤسسة.

سادسا:وظيفة الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية موردا هاما بالنسبة للمؤسسة ،و لتشغيلها تحتاج المؤسسة لإطارات و عمال مؤهلين في شتى التخصصات ،و من بين مهامها:تحديد المهام و المسؤوليات لتقييم مجهودات و أنشطة العمال،توفير كل المستلزمات لحماية العمال و أملاك المؤسسة،تنظيم و توجيه و ربط و مراقبة نشاطات المصالح التابعة لها،المشاركة في النشاطات الخارجية المرتبطة بالموارد البشرية و متابعة العلاقات مع المتعاملين و الخبراء.

سابعا:وظيفة التسويق إن من مهام هذه الوظيفة على مستوى الشركة الجزائرية للتأمينات :تطوير اكتتاب الصفقات و العقود،دراسة التسويق،تقديم و تطوير منتجات جديدة تتلاءم و رغبات الزبائن،إعداد استراتيجية توسعية ،دراسة السوق و الشركات المنافسة في المجال والعمل على رفع الحصة السوقية و جلب أكبر قدر ممكن من الزبائن.

إن وظيفة التسويق في شركة CAAT لم تأخذ مكانتها كمديرية ضمن مديريات CAAT إلا في السنوات الأخيرة ،حيث كانت إلى غاية سنة 1996 وظيفة ثانوية تقوم بها المديرية التجارية و للإشارة هنا فإنه مع دخول سوق التأمين الجزائري مرحلة المنافسة ،بعد رفع مبدأ التخصص المفروض على شركات التأمين في نهاية سنة 1989 قامت شركة CAAT في إطار الاستعداد لهذه المرحلة الجديدة ،بإجراء تربصات لفائدة إطاراتها لتلقينهم مختلف التقنيات التسويقية ،و شعورا بأهمية هذا النشاط ،قام مسؤولو الشركة الجزائرية للتأمينات مؤخرا بإجراء تعديلات مهمة على هيكل التنظيم لشركتهم ،والتي كان من بينها تحويل المديرية التجارية إلى مديرية التسويق.

المبحث الثاني: تقييم المخاطر في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

نتناول في هذا المبحث أنواع المخاطر في شركة CAAT و نقوم بعرض كيفية تقييم بعض المخاطر و كذلك تخصيص المؤنات في الشركة .

المطلب الأول:أنواع المخاطر في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

أن أنواع منتوجات التأمين المسوقة من طرف الشركة الجزائرية للتأمين الشامل ، في تحسن مستمر وقد أدخلت منتوجات تأمين جديدة موجهة إلى سوق ذات مردودية عالية ، وعلى هذا الإطار تقسم منتوجاتها إلى صنفين أساسيين هما :

1- منتوجات تأمين الحياة والأفراد :

ان الشركة الجزائرية للتأمين الشامل تقدم منتوجات متنوعة لتأمين الأفراد ، حيث تم طرح العديد من المنتوجات الجديدة في السوق في السنوات الأخيرة ويتعلق الأمر بالمنتجات التالية:

1-1 : التقاعد المستقبلي : ويسمح هذا النوع من التأمين بتكوين رأسمال يدفع في كل مرة ، وفي المستقبل في حالة الوفاة يصبح الرأسمال المجمع إرادات زمنية .

1-2: أمن إضافي : ويتم هذا بدفع رأسمال ذا قيمة مختارة من طرف المؤمن ، بهدف حماية أقربائه من الحوادث المؤلمة والمفاجئة مثل الوفاة أو العجز قبل انتهاء اجل العقد .

1-3: تأمين الأفراد في حالة الوفاة: ويتم فيه تعويض الشركاء في حالة الوفاة حتى تحافظ الشركة على بقائها.

1-4: تأمين سداد القرض الفردي: ويتعلق بضمان الحفاظ على الثروة أو الممتلكات للورشة في حالة وفاة المالك.

1-5: تأمين سداد القرض الجماعي : ويقوم هذا النوع من التأمين بتغطية ما تركه المالك في حالة وفاته حتى لا تضيق التركة .

1-6: تأمين متعدد الأخطار للسكن : وفيه تأمين الخسائر المتعلقة بالسكن والأثاث نتيجة حريق ، أم حادث طارئ، أم فيضانات أو انهيار الثلوج.

7-1: تأمين السفر الفردي : وهو عقد ضد الحوادث الجسدية أو الجسمانية للشخص اثناء السفر، أو المساعدة في الخارج بالشراكة مع شركاء أجنب .

8-1: تأمين التعويضات اليومية : وهذا في حالة إجراء الشخص أو المؤمن لعملية جراحية مثلا على سبيل المثال .

9-1: تأمين الجماعات : ويهم هذا التأمين مجموعة عمال المؤسسات العامة ، وهذا التأمين يكون في فائدة العمال ، وذلك من اجل حمايتهم من الإصابات الجسدية ومنح ضمان أساسي في حالة الوفاة أو العجز.

10-1:تأمين الحوادث الجسمانية : وهو ضمان أي حادث جسماني مفاجئ في خلال الحياة الشخصية والوظيفية ،تأمين التقاعد الإضافي للأفراد ،تأمين التقاعد الإضافي الجماعي.

2- منتوجات التأمين :وتتكون مما يلي

- **تأمين السيارات :** وهذا النوع من التأمين يقدر ب 6% من رقم الأعمال التقديري ، ويعتبر بالنسبة للمؤسسة كمورد للخرينة وهذا ما يفسر الاهتمام الذي توليه الشركة في استغلال هذا الفرع الذي يقدم التعويض عن الخسائر الجسدية أو المادية التي قد يتسبب فيها الغير من خلال الحوادث والتي تكون في السيارات.

- **تأمين الأخطار الصناعية والتجارية :** فمنذ رفع الاحتكار، خصصت الشركة منتوجات تأمين الأخطار الاصطناعية، والتي تحسنت بمرور السنوات ، وهذا النوع من التأمينات موجهة للمؤسسات الصناعية ، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والى المؤسسات التجارية ، والحرفيين وأصحاب الوظائف الحرة وهذا بهدف الحماية من الأخطار التالية :

- الحريق،الإنفجارات ،الأخطار الملحقة والفيضانات.

تأمين الهندسة والبناء : وهو موجه لمسات الأشغال العمومية ، وهو النوع من التأمين الذي يقدم الضمان لمشاريع البناء ،والحماية من الأخطار العشوائية التي يمكن ان تضر بالمعدات الموجودة في العمل أو المشغل وهو يعطي الحماية للمقاولين في حالة :

أخطار التركيب؛هلاك الآلات؛التهئية.

- **تأمين الأخطار البسيطة المدنية والوظيفية :** إن منتوجات تأمين الأضرار والمسؤولية الموجه للأفراد والبيوت والتجار والحرفيين والمهن الحرة التي تقدمها الشركة الجزائرية للتأمين الشامل ، تعتبر

موضوع الاهتمام لتصبح ملائمة ومتطلبات المؤمنين ، توسيع الضمانات ، والتكيف مع التجاوزات ، ورفع مستويات التغطية المسجلة ضمن العمليات التي تريد الشركة الوصول إليها خلال الفترة الأخيرة خاصة بعد إقرار إجبارية التأمين ضد الكوارث الطبيعية .

- **تأمين النقل:** ويشمل هذا التأمين النقل البري ، والنقل البحري ، والجوي ، والنقل عبر السكك الحديدية .

-**تأمين الأخطار الفلاحية:** إن منتوجات تأمين الأخطار الفلاحية ، طرحت مؤخرا فقط ، وهذا بعد طلب من بعض الزبائن ، ولكن الشركة لا تغطي كل الأخطار الفلاحية لكنها تعتزم الرد على متطلبات زبائنها الأوفياء خاصة تغطية الأخطار التقليدية الفلاحية .

-**التأمين ضد الكوارث الطبيعية :** إن تغطية الكوارث الطبيعية كانت محدودة في أخطار المؤسسات ، إلا أنه وبعد الفيضانات والزلازل الحديثة التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة مثل : فيضانات باب الواد ، وزلزال 21 ماي 2003 ، أجبرت السلطات العمومية بإقرار إجبارية تغطية هذه الأخطار ابتداء من سنة 2004.

المطلب الثاني: كيفية تقييم بعض المخاطر في الشركة الجزائرية للتأمينات

CAAT

من خلال ما لاحظناه واستخلصناه من المقابلات التي أجريناها أنه لا يوجد قسم أو مديرية في الشركة وظيفته إدارة المخاطر أي أنه لا وجود لهذه الوظيفة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة ولكن معالجة المخاطر و التحكم فيها موزعة على المديريات ، أي حسب نوع المخاطر التي تواجهها فمثلا المخاطر المالية يتم إدارتها والسيطرة عليها من طرف مديرية المالية والمحاسبة وكذا بالنسبة للمخاطر التجارية وغيرها من المديريات . أي أن كل مديرية مسؤولة عن إدارة المخاطر التي تخصها .

إن إدارة وتسيير الخطر في الشركة لا يقوم على أساس خطة واضحة أو طريقة منظمة و منهجية وفق مراحل متسلسلة معدة مسبقا كما درسناها في الجانب النظري ولكن تتوقف على اجتهادات كل مديرية أو كل قسم داخل الشركة والسبل التي يراها هي الأنجع في مواجهة المخاطر وحسب المعلومات التي استطعنا الحصول عليها استخلصنا إن مراحل إدارة الخطر في الشركة تقتصر على ثلاث مراحل هي:

1- تحديد الخطر: وتعتبر المرحلة الأولى في مواجهة أي خطر و تتمثل هذه المرحلة في جمع مختلف المعطيات والمعلومات فيما يخص التهديدات التي تحيط بالشركة ، حيث يتم على أساسها تحديد نوع وطبيعة الخطر وذلك من خلال إتباع أساليب وطرق بسيطة تتمثل في: يتم تحديد الخطر في الشركة

بناءا على تجارب سابقة تعرضت لها المؤسسة تعرضت فيها لمخاطر مشابهة،و يتم تحديد الخطر بناءا على الاطلاع على مستجدات البيئة التي تعمل فيها الشركة من خلال التعرف الدائم والمستمر فيما يخص المستجدات البيئية ،التي يمكن أن توفر معلومات حول المخاطر التي يمكن أن تهدد المؤسسة .

2-تقييم الخطر :ثاني مرحلة لإدارة الخطر في الشركة تتضمن تقييم الخطر و معرفة درجة تأثيره على سيرورة الأنشطة داخل الشركة ،وكذا دراسته من عدة أوجه لكي تتمكن الشركة من وضع استراتيجيات وأولويات المعالجة والتحكم في مختلف المخاطر ،فإجراء تقييم الخطر فيها يقوم على أساس ثلاثة طرق هي:

الطريقة الأولى:تقييم الخطر على أساس درجة خطورته وذلك من خلال ترتيب المخاطر التي تم تحديد نوعها وطبيعتها من المرحلة الأولى ، وفق ترتيب منظم قائم على أساس درجة الخطورة الناتجة عن كل خطر .

الطريقة الثانية : يتم وفقها تقييم الخطر بناءا على احتمال وقوعه أي ترتيب الأخطار التي تواجه الشركة ترتيبا زمنيا قائم على احتمال الحدوث وهذا ما يسهل على الشركة تحديد أولوياتها في المعالجة.

الطريقة الثالثة:يتم فيها تقييم المخاطر على أساس العوائد والتكاليف التي يمكن أن تتحملها الشركة من خلال تعرضها للمخاطر المختلفة ،حيث يتم تقييم جملة الأخطار بتحديد التكلفة الناتجة عن كل تعرض للخطر.

3- المعالجة:بعد مرحلة تقييم الخطر تأتي مرحلة معالجة الخطر ،هذه المرحلة تتضمن شقين شق علاجي و الآخر وقائي ،حيث يتضمن الأول استعمال الأساليب والإجراءات المختلفة للتدخل والسيطرة على المواطن والمصادر التي تشكل الخطر والقضاء عليها نهائيا ،أما الثاني فيتمثل في تبني أساليب وقائية مانعة لحدوث وتكرار جملة المخاطر المختلفة فمعالجة المخاطر التي ترى الشركة أنها ستتعرض لها تكاد تقتصر على أسلوب التأمين من خلال إبرام عقود للتأمين عليها وهذا بهدف التقليل من حدة تأثيرها إلى أدنى مستوى .

المبحث الثالث :المعالجة المحاسبية لمخاطر التأمين في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

نتناول في هذا المبحث نظام المعلومات في شركة CAAT من خلال ذكر أهم مميزاته ثم نقوم بالمعالجة المحاسبية لبعض مخاطر التأمين في الشركة و أخيرا مخرجات المعالجة لمخاطر التأمين في الشركة .

المطلب الأول :نظام المعلومات في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

ركزت الشركة الجزائرية للتأمينات جهودها على تطوير نظام المعلومات المجمعة على المستوى المركزي من مختلف الفروع و الوكالات و لتسهيل المعاملات بين هذه الفروع و الزبائن لتواكب تطورات سير الشركة.

لقد اتضح مما سبق أن العمليات تتم في تتابع ،ويلاحظ أن في هذا التتابع المحاسبي في العملية يتطلب وقتا كبيرا , هذا بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى الوقوع في الأخطاء في أي مرحلة من هذه المراحل ،حتى يمكن القضاء على هذه العراقيل ، ظهرت الحاجة إلى تسجيل العمليات المحاسبية في جميع السجلات المتعلقة بها دفعة واحدة عن طريق استخدام الآلات في تشغيل البيانات المحاسبية ، وتحدد الآلات التي يمكن استخدامها في تشغيل البيانات المحاسبية من الآلات المحاسبية والكتابة والآلات الجدولة البسيطة إلى الحسابات الإلكترونية ، ومن الوسائل المستحدثة في الوقت الراهن لتخزين البيانات.

البطاقة المثقوبة كما يلي:

-يتم تخزين البيانات المحاسبية عليها من واقع المستندات الأصلية ، وبالتالي تصبح المستندات نمطية.

-يمكن تفريغ المعلومات ، ويمكن قراءة المعلومات المخزنة على البطاقات ، وتشغيلها عن طريق الآلات العديدة بما في ذلك الحسابات الإلكترونية.

ويطلق على النظام المحاسبي الذي يستخدم تلك الآلات بالنظام الآلي، وذلك تمييزا له عن النظام المحاسبي اليدوي، الذي يعتمد أساسا على القوة البشرية في تشغيل البيانات المحاسبية.

ومن مميزات هذا النظام:

- السرعة في تشغيل البيانات بالإضافة إلى تجنب الوقوع في الأخطاء.
- توفير الوقت الملائم واستخدامه في اتخاذ القرارات بواسطة إدارة المشروع.

- التسيير والتنظيم الحسن لعمليات المؤسسة.
- وفي حقيقة الأمر فقد أثر استخدام الحسابات الإلكترونية كثيرا على المحاسبة ، وأصبح من الممكن إنتاج بيانات ليس من المستطاع إنتاجها في حالة التشغيل اليدوي ، وان استخدام لكل الحسابات ليس بديلا عن المحاسب الكفاء الملم بالبادئ والإجراءات والطرق الرئيسية للمحاسبة ، لان برمجة الحاسب الإلكتروني لا تتم إلا عن طريق المحاسب ، وإذ هذا الحاسب مهما بلغ فانه ينفذ تعليمات المحاسب ولا يخرج عن نطاقها.

وفي إطار المخطط الاستراتيجي لشركة (LA CAAT) أصبح من الواجب وجود شبكة لتسهيل عملية التأمين بين كل المؤسسات المنتشرة عبر التراب الوطني ، وتقليص عملية الوساطة ، وتقديم أحسن الخدمات للزبون في ظرف قصير ، وبأكفأ الطرق وأرقاها تحت اسم (ORASS).

سنة 2013 سجلت الشركة عدة تغيرات في نظام المعلومات تمثلت في :

- إدماج نظام معلومات خاص بالمحاسبة والتدقيق .
- استكمال تنمية البرامج الخاصة بإعادة التأمين.
- تكوين معمم لمستعملي هذه البرامج.
- تغيير عدة معدات للإعلام الآلي لبعض الفروع والوكالات.

بتطبيق هذه الأهداف استطاعت الشركة الجزائرية للتأمينات تحقيق تقدم ملحوظ في تجديد نظام المعلومات وذلك وسط محيط منافسة يلزم الشركة بتكريس مجهوداتها في هذا المجال.

ربط شبكة اتصال بين الفروع والوكالات بالمديرية العامة لمعرفة مختلف المعاملات وتقريب المسافات إلى المستوى المركزي .

المطلب الثاني : المعالجة المحاسبية لبعض مخاطر التأمين في الشركة الجزائرية

للتأمينات CAAT

تتعدد المخاطر في الشركة الجزائرية للتأمينات تتمثل في تأمين السيارات ، تأمين الأخطار الصناعية والتجارية ، تأمين الأفراد ، تأمين النقل ، تأمين الهندسة والبناء ، تأمين الأخطار البسيطة المدنية والوظيفية . إن كل هذه المخاطر تحتاج إلى تقييم لإمكانية معالجتها ومن هنا سنعرض بعض المخاطر وكيف يتم تسجيلها محاسبيا .

أولا : تأمين السيارات

عند وقوع حادث فعلى المؤمن له أن يعلم المؤمن خلال سبعة أيام ، بعد ذلك يقوم مسؤول مصلحة الحوادث بسحب وثيقة تأمين من مصلحة الانتاج وعلى المصلحة أن تتحقق من الضمانات المذكورة وتقوم بعملية التقييم الأولي ، بعد ذلك يعين خبير معاينة وإثبات الحالة ويقوم كذلك بعملية التقييم تسمى بالتقييم الحقيقي .

المعالجة المحاسبية لوضعية التأمين:

يتقدم السيد سمير لوكالة التأمين CAAT لتأمين سيارته فيقوم الموظف أولا وقبل كل شيء بتعريف العقد.

الوحدة : المديرية الجهوية بئر مراد رايس رقم: ،الوكالة : حسين داي رقم: ،السنة: 2014 ،

رقم الملف : 1100001918 ،مفعول العقد: 2013/01/29. H 00:00

الإنقضاء : 2014/01/28. H 00:00 ،المدة : عام ،ملحق إضافي : (في حالة تجديد العقد) ،الاسم واللقب : سمير لاجوي. ،المركبة :سيارة

مبلغ المركبة : 530000.00 دج ،رقم رخصة السياقة : 8745216 ،صنف رخصة السياقة : 81/12/06 ،رقم التسجيل : 0245682457 ،الرقم التسلسلي للطراز : 31073852 ،الطراز : 5 VF1LB03C ،الصنف : RENAULT ،السنة الأولى من الاستعمال : 2009 ،عدد الركاب المؤمنين : 2 (الاشخاص المنقولة).

الضمانات الممنوحة وكشف الحساب :

المبلغ الاجمالي : 500.000.00 دج ،المسؤولية المدنية : (ضمان اجباري) بقيمة 1.141.34 دج ،انكسار الزجاج بقيمة 550.00 دج،اضرار التصادم بقيمة 3374.07 دج ،السرقه والحريق بقيمة 2.915.00 دج ،الدفاع والمتابعة بقيمة 120.00 دج.

-الاشخاص المنقولة بقيمة 374.00 دج.

قيم الاضرار تأخذ على اساس نسب من طرف المجلس الوطني للتأمين .

-القسط الاجمالي الصافي بقيمة 8.474.41 دج.

تفصيل القسط :

-القسط الصافي بقيمة 8.474.41 دج،الاضافات بقيمة 50.00 دج،الرسم على القيمة المضافة 1.385.57 دج،صندوق خاص بالتعويضات 35.74 دج،الطابع 638.00 دج.

القسط الاجمالي : 10.583.72 دج.

التسجيل المحاسبي عند تحرير العقد:

	8474.41	من ح/علاوات ممنوحة	4111000
8474.41		الاضافات	7001110
		قيد اثبات القسط الصافي للعقد	

	8474.41	من ح/علاوات ممنوحة	4111000
50.00		الى ح/الاضافات	703001110
1.385.57		ح/TVA	445010000
35.74		ح/صندوق التعويضات	443110000
638.00		ح/طابع التسجيل	44270000
		قيد اثبات الاضافات والرسوم للعقد	

-التسجيل المحاسبي عند القبض التحصيل: هناك عدة احتمالات في تحصيل القسط الإجمالي

لعملية التأمين وكل احتمال له تسجيل خاص.

1- ففي المثال إذا كان التحصيل نقدا : تحمل العملية في كشف أو سجل حسابات الصندوق ويكون التسجيل المحاسبي لها كالآتي:

	10.583.72	من ح/الصندوق	530
10.583.72		ح/علاوات ممنوحة	4111000
		قيد التحصيل نقدا	

2- أما في حالة التحصيل بشيك : تسجل أو تحمل العملية في سجل العمليات البنكية وتكون التعليمات شيكات مقدمة للتحصيل ح/ 581 وهذه الشيكات تقدم في شكل جدول محاسبي في حساب المدخلات الخاص بالوكالة، والتسجيل المحاسبي لهذه العملية يكون كالتالي:

	10.583.72	من ح/تحصيل بشيك	581000
10.583.72		ح/علاوات ممنوحة	4111000
		قيد التحصيل بشيك	
	10.583.72	من ح/البنك BNA	512010
10.583.72		ح/التحصيل بشيك	581000
		قيد التسديد بشيك بنكي	

الإيداع النقدي بالبنك: عندما يقوم أمين الصندوق بإيداع مبلغ السيولة الموجودة في الصندوق بحساب الشركة بالبنك يقوم المحاسب بترصيد ح/ 530 الصندوق وهذا على النحو التالي:

	XXXXXX	ح/البنك	512010
XXXXXXX		ح/الصندوق	530000
		قيد الايداع النقدي للبنك	

2-التعويضات: بعد مرور بمرحلة التصريح بالحادث و كذا مرحلة التأكد من أن الحادث المصرح به يشمل عقد التأمين ،و المرور بمرحلة تقويم الأضرار من طرف الخبير تأتي مرحلة التعويض (التسديد)

المعالجة المحاسبية على أساس الضرر:

بتاريخ 2014/01/05 تم تسجيل حادث خاص بإنكسار زجاج السيارة ، تم فتح الملف على مستوى مصلحة الحوادث ، والقيام بالإجراءات اللازمة.

قيمة الضمان : 10000.00 دج ،مبلغ الاضرار : 6000.00 دج،نوع السيارة : نفعية نسبة التشييت : 06 % ،نسبة القدم : 10%

حساب مبلغ التعويض :

-المبلغ الاجمالي للضرار (تقييم الخبير) 10797.40 دج.

-مبلغ التثبيت = 200.00 دج

10997.40 دج

-مبلغ القدم = 10% من مبلغ الأجهزة (887.74 دج)

10109.66 دج

مبلغ التعويض الصافي : (500.00 دج)

مبلغ التعويض الصافي ب 9609.66 دج

ويتم التسجيل المحاسبي لعملية التعويض كالتالي :

9609.66	من ح/اضرار على العمليات المباشرة	6001110
9609.66	إلى ح/أضرار و نفقات مدفوعة على العمليات المباشرة	3XXXXXX
	قيد اثبات مبلغ التعويض	

وبعدها يقوم المحاسب بالتأكد من وجود رصيد كافي يسمح بتغطية مبلغ التعويض لكي يقوم بتحرير الشيك وتسليمه للمؤمن له ، ويكون التسجيل المحاسبي لهذه العملية كالتالي:

9609.66	من ح/ أضرار و نفقات مدفوعة على	3XXXXXXX
9609.66	العمليات المباشرة إلى ح/البنك	512010
	قيد تسديد التعويض	

المعالجة المحاسبية على أساس المسؤولية :

بتاريخ 2014/4/12 على الساعة 13:45 تعرض المؤمن له لحادث بالطريق الوطني رقم 49

-مبلغ الاضرار (تقييم الخبير) = 25000.00 دج

-مبلغ التثبيت (سيارة نفعية ، 5 ايام) = 500.00 دج

25500.00 دج

-مبلغ القدم (20 % من مبلغ الاجهزة 16000.00 دج) – 3200.00 دج

-مبلغ التعويض يقدر ب 22300.00 دج

في هذا المثال إذا كان المؤمن له غير مسؤول عن الحادث فإن وكالة الخصم المسؤول عن هذا الحادث هي التي تدفع التعويض إلى وكالة هذا الزبون ، عن طريق شيك بإسم هذه الوكالة الأخيرة، حيث تقوم كذلك هذه الوكالة بالفصل بين المبلغ المدفوع مسبقا وتسترده لصالحها والباقي تدفعه المؤمن له.

-مبلغ الطعن 22300.00 دج (التعويض الذي تدفعه الوكالة الضد)

-التسبيق 9700.00 دج(تسترجعه الوكالة لصالحها)

مبلغ الطعن – التسبيق 22300.00 = دج 9700.00 – دج 12600.00 = دج (تدفع المؤمن له)

و يكون التسجيل المحاسبي على النحو التالي :

	22300.00	من ح /البنك	512010
9700.00		ح /مبالغ محتفظ بها لصالح شركة التأمين	4196
12600.00		ح/مبالغ محتفظ بها لصالح المؤمن له	4196
	12600.00	ح /مبالغ محتفظ بها لصالح شركة التأمين	4196
12600.00		ح/البنك	512010
	9700.00	من ح/مبالغ محتفظ بها لصالح شركة التأمين	4196
9700.00		ح/أضرار على العمليات المباشرة	607122
		قيد ترصيد الأضرار على العمليات المباشرة	

ثانيا :تأمين البضائع

تأمين البضائع سجل إرتفاعا في المبيعات قدر ب 16% بسبب إرتفاع رقم أعمالها وهذا بسبب المقبلين على هذا النوع من التأمين لذا سنعرض حالة لطريقة المعالجة المحاسبية لهذا النوع من المخاطر .

المعالجة المحاسبية لحالة تأمين بضاعة :

تقدم السيد محمد إلى شركة CAAT لتأمين بضاعة منقولة من الجزائر إلى تمنراست فقام الموظف أولا بتحرير عقد يتضمن نوع البضاعة ومدة التأمين سنة فسجل ما يلي :

البضاعة: 5 شاحنات إسمنت .

المبلغ: 800000 دج

الضمانات الممنوحة وكشف الحساب:

المبلغ الإجمالي: 800000 دج، السرقة والحريق بقيمة 320000 دج .

قيم الأضرار تأخذ على أساس نسب من طرف المجلس الوطني للتأمين .

-القسط الإجمالي الصافي بقيمة 28000 دج

تفصيل القسط :

-القسط الصافي بقيمة 28000 دج ، الاضافات بقيمة 60 دج ، الرسم على القيمة المضافة 4760 دج ، صندوق خاص بالتعويضات 35، الطوابع 840 دج.

القسط الإجمالي: 33695 دج ، المؤونات : 32000 دج

التسجيل المحاسبي عند تحرير العقد:

	28000	من ح/علاوات ممنوحة	4111000
28000		الاضافات	7001110
		قيد اثبات القسط الصافي للعقد	

	28000	من ح/علاوات ممنوحة	4111000
60.00		الى ح/الاضافات	703001110
4760		TVA/ح	445010000
35		ح/صندوق التعويضات	443110000
840		ح/طوايع التسجيل	44270000
		قيد اثبات الاضافات والرسوم للعقد	

المعالجة المحاسبية لتخصيص المؤونات:

	40000	اشتراقات مؤجلة	7150
40000		مؤونات فنية لعمليات مباشرة	3000
		تكوين مؤونة	

تعرض هذا المؤمن إلى سرقة شاحنتين من البضائع فبعد الإطلاع على محضر الدرك و التأكد من وقوع الحادث قامت الشركة بالتعويض فسجلت مصلحة المحاسبة ما يلي :

	400000	مؤونات فنية لعمليات مباشرة	3000
320000		اشتراقات مؤجلة	7150
80000		البنك	512
		الغاء المؤونة	

ثالثا : إعادة التأمين

تتمثل هذه الصورة في أن يشترك المؤمن المعيد مع المؤمن في جميع عمليات التأمين التي يقوم بها هذا الأخير ، أو في مجموع العمليات الخاصة بنوع معين من أنواع التأمين التي يقوم بها ، بالنصف أو بالثلث أو بالربع أو بأي نسبة أخرى.

المعالجة المحاسبية لحالة إعادة التأمين :

يتفق المؤمن (شركة التأمين) مع معيد التأمين على أن يشترك هذا الأخير معه في جميع وثائق التأمين التي يعقدها والمتعلقة بنوع معين بنسبة الربع مثلا في كل منها ، بحيث إذا عقد المؤمن وثيقة التأمين ، مبلغ التأمين فيها هو 200000،00 د ج (مئتان ألف دينار جزائري) ومقدار القسط هو 2000،00 د ج (ألف دينار جزائري)، كان لمعيد التأمين في هذه الوثيقة الربع ، بحيث يكون نصيبه في القسط 500،00 د ج يتقاضاها من شركة التأمين (المؤمن) ويكون نصيبه من مبلغ التأمين (التعويض) هو 50000،00 د ج يدفعها لشركة التأمين (المؤمن) وذلك في حالة تحقق الخطر.

	709	أقساط الإشتراكات	55000	
50000	401	الديون الناشئة عن إعادة التأمين		
5000	7210	عمولات إعادة التأمين		

المبحث الرابع : تحليل القوائم المالية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

نتناول في هذا المبحث تطور النشاط التقني لشركة لسنة 2013 ،من خلال تطور كل من الإنتاج ،التعويضات و المبيعات و رقم الأعمال ،ثم انتقلنا إلى تحليل القوائم المالية و خاصة الجانب المتعلق بالمؤونات .

المطلب الأول : تطور النشاط التقني لسنة 2013

الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ،بالرغم من أنها متواجدة في بيئة منافسة إلا أنها استطاعت أن تحتفظ برقم أعمالها طوال فترة 2013 ،و هذا يعود إلى علاقتها بزبائنهم و جودة خدماتها ،و احترامها لالتزاماتها استطاعت المؤسسة أن تعوض أكثر من 190000 ملف ،بالإضافة إلى تسيير المحفظة المعاد تأمينها و مواجهة بعض أنواع الأخطار المقدمة من طرف معيدي التأمين و رفع الكفاءات لتحقيق توازن الأنشطة التقنية في CAAT.

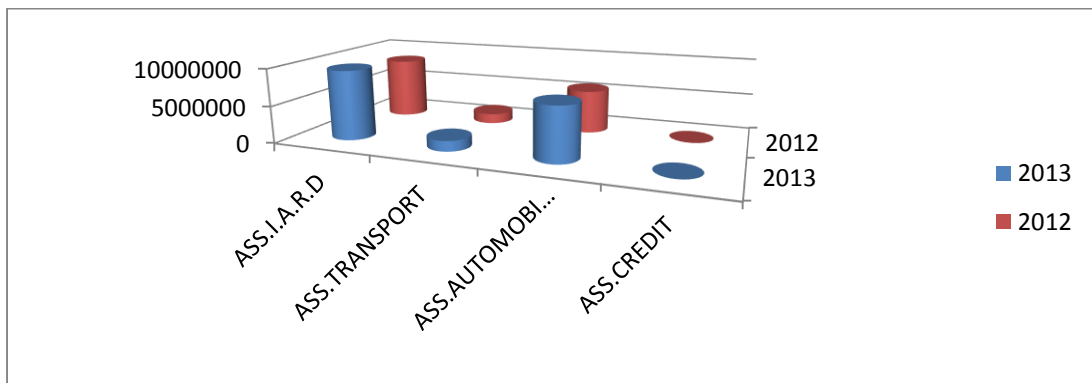
1- الإنتاج: الأقساط المكتتبة في سنة 2013 هي 18114 مليون دج تم تحقيقها بمعدل 117%، و من الملاحظ أنها ارتفعت ارتفاعا ملحوظا قدر ب 2612 مليون دج أي بما يعادل 17% .

الجدول (3-1) يمثل جدول الإنتاج:

الفروع	2012	النسب	المبالغ	2013	النسب	التغيرات	وحدة مليون دج
ASS.I.A.R.D	8317195	54%	9453337	52%	14%		
ASS.TRANSPORT	1355200	9%	1409004	8%	4%		
ASS.AUTOMOBILE	5828944	38%	7249700	40%	24%		
ASS.CREDIT	544	0%	1848	0%	240%		
TOTAL GENERAL	15501883	100%	18113889	100%	17%		

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2013 لشركة الجزائرية للتأمينات ص 8

الشكل (3-2) يمثل تغيرات الإنتاج :



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق الشركة

1-1- التحليل حسب الفروع: شملت مختلف الفروع ارتفاعا و بالخصوص فرع تأمين السيارات و تأمين الحرائق.

حرائق و أخطار ملحقة: سجل فرع تأمين الحرائق ارتفاعا ملحوظا قدر ب 643 مليون بالمقارنة مع 2012 و هذا كان راجعا للعوامل التالية :

❖ تسجيل معاملات جديدة ،ارتفاع أموال المؤمنين.

تأمين الهندسة والبناء: سجل هذا الفرع ارتفاعا قدر ب 18% و هذا يعود للأسباب التالية:

❖ تسجيل عقود جديدة لمخاطر بناء أو إنتاج من أجل تغطية مشاريع زبائن مهمين على المستوى الوطني أو الأجنبي.

❖ الإرتفاع المسجل في تأمين التجهيزات (الآلات، تجهيزات العمل) و خسائر الاستغلال.

المسؤولية المدنية: تأمين المسؤولية المدنية سجل ارتفاعا ب 2% نتيجة لمعاملات جديدة خاصة في العشرية الأخيرة.

السيارات: الأقساط المكتتبة في هذا الفرع شهدت ارتفاعا قدر ب 24% و هذا نتيجة لعدة عوامل نذكر منها :

❖ رفع معدل أقساط كافة الأخطار و الحد من انخفاضها إلى 50% .

❖ مواصلة الاتجاه التصاعدي في فرع السيارات .

النقل: سجل فرع النقل ارتفاعا قدر ب 4% المفسر بارتفاع تأمين البضائع المنقولة، و هذا في إطار العقود المتعلقة بالنقل البحري (السفن، الآلات البحرية ...).

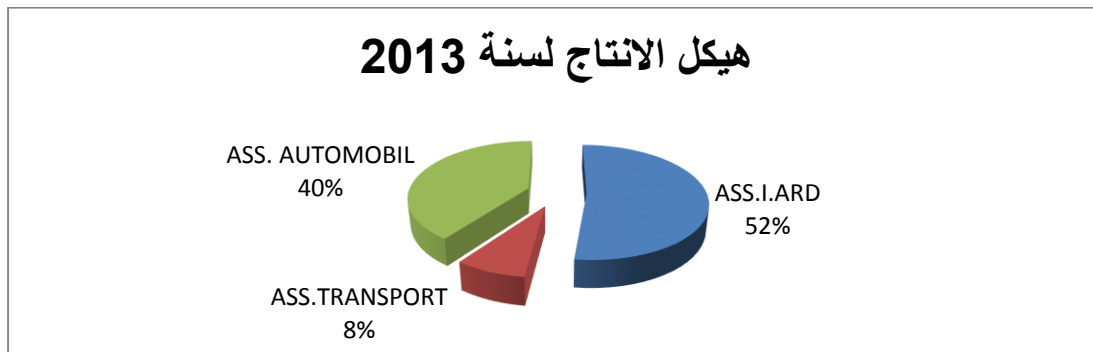
1-2- الهيكل المالي: يتمثل هيكل الشركة فيما يلي:

❖ IARD (Incendie, Accidents et Risques Divers) احتلت الصدارة ب 52% من رقم الأعمال

❖ تأمين السيارات بقي في المرتبة الثانية ب 40% من اجمالي الأقساط

❖ تأمين النقل ساهم بارتفاع 8% من الهيكل المالي.

الشكل (3-3) يمثل هيكل الإنتاج



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الشركة

إن هذا الهيكل يترجم بدقة سياسة الشركة التي تفضل تحمل الأخطار الكبرى ،و هذا الاختيار التقني التجاري نظرا لإطلاع الخبراء عليه ،و استقلاليتها المالية المعروفة على مستوى السوق ،و تنوع إصداراتها المأخوذة بعين الاعتبار ،و من الملاحظ أن فرع تأمين السيارات شهد مجهودات فيما يخص تغطية كافة المخاطر سواء للخواص أو للمؤسسات .

2-الحوادث و الأضرار: حافظت الشركة على وتيرتها في اشباع رغبات زبائنها طبقا لالتزاماتها ،و خاصة في مدة معالجة هذه الحوادث .

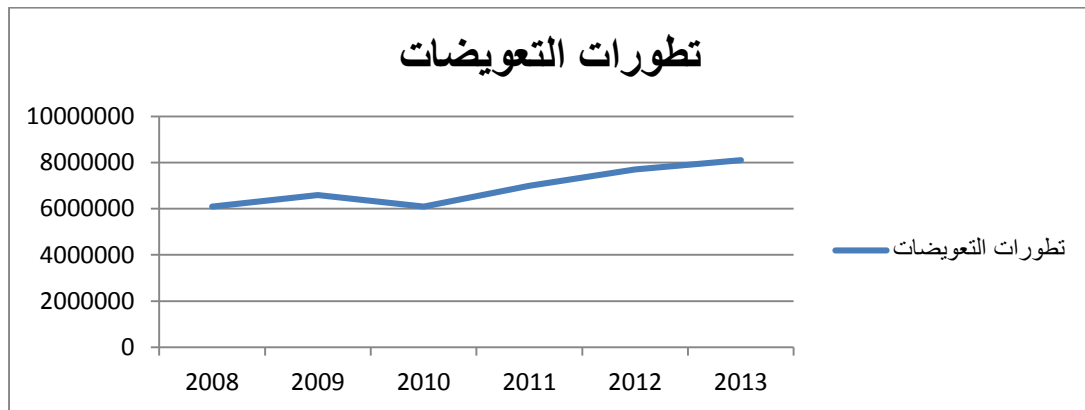
2-1-التعويضات المسددة: ارتفعت تعويضات المؤمنين إلى 8300 مليون دج في 2013 مقارنة ب 7792 مليون دج سنة 2012 أي ارتفاع بمعدل 7% بما يعادل 513 مليون .

الجدول (2-3) يمثل جدول التعويضات:

وحدة مليون دج	2013		2012		
التغيرات	النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	الفروع
-4%	27%	2265555	30%	2353991	ASS.I.A.R.D
-49%	3%	209678	5%	413563	ASS.TRANSPORT
-17%	70%	5804880	64%	4980889	ASS.AUTOMOBILE
-54%	0%	19912	1%	43269	ASS.CREDIT
7%	100%	8300025	100%	7791712	TOTAL GENERAL

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2013 لشركة الجزائرية للتأمينات ص 10

الشكل (4-3) يمثل تطورات التعويضات

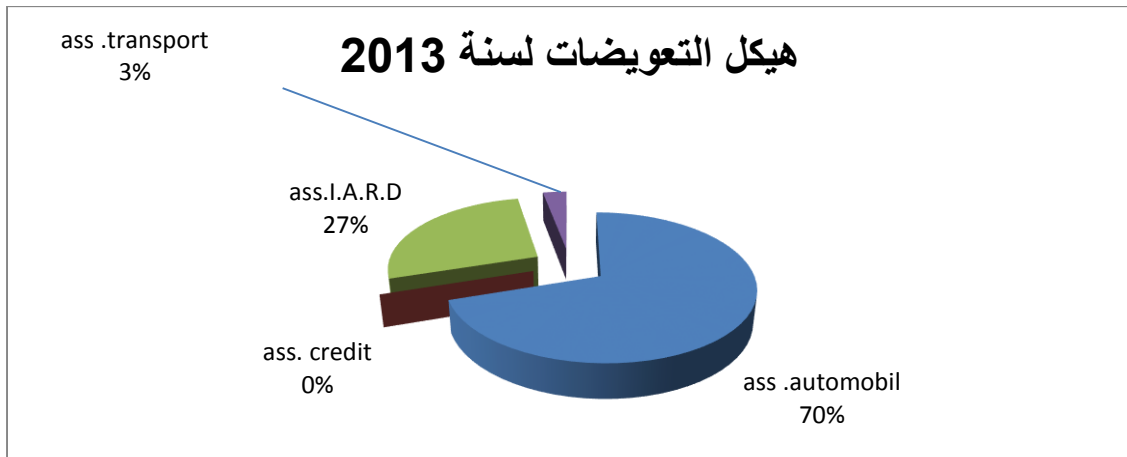


المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق الشركة

تحليل حسب الفروع:

- **الحرائق و الأخطار الملحقّة:** تعويضات قطاع تأمين الحرائق قدر بمبلغ إجمالي 1856 دج انخفضت بالمقارنة بعام 2012 ب (2%) ، كما أنها قامت بمعالجة عدة حوادث و بالخصوص المؤسسات الناشطة في قطاع الطاقة .
- **تأمين البضائع:** سجل هذا قطاع انخفاضاً قدر ب 5% أي بما يعادل 272 مليون دج ، و هذا بالمقارنة مع عام 2012 و خاصة فيما يتعلق بملفات أخطار البناء و الانتاج.
- **المسؤولية المدنية:** إن تعويضات هذا القطاع انخفضت بمعدل 18% ، و هذا حسب التصريحات المسجلة .
- **تأمين النقل:** إن تقديم الخدمات فيما يخص هذا القطاع انخفضت ب 49 مقارنة بسنة 2012 و هذا التغير مرتبط بعدد التصريحات المسجلة في مخاطر قطاع النقل البحري .
- **تأمين السيارات:** يمثل هذا القطاع 70% من مجمل التعويضات أي ارتفاع بمعدل 17 % بالمقارنة مع 2012 فالقيمة الإضافية ارتفعت ب 828 دج إلى الأسباب التالية :
 - ❖ تصفية عدة شركات على المستوى المحلي و الوطني و خاصة شركات التأمين.
 - ❖ العمل على تسديد تعويضات الأخطار .
- **تأمين القروض :** إن تعويضات المتعلقة بتأمين القروض قدرت ب 20% دج مقارنة ب 43 مليون في سنة 2012 أي انخفاض بنسبة 54% حسب ما تم سجل في ملفات الأخطار.

الشكل (3-5) يمثل هيكل التعويضات لسنة 2013



المصدر :من إعداد الطالبتين بناء على وثائق الشركة

تحليل حسب عدد الملفات: في سنة 2013 قدرت عدد الملفات المسددة ب 193623 ملف أي بارتفاع 39 % و هذا فيما يخص قطاع السيارات حيث بلغ 93 % .

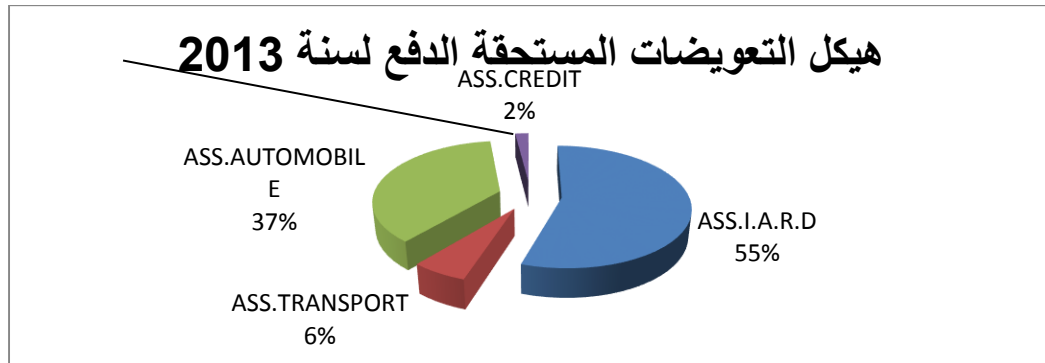
2-2-التعويضات المستحقة الدفع: في نهاية ديسمبر 2013 بلغت التعويضات المستحقة الدفع ب 12429 مليون دج مقارنة ب 12282 مليون دج في سنة 2012 أي ارتفعت ب 1%، و هذا التغير سببه قطاع I.A.R.D (+6%) أما فيما يخص قطاع السيارات انخفض بمعدل 9 % .

الجدول (3-3) يمثل جدول التعويضات مستحقة الدفع:

وحدة مليون دج	2013		2012		الفروع
التغيرات	النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	
%6	%55	6872600	%53	7487075	ASS.I.A.R.D
%44	%6	736826	%4	510156	ASS.TRANSPORT
9% -	%37	4535989	%41	4996576	ASS.AUTOMOBILE
1%-	%2	283849	%2	287789	ASS.CREDIT
%1	%100	12429264	%100	12281596	TOTAL GENERAL

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2013 لشركة الجزائرية للتأمينات ص13

الشكل (3-6) يمثل هيكل التعويضات المستحقة الدفع لسنة 2013



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق الشركة

3-إعادة التأمين : في إطار برنامج إعادة التأمين لسنة 2013 فالشركة حسنت من شروط الأخطار المغطاة سواء بالعقد أو اختيارية،الهدف الأساسي للشركة هو حماية المخاطر المعقدة والإستراتيجية في الدرجة الأولى في سياسة إعادة التأمين.

3-1- المبيعات : الأقساط المباعة سنة 2013 بلغت 7471 مليون دج حيث سجلت ارتفاعا بمعدل 21 % العائدة أساسا إلى تغير رقم اعمال تأمين IARD والنقل نظرا لارتفاع نسبة معيدي التأمين فيهما. ❖ قطاع تأمين الحرائق يمثل 65% الذي يمثل الجزء الأكثر أهمية في الأقساط المباعة حيث ارتفع بمقدار 26% بسبب ارتفاع رقم الأعمال.

❖ تأمين البضائع سجل إرتفاعا في المبيعات قدر ب 16% بسبب ارتفاع رقم أعمالها.

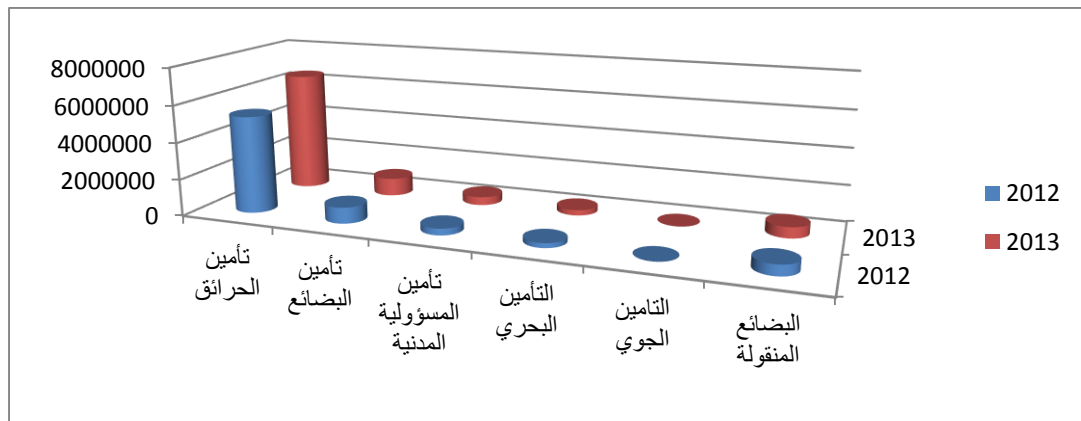
❖ الأقساط المباعة في قطاع النقل سجلت ارتفاعا بمعدل 4%.

الجدول (4-3) يمثل جدول المبيعات :

الوحدة ملايين الدينارات	2013		2012		فروع التأمين
التغيرات	النسب	المبيعات	النسب	المبيعات	
23%	87	6518438	85%	5278637	تأمين I.A.R.D
4%	13	952860	15%	914022	تأمين النقل
5%	8	596905	9%	570865	البضائع المنقولة
21%	100	7471298	100%	6192659	المجموع

المصدر : وثائق الشركة التقرير السنوي لسنة 2013 ص 14.

الشكل (3-7) يمثل تطور المبيعات:



المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على وثائق الشركة

2-3-العمولات:العمولات الواردة من معيدي التأمين مقابل مبيعات 2013 ارتفعت إلى 1417 مليون دج مقارنة بسنة 2012 حيث بلغت 1158 مليون دج أي بمعدل 22%.

الجدول (3-5): جدول العمولات

وحدة ملايين الدينارات	2013		2012		
التغيرات	النسب	العمولات	النسب	العمولات	فروع التأمين
27%	78%	1112098	76%	875336	تأمين I.A.R.D
8%	22%	304865	24%	282904	تأمين النقل
9%	4%	239931	4%	220485	البضائع المنقولة
22%	100%	1416963	100%	1158240	المجموع

المصدر : وثائق الشركة التقرير السنوي لسنة 2013 ص 15.

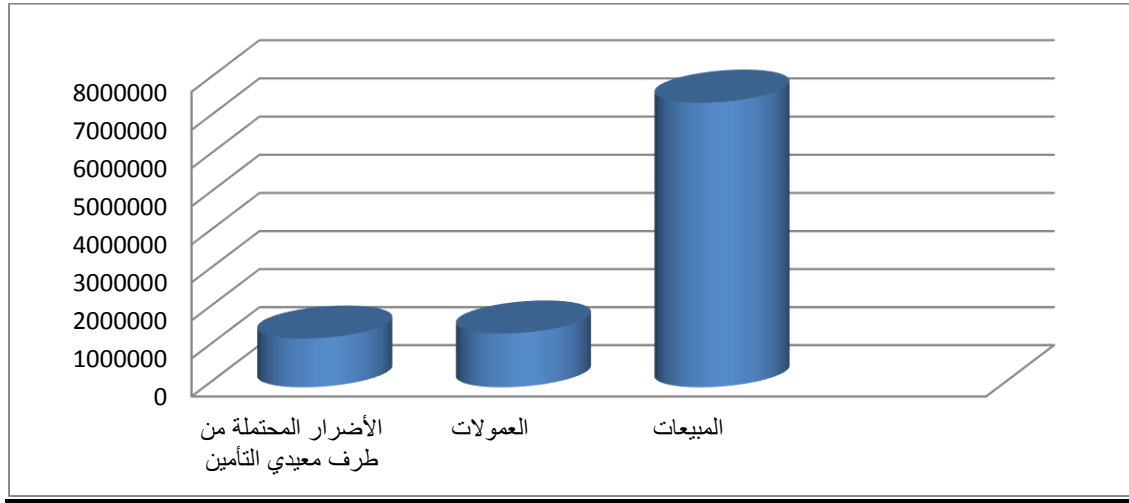
3-3-اقساط إعادة التأمين المتنازل عنها:قيمة المبالغ المخصصة للأضرار المسترجعة لسنة 2013 بلغت 1283 مليون دج اي بنسبة انخفاض ب 24% و هذه المبالغ متعلقة بتأمين القطاع البحري و الحرائق .

الجدول(3-6) : أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها

وحدة ملايين الدينارات	2013		2012		
التغيرات	النسب	الأعباء المسترجعة	النسب	الأعباء المسترجعة	فروع التأمين
-13%	90%	1160272	78%	1326389	تأمين I.A.R.D
-66%	10%	122755	22%	363361	تأمين النقل
-36%	1%	70331	2%	110035	البضائع المنقولة
-24%	100%	1283027	100%	1689750	المجموع

المصدر : وثائق الشركة التقرير السنوي لسنة 2013 ص 16.

الشكل (8-3) : أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق الشركة

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية

تتمثل القوائم المالية في الميزانية وجدول حسابات النتائج التي تترجم فعليا نشاط الشركة لفترة مدتها سنة فهذه القوائم تحتوي على عدة اجزاء إلا أنه وفي هذا المطلب ركزنا على جانب المؤونات والمخاطر ونسبة تطورها خلال سنة 2013/2012 .

1- رقم الأعمال: رقم الأعمال الفعلي لمجموع الفروع سنة 2013 بلغ 7471 مليون دج بنسبة تطور 21% مقارنة بالعام السابق و هذا الأداء كان راجعا للعوامل التالية:

- زيادة ب 65 % في فرع تأمين الحريق الذي عرف ارتفاعا ب 26 % مقارنة بالسنة الماضية
- فرع تأمين البضائع سجل ارتفاعا في عدد المبيعات بمعدل 16 %.
- فرع تأمين النقل سجل ارتفاعا بمعدل 4 %.
- فرع تأمين النقل البحري و الجوي لم يشهد أي تطور مقارنة بالسنة السابقة.
- فرع تأمين المسؤولية المدنية شهد تغير طفيف قدر ب 2% مقارنة بالسنة الماضية .

2-المؤونات : في سنة 2013 بلغت قيمة المبالغ المخصصة للمؤونات 7 مليار دج أي ارتفعت بمعدل 15% مقارنة بسنة 2012 ،و هذا يعود للأسباب التالية :

- بما أن قطاع السيارات يمثل أهم جزء من حصة المؤونات و هذا بناءا على معطيات سنة 2012 و 2013 لذا خصص له نسبة 50% من المؤونات .
- ارتفاع طفيف في مخاطر فرع تأمين I.A.R.D في سنة 2012 و 2013 نظرا لقلّة أهميته مقارنة مع فرع تأمين السيارات حيث خصص له نسبة 20% من المؤونات.
- كما سجل ارتفاع في فرع تأمين النقل بنسبة 3% لذا لم يخصص له نسبة كبيرة من المؤونات .
- أما باقي الفروع خصص لها نسبة 27% من المؤونات .

3-مقارنة رقم الأعمال و المؤونات : الأقساط المحصلة لسنة 2013 سجلت ب 10 مليار دج و المؤونات قدرت ب 7 مليار ،نلاحظ أن هناك فرق 3 مليار أي بنسبة 70% .

و بالتالي يمكن القول بأن حصة كبيرة من الأقساط المحصلة تذهب إلى المؤونات إذ أن أي اختلال في الهيكل المالي لشركة التأمين قد يعرضها للخطر ،خاصة أن الشركة تنشط في محيط يتميز بالتغيير المستمر سواء داخليا أو خارجيا .

-تعتمد الشركة بشكل كبير على الدائنين في تمويل أصولها و هذا ما يشكل لها خطر متوقع في المستقبل.

-إمكانية الشركة أن تتجنب بعض الأزمات المالية المفاجئة فالشركة في سنة كانت تحقق قيم موجبة في الخزينة إذ قدرت ب 2 مليار في سنة 2012 و 3 في سنة 2013 و هذا ما يدل على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمنين .

المؤونات المسترجعة : قدرت المؤونات المسترجعة في سنة 2013 ب 206 مليون دج مقارنة ب 2012 حيث بلغت 82 مليون ،و هذا ما يفسر ارتفاعا بنسبة 40% .

خلاصة الفصل

تعتبر الشركة الوطنية CAAT من أبرز الشركات الوطنية للتأمين ،و من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها بالمديرية العامة نستنتج ما يلي :

أن المديرية تدير المخاطر التي تتلقاها على أكمل وجه و ذلك لأنها تغطي جميع أنواع التأمين ما عدى قطاع الفلاحة ،و تسعى جاهدة لتقديم أحسن خدمة لزبائنها.

كما لاحظنا أن من خلال النشاط التقني يمكن للشركة أن تقوم بمختلف التنبؤات ، وتحدد أهدافها و استراتيجيتها مما يبرز الجهود المبذولة من قبل مسؤولي الشركة.

حيث قمنا بقراءة للبيانات المالية من الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج و محاولة تحليلها وخاصة بالجانب المتعلق بالمؤونات والمخاطر،إذا أن جزء كبير مخصص للمؤونات و هذا لتجنب مختلف الأخطار المحتملة مع الحفاظ على التوازن المالي .

كما توصلنا أيضا إلى أن الشركة الجزائرية للتأمينات كانت في كل مرة تحقق رقم الأعمال أفضل من السنة السابقة حيث سجلت نسبة نمو ب 21% سنة 2013 و هذا ما يوضح مدى قدرة الشركة على الالتزام بما عليها في حد ما .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

يعد تقييم المخاطر ذو أهمية لكل الشركات سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية، إلا أن أهمية تكون أشد في المجال التأميني، إذ أن أي اختلال في الهيكل المالي للشركات التأمينية قد يعرضها للخطر و يعرف مسار حياتها خاصة و أن الشركة تنشط في محيط يتميز بالتغير المستمر سواء داخليا أو خارجيا دون أن ننسى خصوصية شروط شركات التأمين كونها تخضع للرقابة الوزارة فصليا مما يوجبها كل التغيرات في النتائج المالية .

و عليه و حتى تتمكن الشركة من النمو و الاستمرارية يتوجب عليها صنع معلومة محاسبية ذات جودة لنشاطها السنوي بهدف إبراز الوضعية المالية للشركة و مدى تقييمها للمخاطر.

ومن خلال الإشكالية التي تمت معالجتها في هذه الدراسة حول كيفية صنع معلومة محاسبية ذات جودة فيما يتعلق بمخاطر التأمين و تقييمها و معالجتها محاسبيا ،التي تم من خلالها تسليط الأضواء على بعض الجوانب الهامة لهذا القطاع وخصوصا كيفية إدارة هذه المخاطر ،نستنتج أن الرغبة في اقتسام الأخطار هي فعلا دافع أساسي للتأمين بصفة عامة وكذلك المزايا التي يحصل عليها المؤمن لبنة أساس الاستمرار وتطور التأمين.

و للإلمام بهذا الموضوع تناولنا في الفصل الأول الإطار العام للتأمينات من خلال مفهومه ،آلياته و إعادة التأمين ،أما في الفصل الثاني قمنا بعرض مخاطر التأمين و معالجتها محاسبيا من خلال ذكر أنواع المخاطر و معايير تصنيفها ،و تقديرها و كيفية تقييمها و معالجتها محاسبيا و أخيرا تحليل مخرجات المعالجة المحاسبية.

نتائج الدراسة

- يحتل تأمين IARD المكانة الأولى في فرع التأمين بالشركة حيث حقق نسبة 52% من رقم الأعمال خلال سنة 2013 و يليه فرع تأمين السيارات الذي حقق نسبة 40% من إجمالي الأقساط مما يبرز سيطرة فرع تأمين السيارات على نشاطات الشركة، و هذا راجع لزيادة عدد السيارات المقتناة بسبب القروض المقدمة من البنوك من جهة و إجبارية التأمين هذا الفرع من جهة أخرى، ثم يليه تأمين النقل ساهم بارتفاع 8% من الهيكل المالي.

- تبنى التقديرات السنوات المقبلة في الشركة على أسس التنبؤ و هذا وفق مناهج غير علمية حيث يتم الاعتماد في إعداد التقديرات بالشركة على معطيات السنوات السابقة دون الأخذ في الحسبان التغيرات الممكنة الوقوع خلال السنة الحالية وكذا خصوصية السنة.

فمن خلال تقييم الشركة محل الدراسة تمكنا من استخراج نقاط القوة و الضعف ففيما يتعلق بنقاط الضعف نذكر ما يلي:

- تعتمد الشركة بشكل كبير على الدائنين في تمويل أصولها وهذا ما يشكل لها خطر متوقع في المستقبل مما يدل على عدم قدرتها سفي الوقت الحالي على تسديد التزاماتها اتجاه الغير.
- عدم قدرة الشركة محل الدراسة على تمويل احتياجات الدورة القصيرة الأجل حيث يوجد عجز مالي في تغطية الموارد بالاحتياجات وهذا ما يشكل خطر على احتياطي الشركة.

أما نقاط القوة التي لوحظت على الشركة ما يلي :

- عدم ايجاد الشركة محل الدراسة لأي صعوبات عند قيامها بتسديد تعويضات المؤمنين حيث بلغت في سنة 2013 ما يعادل 8300 مليون دج مقارنة بسنة 2012 حيث بلغت 7792 مليون دج.
- الشركة تستطيع تغطية المخاطر لما خصصته من مؤونات لمجابهة مختلف الأخطار لأن الشركة تنشط في محيط متغير.
- المعالجة المحاسبية لكل المخاطر يمكن من ترجمة معلومات حقيقية في القوائم المالية تسمح بمعرفة الوضعية المالية للشركة.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: يعتبر جانب تقدير و تقييم المخاطر عنصر قاعدي أساسي في أي صنع معلومة محاسبية في قطاع التأمين.

حيث تبين صحة الفرضية وذلك لضرورة تقييم مختلف المخاطر لأن القوائم المالية تعتمد على هذا التقييم بالدرجة الأولى و هذا ما يترجم مصداقيتها.

الفرضية الثانية: إن صنع معلومة محاسبية ذات جودة يعتبر أحد المنافذ أمام شركة التأمين لتضمن نجاحها و بالتالي إستمراريتها.

تم إثبات صحة هذه الفرضية لأن شركات التأمين تسعى لتنظيم أمور السوق من خلال اتفاقيات للحد من سيطرة عنصر المنافسة عن طريق توحيد الأسعار أو تحديد الحد الأدنى لأسعار بعض الأخطار.

الفرضية الثالثة: اتخاذ القرار و تحليل وضعية المؤسسة هو أساس صنع معلومة محاسبية. تبين صحة الفرضية لأن وضعية المؤسسة مرتبطة أساسا بصنع معلومة محاسبية ذات جودة.

التوصيات والاقتراحات

بناء على النتائج المقدمة يمكن اقتراح التوصيات التالية :

- ضرورة تكوين الإطارات علميا وعمليا من أجل ممارسة المحاسبة وفقا لمعايير المحاسبية الدولية.
- إنشاء مراكز خاصة لتكوين إطارات متخصصة في محاسبة التأمين.
- دراسة المخاطر وتخصيص المؤونات اللازمة لتفادي الوقوع فيها.
- على الشركة تغيير مختلف السوكات الخاطئة لدى الأفراد في كيفية التعامل مع المخاطر كونهم يعتقدون أن تخطيهم لخطر ما يمكنهم من تخطي أي خطر كان في المستقبل وهذا غير صحيح لأن عدم معالجة الأخطار في وقتها يمكن أن يقضي على إستمرار الشركة وبقائها مستقبلا.
- ضرورة تقييم مختلف المخاطر لأن القوائم المالية تعتمد على هذا التقييم بالدرجة الأولى وهذا ما يترجم مصداقيتها.
- تطوير مختلف الأساليب والإجراءات المتخذة في إدارة المخاطر من خلال بناءها على قاعدة تكنولوجية جيدة تعتمد على مختلف نظم المعلومات المتطورة، وكذا على أحدث البرامج المستعملة للتوقع والتنبؤ بالخطر، بشكل ينعكس مباشرة على فعالية أعلى في التعامل مع مختلف المخاطر.
- ضرورة الاهتمام بالجوانب وخطوات التنفيذ لكل من عملياتي الاكتتاب والتعويض وإعادة التأمين.
- على الشركة الجزائرية للتأمينات، أن تزيد من عدد المحاسبين والخبراء فيها لإكمال الطاقم اللازم لمديرية المحاسبة والمالية، الأمر الذي من شأنه أن يسرع ويزيد أكثر من عمل المديرية، كما أن تعمل على تحديد المهام والمسؤوليات لكل من يعمل داخل المديرية عبر كامل فروعها.
- حرص شركات التأمين الجزائرية على رفع جودة صنع المعلومة المحاسبية خاصة فيما يتعلق بالمؤونات و طرق تغطية المخاطر، ما يضيفي المصداقية على دقة القوائم المالية والتقنية ويزيد من ثقة مستخدميها .
- احترام القواعد الاحترافية، خاصة عند تشكيل المخصصات التقنية و الالتزامات التنظيمية، إضافة إلى هامش الأمان الذي يعد بمثابة خط الدفاع الأخير أو الورقة المضمونة في يد شركة التأمين .
- ضرورة مواجهة كل المخاطر الأمر الذي يزيد من ثقة المؤمن له الجزائري و يوسع من ثقافة التأمين عنده، و ينعكس بالإيجاب على تطور سوق التأمين الجزائرية .

آفاق البحث

- لا يزال موضوع مخاطر التأمين امامه الكثير من البحث والتغيير لذلك فهو يعتبر نقطة بداية وانطلاقة ايجابية في سبيل إثراء العلوم والمعرفة من خلاله تصبح مفاتيح لمواضيع أخرى :
- التوسع في الموضوع بحيث يقوم الباحث بدراسة خدمات التي تقدمها الشركات كل على حدى مثلا دراسة مخاطر السيارات ،مخاطر الحرائق..... .
- رغم اقتصار هذا البحث في طياته على مخاطر التأمين ومعالجتها محاسبيا فقط إلا أن هذا يفتح لنا المجال لمواصلة البحث في هذا الموضوع مستقبلا لاسيما في المواضيع التالية :
- إدارة مخاطر عمليات النشاط التقني في شركات التأمين الجزائرية
- تقنيات تسيير أصول/خصوم في شركات التأمين الجزائرية.

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية :

- 1- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين التجاري و الاجتماعي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، الإسكندرية ، مصر 2001.
- 2- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه ،التأمين و رياضياته المبادئ النظرية و التطبيقات العملية ،مكتبة الإشعاع بالطباعة و النشر و التوزيع،الإسكندرية 1998.
- 3- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه ،التأمين و رياضياته مع التطبيق على تأمينات الحياة و إعادة التأمين ،الدار الجامعية للنشر ،الإسكندرية 2003.
- 4- أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، مصر 2002.
- 5- أسامة عزمي سلام. شقيري نوري موسى -إدارة الخطر و التأمين، دار الحامد للنشر و التوزيع عمان،الأردن، 2007 .
- 6- محمود علي بدوي ، التأمين دراسة تطبيقية ، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009.
- 7- بديعة علاييني و عدنان ضناوي -التأمين من الخطر ،دراسة مقارنة ،دار المعارف العمومية ،طرابلس، 1992.
- 8- ثناء محمد طعمية ،:محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملي، إيتراك للطباعة و النشر والتوزيع 2002.
- 9- معراج جديدي،مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري ،ديون المطبوعات الجزائري الطبعة الثانية 1999.
- 10- جمال عبد الباقي ،(البلقيني) محمد توفيق ، مبادئ إدارة الخطأ و التأمين، دار الكتب الأكاديمية للنشر و التوزيع، 2004.
- 11- حسام عبد الله أبو خضرة، نظم المعلومات المحاسبية ، مكتبةالمجتمع العربي للنشر و التوزيع،عمان ، الأردن ، 2003.
- 12- خالد جمال الجعارات ،معايير التقارير المالية الدولية ،إثراء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2008 .
- 13- د.عيد احمد أبو بكر،د.وليد إسماعيل السيفو ،إدارة الخطر والتأمين ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الأردن عمان 2009.
- 14- د.يوسف حجيم الطائي،د.سنان كاظم الموسوي،د.حسين جميل البديري،د.هاشم فوزي العيادي،إدارة التأمين والمخاطر،دار اليازوري،2010.
- 15- دافيد ريتشمان ،" الإدارة المعاصرة" ، دار المعارف العمومية ،طرابلس، 1999.

- 16- راشد راشد، التأمينات البرية الخاصة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 17- رضوان سمير عبد الحميد، المشتقات المالية و دورها في إدارة المخاطر و الأزمات و دور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار الجامعات، مصر، 2011.
- 18- ريجدا جورج ، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، ترجمة: (البليوني) محمد توفيق ، (إبراهيم) محمد مهدي، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
- 19- سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية، طباعة نشر توزيع، القاهرة الطبعة الأولى ، 1986.
- 20- محمد شرعان ، الخطر في عقد التأمين، منشأة المعارف للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر 2010.
- 21- عبد الرزاق الصنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني- عقود الضرر وعقود التأمين- المجلد الثاني، دار إحياء التراث العربي، 1986.
- 22- عبد الغفار حنفي ، "سوق المال ،بنوك تجارية ،أسواق الأوراق المالية ،شركات التأمين "بيروت".
- 23- عبد الغفار حنفي و رسمية قريبا قص، الأسواق والمؤسسات المالية، طبعة 2011 الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 24- فؤاد القسفسوس ، محاسبة المنشآت المالية (البنوك، شركات التأمين)، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2009.
- 25- فلاح عز الدين، التأمين (مبادئه وأنواعه)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 26- محمد جودة ناصر، إدارة عمليات التأمين، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 1998.
- 27- محمد حربي عريقات ، سعيد جمعة عقل ،التأمين وإدارة الخطر النظرية والتطبيق، دار النشر، الأردن، عمان، 2008.
- 28- محمد حسن قاسم، "محاضرات في عقد التأمين"، الدار الجامعية، بيروت، 1997.
- 29- محمود الهانسي و إبراهيم عبد النبي حمودة ، مبادئ الخطر و التأمين ، الدار الجامعية للنشر و الطبع والتوزيع ،الإسكندرية، 2001 .
- 30- محمود محمود السجاعي ، المحاسبة في شركات التأمين ضوء المعايير المحاسبية الدولية لشركات التأمين ،جامعة المنصورة، 2006 .
- 31- محمود محمود السجاعي، المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية، جامعة المنصورة ،المكتبة العصرية ، 2007.
- 32- مختار محمود الهانسي، "مقدمة في مبادئ التأمين" ، الدار الجامعية ، بيروت، 1993.

33- نضال فارس العبيد، المحاسبة في شركات التأمين، مؤسسة الوراق، عمان، 1999.

المجلات:

- 1- الأميرة إبراهيم عثمان، دراسة نظرية تحليلية لفعالية توحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، مجلة الإدارة، الرياض، العدد 1989 .
- 2- توفيق محمد شريف، رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسة لتطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية -منهج تنظيمي للسياسة المحاسبية على المستوى الكلي-، مجلة الإدارة العامة، الرياض، 2002 .

الرسائل والأطروحات :

- 1- بن عمروش فائزة، واقع تسويق الخدمات في شركات التأمين، دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي CNMA مذكرة ماجستير، علوم تجارية فرع الإدارة التسويقية جامعة بومرداس - 2008.
- 2- بابا سليمان محمد عدنان، العجز التقني في شركات التأمين الجزائرية دراسة تحليلية وقياسية، دراسة حالة CARR، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.
- 3- صوار يوسف، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير تحت عنوان "محاولة تقدير خطر"، عدم تسديد القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية دراسة حالة بنك BADR. جامعة تلمسان"، 2008.
- 4- قوادري محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، جويلية 2010 .

القوانين والمراسيم:

- 1- أحكام القانون التأمين، المادة 621 من القانون المدني.
- 2- المخطط الوطني للتأمينات SCF

الملتقيات والمحاضرات:

- 1- د. عصماني عبد القادر, أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية , الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف ، 20-21 أكتوبر، 2009 .
- 2- نبيل بوفليح، سحنون بونعجة، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية الواقع العملي و أفاق التطوير، مداخلة بعنوان "محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية"، جامعة حسبية بن بو علي، الشلف 3-4 ديسمبر 2012.
- 3- محاضرة المحاسبة الخاصة، الأستاذ بن يخلف السنة الدراسية 2004-2005
- 4- أو سرير منور, مجبر محمد, أثر تطبيق ن,م,م الجديد على عرض القوائم المالية "حالة جدول النتائج", الملتقى الدولي الأول حول " النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية , المركز الجامعي بالوادي. 17-18 جانفي 2010.

المراجع باللغة الفرنسية :

- 1- Alain Gauvin , la nouvelle gestion du risque financier ,édition intégrale, paris ,fevrier2000.
- 2- -chapisat francois, Droit des assurances ,série ;Que sais-je
- 3- - criselda deelstra et guillaume Plantin .théorie du risque et réassurance. Edition économique paris 2006.
- 4- - Hamilton, C.R., " New trends in Risk Management " ,Information Systems Security, 1998.
- 5- - ministère des finances, C N C, Avis n°89 portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et /ou de réassurances. Alger 2011.

الملاحق

الملحق رقم (1) الميزانية في 2013/12/31:

الأصل المالي	إجمالي N	إهلاك رصيد N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية				
فارق بين الإقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي				
أصول ثابتة معنوية	196389332	48016370	148372962	139875833
أصول ثابتة عينية				
أراضي	579211747		579211747	579211747
مباني	4387195009	1482857737	2904337273	2968119945
Immeuble de placement	941734153	262073390	679660763	702438280
أصول ثابتة مادية أخرى	1317892369	730835351	587057017	409938193
أصول ثابتة ممنوح امتيازها				
أصول ثابتة يجري إنجازها	291822419	3243348	288579071	104310939
أصول ثابتة مالية				
سندات موضوعة موضع المعادلة				
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	2479506291	489143	2479017148	2255460930
سندات أخرى مثبتة	7873804074	4867200	7868936874	6629500326
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	77404940	3479055	73925885	65649660
ضرائب مؤجلة عن الأصل	380203882		380203882	267662038
مجموع الأصل غير الجاري	18525164216	2535861594	15989302622	14122167892
أصول جارية				
مؤونات فنية لعمليات التأمين	7286874420		7286874420	6333369721
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة				
- المتنازل، المؤمنون، وسطاء التأمين المدينون	6905379436	1229946074	5675433362	6534139435
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	737921984	38500946	699421038	664082180
الضرائب وما شابهها	42083044		42083044	102169783
الموجودات وما شابهها				
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	14351054669	47530030	14303524639	13261990346
الخزينة	3120523578		3120523578	2333840898
مجموع الأصول الجارية	32443837130	1315977050	31127860080	29229592363
المجموع العام للأصول	50969001346	3851838644	47117162702	43351760253

المصدر: وثائق الشركة للسنة المقفلة 2013/12/31

N-1	N	الخصوم المالية
		رؤوس الأموال الخاصة
11490000000	11490000000	رأس مال تم إصداره
		رأس مال غير مكتتب
4363156780	4948402419	علاوات واحتياطات (احتياطات مدمجة(1))
7507497	5303551	فوارق إعادة التقييم
		فارق المعادلة(1)
833271235	1925666130	نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع)(1)
0	-456983637	رؤوس أموال أخرى /ترحيل من جديد
		حصة الشركة المدمجة(1)
		حصة ذوي الأقلية(1)
16693935512	17912388464	المجموع I
		الخصوم غير الجارية:
7046801	7229067	قروض وديون مالية.
135086041	133575269	ضرائب (مؤجلة ومرصود لها).
		ديون أخرى غير جارية .
2172083281	2430947702	مؤونات تقنية.
630033834	768655526	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا.
2944249957	3340407564	مجموع الخصوم غير الجارية II
		الخصوم الجارية.
4847896226	3158523351	أموال أو قيم مستلمة من إعادة التأمين.
15918031512	16885489411	مؤونات فنية لعميات التأمين
1136856156	3076882617	ديون وموارد وحسابات ملحقه.
1073633229	1459250024	ضرائب
737157661	1284221273	ديون أخرى
0		خزينة سلبية
23713574783	25864366675	مجموع الخصوم الجارية III
43351760253	47117162702	مجموع عام للخصوم I+II+III

(1):يستعمل فقط من أجل القوائم المالية المجمعة

المصدر:وثائق الشركة

الملحق رقم (2) جدول حسابات النتائج: الفترة من 2013/1/1 إلى 2013/12/31

البيان	إجمالي N	البيع و إعادة البيع N	صافي N	صافي N-1
أقساط مكتتبه على العمليات المباشرة	18113888773.58	7578488435.81	10535400337.77	9374524842.36
أقساط مقبولة			116029693.28	
أقساط مكتتبه مؤجلة	116029693.28		-497668673.60	385639520.38
أقساط مقبولة مؤجلة	-558570307.01	-60901633.41	0.00	0.00
I-أقساط مكتتبه للسنة	1767348159.85	7517586802.40	10153761357.45	9760164362.74
خدمات على العمليات المباشرة	7265254267.34	2195852488.05	5069401779.29	6618261923.95
خدمات الموافقة	334038.20		334038.20	
II-خدمات السنة	7265588305.54	2195852488.05	5069735817.49	6618261923.95
عمولات مقبوضة لإعادة التأمين	1464807111.54		1464807111.54	1158556171.13
عمولات مدفوعة إلى إعادة التأمين	23205938.73		23205938.73	
III-عمولات إعادة التأمين	1441601172.81	0.00	1441601172.81	1158556171.13
V-هامش التأمين الصافي	11847361027.12	5321734314.35	6525662712.77	4300458609.92
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى.	818793210.78		818793210.78	829104517.34
أعباء المستخدمين.	2489307773.5		2489307773.75	2204321690
الضرائب و الرسوم والمدفوعات المماثلة.	256338621.55		256338621.55	232254094.19
المنتجات التشغيلية الأخرى.	162529748.58		162529748.58	155448417.62
الأعباء التشغيلية الأخرى.	60788196.88		60788196.88	60962587.50
المخصصات الإهلاكات،المؤنات و خسائر القيمة.	1177270496.09		1177270496.09	690023841.69
الإسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤنات	206898252.96		206898252.96	82404366.57
VI-النتيجة التشغيلية.	7414290756.61	5321734314.35	2092556442.26	521644663.35
المنتجات المالية	600320398.87		600320398.87	626592570.97
الأعباء المالية	200339459.84		200339459.84	103878823.48
VII-النتيجة المالية	399980939.03	0.00	399980939.03	495713747.49
VIII-النتيجة العادية قبل الضريبة(VI+VII)	7814271695.64	5321734314.35	2492537381.29	1017358410.84
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية.			38275262.64	245258832.98
الضرائب المؤجلة(تغيرات)حول النتائج العادية.			12565110930.677	-61171656.88
مجموع منتجات الأنشطة العادية			10414305782.36	11783165889.03
مجموع أعباء الأنشطة العادية				10690835504.29
IX-النتيجة الصافية للأنشطة العادية	7814271695.64	5321734314.35	1925666130.03	833271234.74

الملحق رقم (3) جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من إلى.....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	الملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية تحصيلات المقبوضة عن نشاط التأمين وإعادة التأمين المبالغ المدفوعة عن نشاط التأمين وإعادة التأمين المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين المبالغ المدفوعة للدولة و الهيئات المختلفة الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية) تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب) تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج) أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية أموال تغير الخزينة خلال الفترة المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: وزارة المالية المجلس الوطني للمحاسبة. الأمر رقم 89 المحدد لقواعد الحسابات و عرض القوائم المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين.

جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من إلى.....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	الملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية صافي نتيجة السنة المالية تصحيات (تسويات) ل: الإهلاكات و المؤونات تغير الضرائب المؤجلة تغير المؤونات التقنية (الحوادث و الاشتراكات) تغير الحقوق / المستأمنين، وسطاء التأمين و المتنازلين. تغير الديون / المستأمنين، وسطاء التأمين و المتنازلين. نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ) /..... تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تشييدات التحصيلات التنازل عن تشييدات تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع) (1) تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب) تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج) تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج) الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية تغير الخزينة خلال الفترة

المصدر: وزارة المالية المجلس الوطني للمحاسبة. الأمر رقم 89 المحدد لقواعد الحسابات و عرض القوائم المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين.

الملحق رقم (4) جدول تغير الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوات الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
التغيرات في السياسة المحاسبية. تصحيح الأخطاء الهامة. إعادة تقييم التثبيات. الأرباح أو الخسائر الغير مدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة. زيادة رأس المال. صافي نتيجة السنة المالية.						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
التغيرات في السياسة المحاسبية. تصحيح الأخطاء الهامة. إعادة تقييم التثبيات. الأرباح أو الخسائر الغير مدرجة في الحسابات في حساب النتائج. الحصص المدفوعة. زيادة رأس المال. صافي نتيجة السنة المالية.						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: وزارة المالية، القانون رقم 07 - 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة بتاريخ

25 نوفمبر 2007 ، الجرائد ص 134-135.